دولة ليبيا

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - طرابلس

مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية

قسم العلوم السياسية

صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي

في فترة الأزمات من سنة (1963 – 1993 م)

بحث مقدم استكمالاً لنيل درجة الإجازة العالية "الماجستير" في العلوم السياسية

إعداد الطالب :-

فرج محمد فرج الشويرف

رقم القيد :- 7078

إشراف الدكتور :-

جمال خليفة الجازوي

الفصل الدراسي ربيع 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّالَّذِينَكَفَرُواسَوَاءٌعَلَيْهِمْأَأَنذَرْتَهُمْأَمْلَمْتُنذِرْهُمْلَايُؤْمِنُونَ﴿6﴾خَتَمَاللَّهُعَلَىٰقُلُوبِهِمْوَعَلَىٰسَمْعِهِمْوَعَلَىٰأَبْصَارِهِمْغِشَاوَةٌوَلَهُمْعَذَابٌعَظِيمٌ﴿7﴾﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة ، الآيتان : 6 ، 7

الإهـــــداء

إلى روح أبي وأمي الطاهرة تغمدهم الله برحمته

إلى زوجتي وأولادي حفظهم الله

إلى إخوتي وأخواتي بارك الله فيهم

إلى زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل من مد لي يد المساعدة والعون

إلى كل هؤلاء تقديراً لهم وعرفاناً بفضلهم

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

كلمـــة الشـــكر

نشكر الله سبحانه وتعالى على نعمة العلم والتعلم أولاً ، ثم نتقدم بالشكر إلى كل من كان له الفضل طيلة مسيرتي التعليمية ثانياً .

وأتوجه بالشكر وخالص التقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور : **جمال خليفة الجازوي** الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، وعلى ما قدمه من عون كريم ، ورأي سديد ، ونصائح وإرشادات طيلة مدة إعداد هذا البحث .

كما أخص بالشكر والامتنان إلى كل من الدكتور : **عبد المجيد خليفة الكوت** ، وإلى الدكتور : **فتحي حسن نصار** ، الذين تفضلوا بكل تقدير واحترام قبول مناقشة هذه الرسالة .

كذلك أود أن أعبر عن شكري وتقديري العميق إلى كل أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بصفة خاصة ، وإلى أعضاء هيئة التدريس بمدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية بصفة عامة .

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر للأخ الأستاذ : فوزي الراشدي الذي تفضّل مشكوراً بقبول المراجعة اللغوية لهذه الرسالة ، وإلى الأخ : فتحي رجب الشنيبلي الذي تفضل بطباعة هذه الرسالة ، وإلى مكتبة الأخ : أكرم حنيتش والعاملين معه لما قدموه من جهد ومساعدة في سبيل إتمام هذا العمل .

ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كل الموظفين والعاملين بمكتبة الأكاديمية لما بذلوه من تقديم يد العون والمساعدة ، ولو بالكلمة الطيبة .

الباحث

قائمة المحتويات

ر.م	الموضوع	الصفحة
1	الآية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر	ج
4	المقدمة	1
	الفصل الأول	
5	المنطلقات النظرية لدراسة القرار السياسي	12
6	**المبحث الأول** : الإطار النظري لدراسة عملية صنع القرار السياسي	13
7	المطلب الأول : مفهوم القرار	14
8	المطلب الثاني : عملية صنع القرار	17
9	المطلب الثالث : مرحلة اتخاذ وتنفيذ القرار	20
10	**المبحث الثاني** : المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل	23
11	المطلب الأول : المتغيرات المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي	24
12	المطلب الثاني : العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل	33
13	**المبحث الثالث** : ملامح النظام السياسي الإسرائيلي وخصائصه	52
14	المطلب الأول : الأركان الأساسية لقيام هذه الدولة	53
15	المطلب الثاني : الدستور	56
16	المطلب الثالث : خصائص النظام السياسي الإسرائيلي	58

الفصل الثاني		
17	السلطات السياسية الرسمية في إسرائيل ودورها في عملية صنع القرار السياسي	60
18	**المبحث الأول** : السلطة التشريعية ودورها في عملية صنع القرار السياسي	61
19	المطلب الأول : الكنيست (التسمية والتكوين – العضوية – طريقة انتخابه)	62
20	المطلب الثاني : اختصاصات الكنيست	66
21	المطلب الثالث : لجان الكنيست	69
22	**المبحث الثاني** : السلطة التنفيذية ودورها في صنع الحياة السياسية	74
23	المطلب الأول : رئيس الدولة	74
24	المطلب الثاني : الحكومة	76
25	**المبحث الثالث** : السلطة القضائية	86
26	المطلب الأول : محكمة العدل العليا	88
27	المطلب الثاني : المحاكم الدينية	91
28	المطلب الثالث : المحاكم العسكرية	92
الفصل الثالث		
29	المؤسسات والمنظمات الأخرى المؤثرة في توجيه صانع القرار السياسي الإسرائيلي	95
30	المبحث الأول : المؤسسة العسكرية والأمنية	96
31	المطلب الأول : التكوين الاجتماعي للنخبة العسكرية	99
32	المطلب الثاني : الدور السياسي للجيش	100
33	المطلب الثالث : العلاقات العسكرية – المدنية	102
34	**المبحث الثاني** : الرأي العام والاعلام	106
35	المطلب الأول : الإعلام الإسرائيلي	106

36	المطلب الثاني : الصحافة	108
37	المبحث الثالث : جماعات الضغط أو المصالح	111
38	المطلب الأول : اللوبي الإسرائيلي	112
39	المطلب الثاني : الحركة الصهيونية	114
الفصل الرابع		
40	عملية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الإسرائيلية	117
41	**المبحث الأول** : القرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1967م	122
42	المطلب الأول : البيئة العامة والظروف الموضوعية للقرار	122
43	المطلب الثاني : مجموعة صانعي القرار ، وأهم نتائج هذا القرار	127
44	**المبحث الثاني** : القرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1973م	131
45	المطلب الأول : البيئة العامة والظروف الموضوعية للقرار	132
46	المطلب الثاني : مجموعة صانعي القرار ، وأهم نتائج هذا القرار	135
47	**المبحث الثالث** : القرار السياسي الإسرائيلي الخاص بعقد اتفاقية السلام مع مصر 1977-1979م	145
48	المطلب الأول : البيئة العامة والظروف الموضوعية للقرار	146
49	المطلب الثاني : مجموعة صانعي القرار ، وأهم نتائج هذا القرار	150
50	الخاتمة والاستنتاجات	160
51	قائمة المراجع والمصادر	166

قائمة الجداول

ر. م	الموضوع	الصفحة
1	معونات أمريكا العسكرية لإسرائيل بملايين الدولارات في سنوات مختارة من عام (1962-1988م)	45
2	متوسط الفرد في إسرائيل من المنح والتحويلات المالية بالدولار	48
3	رؤساء الدولة في إسرائيل من عام 1949 حتى عام 1997م	76
4	رؤساء الحكومات الإسرائيلية من عام 1948 حتى عام 1995م	83

قائمة الأشكال

ر.م	الموضوع	الصفحة
1	توضيح العلاقة بين اتخاد وصنع وتنفيذ القرار	23
2	نموذج لعملية صنع القرار السياسي في إسرائيل	121

أولاً إشكالية البحث :-

تبرز إشكالية البحث في التساؤلات التالية :-

1. ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً رئيسياً في صناعة القرار السياسي في إسرائيل ؟

2. ما هي الاعتبارات والمتغيرات عند صانع القرار السياسي في إسرائيل والتي تتحكم في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي في المجتمع الإسرائيلي ؟

وتتركز إشكالية البحث في معرفة وتحليل الظروف والمعطيات الرئيسية التي يعقد عليها صنع القرار السياسي في إسرائيل عند اتخاذ وتنفيذ القرار وخاصة قرارات السياسة الخارجية في أوقات الحروب والأزمات .

ثانياً : أهمية البحث :-

تنبع أهمية هذا البحث في توضيح عدة أمور منها ما يلي :-

1. من الأهمية بمكان معرفة الخصم معرفة جيدة ، يضاف إلى ذلك حتمية هذه القائمة جوانب عملية وسياسية لأهمية دراسة الحياة السياسية الإسرائيلية والتي منها التوصل إلى بؤرة صنع القرار السياسي في إسرائيل .

2. إن دراسة النظام السياسي الإسرائيلي تساعد في عملية التقييم له ، من خلال التعرف على قدراته ، وكيفية أدائه ، والازمات التي يواجهها .

3. تمكن هذه الدراسة من تحديد القوى المحركة للسياسة والفاعلة في المجتمع ، سواء على مستوى النخب الحاكمة أو على مستوى الطبقات الاجتماعية ، ومدى ارتباطه بعمليات التماسك والتكامل أو التقويض لتلك المصالح والعمليات .

4. تُعد هذه الدراسة امتداداً للاهتمام بدراسة المجتمع الإسرائيلي ، والتي تتعلق بدراسة صنع القرار في هذا النظام ، وذلك لسد النقص الحاصل فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالحكومات المقارنة ، وهي مساهمة بسيطة من الباحث ، لإثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات ، والاستفادة منها من قبل الباحثين والدارسين في مجال العلوم السياسية بصفة خاصة ، وللقارئ أو الدارس بصفة عامة .

ثالثاً : أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى تحقيق التالي :-

1. معرفة آليات صنع القرار في النظام الإسرائيلي ، وكذلك توضيح المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار السياسي .

2. توضيح دور المؤسسات السياسية الرسمية في مسألة صنع واتخاذ القرار ، وبيان دور المؤسسات والمنظمات الأخرى كالرأي العام ، وجماعات الضغط وغيرها من خلال ما تتمتع به من نفوذ وتأثير على الحكومة في مسألة اتخاذ أو عدم اتخاذ قرار ما يخص السياسة الداخلية أو الخارجية لإسرائيل .

3. تحديد العلاقة بين سلطات هذا النظام ، ودور كل سلطة في عملية رسم معالم السياسة العامة .

4. معرفة خصائص وسمات هذا النظام ، والتي على أساسه يتصف بأنه نظام ديمقراطي ، وبأنه أكثر تماسكاً وقوة من النظم السياسية الأخرى ذات الطبيعة البرلمانية .

رابعاً :- فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها :-

1. إن توظيف صانع القرار في إسرائيل الإمكانيات المتوفرة داخلياً ، وخارجياً يخضع لمعطيات ذاتية وموضوعية .

2. إن إدراك صانع القرار للإعتبارات الأمنية وعوامل التهديد ، يعتبر عاملاً أساسياً في تحديد أولويات السياسة الداخلية والخارجية .

خامساً : حدود الدراسة :-

يقصد بحدود الدراسة الإطار المكاني والزمني والعلمي الذي يتعلق بموضوع البحث والتي تشكل قيود منهجية ودراسة على الباحث .

* الإطار المكاني : فإسرائيل هي المساحة المكانية لهذا البحث .

* الإطار الزمني : يمتد الإطار الزمني لهذا البحث من سنة 1963م إلى سنة 1993م .

* الإطار العلمي : يهتم هذا البحث بالدراسة والتحليل لمسألة صنع القرار السياسي في النظام الإسرائيلي في الفترة الممتدة من 1963 – 1993م وهي الفترة التي شهدت العديد من الأزمات والحروب بين إسرائيل والعرب .

وأيضا يرى الباحث أن المبرر العلمي لاختيار هذه الفترة الزمنة من البحث تأتي للتعرف على القنوات والمؤسسات المسؤولة على صنع وتنفيذ القرار السياسي وخاصة في أوقات الحروب والأزمات ، وتوضيح العوامل والإمكانيات التي يعتمد عليها صانع القرار السياسي في إسرائيل سواء كانت داخلياً أو خارجياً عند تنفيذ واتخاذ القرار .

سادساً : المصادر الأولية والثانوية :-

* من أهم المصادر الأولية التي أعتمد عليها الباحث في هذا البحث هو الكتب سواءً كانت الكتب العربية أو المترجمة ، والتقارير والدوريات والسجلات ، والندوات العلمية ، وأيضاً الرسائل الجامعية .

* أما المصادر الأولية الأخرى فكانت البيانات والاحصاءات الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، سواء كان متوفراً داخلياً أو ما تحصلت عليه إسرائيل من الخارج ، وهي التي كانت في صورة مساعدات وقروض وهبات .

* المصادر الثانوية : كل ما كتب عن هذا الموضوع وخصوصاً الدراسات السياسية والعسكرية المتعلقة بالنظام الإسرائيلي ، وخاصة بعد قيام الدولة .

سابعاً : التعاريف الإجرائية :-

يمكن توضيح بعض التعاريف في موضوع البحث منها :-

1. عملية صنع القرار :-

هي عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية في تقرير السياسات العامة[1].

2. النظام السياسي :-

يعرف جبريل الموند النظام السياسي بأنه ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخلياً ، وفي مواجهة المجتمعات الأخرى ، عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام القسر المادي المشروع مهما اختلفت درجة شرعيته[2].

3. اللوبي :-

---

[1] إبراهيم درويش ، النظام السياسي (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978م) ، ص11 .

[2] زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية (مالطا ، منشورات ELGA ، 1994م) ، ص98 .

تشير كلمة لوبي بالمعنى المحدد والضيق للكلمة إلى جماعات الضغط التي تسجل نفسها رسمياً باعتبارها كذلك ، ولكنها بالمعنى العام ، تشير إلى مجموعة من المنظمات والهيئات وجماعات المصالح ، والاتجاهات السياسية التي قد لا تكون مسجلة بشكل رسمي ، ولكنها تمارس الضغط على الحكام وصناع القرار[1].

تاسعاً : الدراسات السابقة :-

يمكن تصنيف الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع البحث إلى ما يلي :-

1. أهم هذه الدراسات ، وهي الدراسة السياسية للدكتور نظام محمود بركات بعنوان مراكز القوى في إسرائيل ودورهم في صنع السياسة الخارجية منذ عام 1963- 1979م ، وهي رسالة دكتوراه منشورة جامعة القاهرة ، 1980م[2].

تأتي هذه الدراسة لظاهرة وشخصيات مراكز القوى في إسرائيل كأحد تطبيقات مبدأ دراسة الحالة لواقع القيادة الإسرائيلية ، للكشف عن طبيعة وميكانيكية ممارسة السلطة وصنع السياسة الخارجية في النظام الإسرائيلي ، وقد قسم الباحث ذلك عبر فصول الرسالة المختلفة ، ففي الفصل الأول تمت مناقشة مفهوم القوة في ظل مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة كمفهوم القيادة والسلطة والصفوة والطبقة ، باعتبار أن مفهوم القوة يمثل المفهوم المعبر عن حقيقة القيادة الإسرائيلية .

في الفصل الثاني تم مناقشة دور صفوة مراكز القوى في إسرائيل وطرق الدخول إلى هذه المجموعة ، حيث تم ابراز أثر العوامل النظامية والسياسية والاجتماعية والظروف الخارجية في عملية التجنيد السياسي لمراكز القوى .

أما الفصل الثالث عالج البحث صفوة مراكز القوى في مبحثين تناول الأول مؤسسات مراكز القوى في إسرائيل ، وقد تحدد في ثلاثة مؤسسات رئيسية تمثل البوُر الحقيقة التي تمنح

---

[1] اللوبي اليهودي والصهيوني ، انظر في ذلك شبكة المعلومات الدولية
http://w.w.w.dorar.net/enc/adyan/321.

[2] نظام محمود بركات ، مراكز القوى في إسرائيل ودورهم في صنع السياسة الخارجية 1963-1974م ، القاهرة 1980م ، ص358-360 .

أصحابها القوة وتؤهلهم للقيام بدور قيادي ، وهي اللجنة الوزارية للأمن ، ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، والمؤسسة العسكرية بحيث استحوذ قادتها على السلطة مفرغين الأجهزة الدستورية من مضمونها كالوزارة أو الكنسيت .

وتناول المبحث الثاني ، دراسة لشخصيات مراكز القوى في الفترة الزمنية الخاضعة للبحث وفقاً للتغيرات والتطورات التي أصابت هذه المجموعة في الحقب المختلفة .

أما الفصل الرابع فيدرس المبحث الأول لماهية السياسة الخارجية وكيفية صنعها ، وفي المبحث الثاني ، نوقشت فيه بعض قرارات السياسة الخارجية كحالات تطبيقية تظهر مدى أهمية مراكز القوى في صنع القرارات .

2. الدراسة الثانية : وهي دراسة دينية سياسية ، توضح العلاقة بين الدين والسياسية ، فكانت بعنوان الدين والسياسة في إسرائيل ، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية ، وهي للأستاذ عبد الفتاح محمد ماضي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، 1999م[1].

تستهدف هذه الدراسة بالتعريف بالأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل والكشف عن حقيقة الدور الذي تضطلع به في التأثير على عملية رسم السياسات العامة ، وبالتالي على عملية صنع القرار السياسي .

شملت الدراسة بابين رئيسيين ، وكل باب يتكون من عدة فصول ، وباختصار فإن الباب الأول كان يستهدف القاء الضوء على البناء الاجتماعي والسياسي في إسرائيل ، والذي تمارس في إطاره الأحزاب والجماعات الدينية مع بقية قوى الحياة السياسية نشاطاتها الفعلية مؤثرة بذلك في عملية صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة .

أما الباب الثاني فكان يستهدف إلقاء الضوء على الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية ، وذلك في خمسة فصول لا يسع المجال لذكره بالتفصيل .

---

[1]عبد الفتاح محمد ماضي ، الدين والسياسة في إسرائيل ، ط1 (الإسكندرية ، مكتبة مبدولي 1999م) ، ص15-187 .

أما هذا البحث الذي هو بين أيدينا فيهتم بدراسة صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي في فترة الأزمات من عام 1963-1993م .

استفاد الباحث من الدراسات السابقة من خلال التعرف على هذا النظام ومكوناته ، وأيضا على عملية صنع السياسة الخارجية ، ومراكز القوى المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي من خلال ما تمتع به من نفوذ وتأثير على النظام السياسي .

كذلك تم التعرف على شخصيات مراكز القوى في النظام الإسرائيلي في فترة الدراسات السابقة ، وبعض شخصيات فترة البحث ، فإنه وأن اختلفت تلك القيادات والشخصيات السياسية والايدلوجية القديمة والحديثة فأنها تظل ضمن الإطار العام لخدمة أهداف إسرائيل السياسية والاقتصادية والعسكرية .

أما في هذا البحث فقد قدم الباحث نبذة عن عملية صنع القرار ، وللمراحل الذي يمر بها القرار السياسي حتى يتم اتخاذه وتنفيذه ، ولبيان شيء من التفصيل لأهم العوامل والمتغيرات التي تتحكم في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل ، وذلك على ما يتوفر لدى صانع القرار الإسرائيلي من إمكانيات وعوامل داخلية وخارجية ، ولمسألة الدعم والمساندة وظروف البيئة المحيطة عند صنع وتنفيذ أغلب القرارات وخصوصاً المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وهي ما اتضح في هذا البحث في الفصل الأخير لثلاثة قرارات متعلقة بالسياسة الخارجية لإسرائيل .

أيضا في الفصل الثاني والثالث تم التطرق إلى أهم السلطات السياسية في إسرائيل ودورها في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل وما تلعبه من دوراً كبير في رسم معالم السياسة العامة ، ولا يمكن إهمال للدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات والمنظمات الأخرى المؤثرة على صانع القرار السياسي الإسرائيلي وخصوصاً جماعات الضغط والمتمثلة في اللوبي الإسرائيلي ، والحركة الصهيونية ، وهذا يتضح على ما تتحصل عليه من دعم وتأييد وتبرعات وهبات من هذا اللوبي وخصوصاً في الولايات المتحدة لصالح إسرائيل ولخدمة أطماعها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ولا يمكن إغفال دور المؤسسة العسكرية كجماعة ضغط وتأثيرها على القرار السياسي وخاصة في أوقات الحروب والأزمات ، مع العلم إننا

نلاحظ أن أغلب الوزراء الذين تعاقبوا على حكم إسرائيل هم من المؤسسة العسكرية ، وأن قرارات الحكومة الإسرائيلية تكون قرارات أمنية في المقام الأول .

عاشراً : منهجية البحث :-

يعتمد هذا البحث على أكثر من منج في عملية دراسة هذه الظاهرة، وذلك لصعوبة استخدام منهج واحد بعينه في مسألة دراسة صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي، لذلك يلجأ الباحث إلى أكثر من منهج ومن أهمها مدخل صنع القرار لمعرفة المراحل التي يمر بها صنع القرار السياسي في إسرائيل، وأيضاً معرفة وتوضيح السلطات المسئولة عن عملية صنع وتنفيذ القرار.

إلى جانب هذا المدخل اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف وتحليل أغلب القرارات الخاصة بإسرائيل، وخصوصاً القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، وكذلك لوصف وتحليل سمات هذا النظام وتوضيح المؤسسات والسلطات الرسمية، والمؤسسات والمنظمات الأخرى المؤثرة على صانع القرار السياسي في هذا النظام .

الحادي عشر : تقسيمات البحث :-

المقـــــــــــــــدمـــــــــــــــــــــــــــة

لئن كـــــانت الدولة – أية دولة هي مؤسســـــة سياسية كبرى تسعى نحو بلوغ أهداف بعينها ، تعلقت بها أمال شعب هذه الدولة فإن تحقيق أي من هذه الأهداف لابد له من إرادة ، تعبر عنها السلطـــــة السياسيـــــة ، في شكل عملية مستمرة لصنع واتخاذ القرار ، ومتابعة تنفيذها ، والإعداد للتعامل مع موقف أو وضع جديد ، من خلال اتخاذ قرار آخر .

وطالما أن عقد العزم هذا منوط بالسلطة السياسية فالقرار يوصف بأنه سياسي داخليٌ أو خارجيٌ ، أثر في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري أو غير ذلك .

وبقدر كفاءة الأسلوب في المتبع لعملية اتخاذ القرار السياسي ، تكون كفاءة النظام السياسي ، لأن القرار السياسي ، هو نتاج تفاعل مؤسسات النظام كلها ، وتعبير عن الإرادة الوطنية ، والأداة الحقيقية لإرادة الدولة ، وحسن استخدام قواها المختلفة .

إن عملية صنع واتخاذ القرار السياسي تُعد عملية على درجة كبيرة من التعقيد والتداخل ، إذ تؤثر عليها العوامل الشخصية ، والنفسية والثقافية للمشاركين فيها ، فضلاً عن البيئة الاجتماعية التي خرجوا منها .

وعلى الصعيد المحلي تؤثر عليها تفاعلات قوى الضغط والمساندة في المجتمع ، ومدى توفر المعلومات وصحة وسرعة تحليلها وتفسيرها وتقديمها .

أما على الصعيد الدولي فتؤثر البيئة الدولية في مدى تفاعل وتوازن القوى الدولية ، وإدراك صناع القرار لقدرات الدولة ووزنها ، والقوى المضافة لقوة الدولة .

وعلى الرغم من انطباق هذه المبادئ العامة على أسلوب صنع القرار السياسي في إسرائيل ، فإن هذا النظام له خصوصية ، تتمثل في أن القرار السياسي

فيها هو قرار أمني في المقام الأول ، تشارك فيها قوى الضغط في المجتمع من غير المؤسسات الحاكمة .

إن عملية دراسة أي نظام سياسي في دولة من الدول تَعدُّ مسألة هامة وضرورية ، وخصوصاً للدراس أو الباحث في مجال النظم السياسية بصفة عامة ، وللدارس أو الباحث في مجال العلوم السياسية بصفة خاصة .

فعملية دراسة صنع القرار لدولة من الدول ، تأتي للتعرف على المؤسسات السياسية المسؤولة عن عملية صنع واتخاذ القرار ، كذلك لمعرفة الدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى في المجتمع وخصوصاً المؤسسات والهيئات غير الحكومية ، ومدى تأثيرها على صانع القرار في مسألة اتخاذ أو عدم اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسات العامة فدراستنا هذه ، والتي تتعلق بدراسة صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي ، تأتي للتعرف على طبيعة هذا النظام ، من خلال معرفة المؤسسات التي يتم ضمن إطارها صناعة القرار في إسرائيل .

وهذه المؤسسات أما أن تكون حكومية ، وهي المسؤولة عن عملية صنع واتخاذ القرار ، أو المؤسسات والمنظمات الأخرى ذات الطابع المؤثر على صانع القرار مثل الرأي العام ، أو جماعات الضغط أو المصالح ، أو المنظمة الصهيونية العالمية ، أو من اليهود المقيمين خارج إسرائيل وخصوصاً اليهود الموجودون في الولايات المتحدة ، والتي تلعب دوراً كقوة ضغط على الحكومة في إسرائيل ، وذلك بما تتمتع به من نفوذ وتأثير على صانع القرار السياسي في إسرائيل فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية .

من الملامح الرئيسية في هذا النظام ، أنه يأخذ بأسلوب الحكومة البرلمانية في مسألة الحكم ، وهو على نفس طريقة النظام السياسي الإنجليزي ، ألا أننا نجد أنه في النظام السياسي الإسرائيلي أن أغلب الحكومات التي تعقبت على حكم إسرائيل هي حكومات إتلافية أو حكومات وحدة وطنية ، نظراً لعجز أي من الأحزاب على تشكيل حكومة أكثرية بمفرده .

مجمل القول يمكن وصف النظام السياسي الإسرائيلي ، بأنه نظام أكثر تماسكاً ، وأكثر قوة ، ويوصف إضافة إلى ذلك بأنه مجتمع ديمقراطي ، وذلك على الرغم مما يعانيه المجتمع الإسرائيلي من العديد من المشكلات نتيجة التكوين غير طبيعي للمجتمع ، الذي يتكون من خلفيات متعددة ، وثقافات مختلفة ، أدى إلى التنوع في التركيبة السكانية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الإسرائيلي ، هذا التنوع في المجتمع الإسرائيلي أدى إلى بروز العديد من المشكلات كما قلنا ، إلا أن أغلب الحكومات الإسرائيلية عملت من أجل ذلك على إزالة تلك المشكلات بكافة الطرق .

أولاً إشكالية البحث :-

تبرز إشكالية البحث في التساؤلات التالية :-

1. ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً رئيسياً في صناعة القرار السياسي في إسرائيل ؟

2. ما هي الاعتبارات والمتغيرات عند صانع القرار السياسي في إسرائيل والتي تتحكم في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي في المجتمع الإسرائيلي ؟

وتتركز إشكالية البحث في معرفة وتحليل الظروف والمعطيات الرئيسية التي يعقد عليها صنع القرار السياسي في إسرائيل عند اتخاذ وتنفيذ القرار وخاصة قرارات السياسة الخارجية في أوقات الحروب والأزمات .

ثانياً : أهمية البحث :-

تنبع أهمية هذا البحث في توضيح عدة أمور منها ما يلي :-

1. من الأهمية بمكان معرفة الخصم معرفة جيدة ، يضاف إلى ذلك حتمية هذه القائمة جوانب عملية وسياسية لأهمية دراسة الحياة السياسية الإسرائيلية والتي منها التوصل إلى بؤرة صنع القرار السياسي في إسرائيل .

2. إن دراسة النظام السياسي الإسرائيلي تساعد في عملية التقييم له ، من خلال التعرف على قدراته ، وكيفية أدائه ، والأزمات التي يواجهها .

3. تمكن هذه الدراسة من تحديد القوى المحركة للسياسة والفاعلة في المجتمع ، سواء على مستوى النخب الحاكمة أو على مستوى الطبقات الاجتماعية ، ومدى ارتباطه بعمليات التماسك والتكامل أو التقويض لتلك المصالح والعمليات .

4. تُعد هذه الدراسة امتداداً للاهتمام بدراسة المجتمع الإسرائيلي ، والتي تتعلق بدراسة صنع القرار في هذا النظام ، وذلك لسد النقص الحاصل فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالحكومات المقارنة ، وهي مساهمة بسيطة من الباحث ، لإثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات ، والاستفادة منها من قبل الباحثين والدارسين في مجال العلوم السياسية بصفة خاصة ، وللقارئ أو الدارس بصفة عامة .

ثالثاً : أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى تحقيق التالي :-

1. معرفة آليات صنع القرار في النظام الإسرائيلي ، وكذلك توضيح المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار السياسي .

2. توضيح دور المؤسسات السياسية الرسمية في مسألة صنع واتخاذ القرار ، وبيان دور المؤسسات والمنظمات الأخرى كالرأي العام ، وجماعات الضغط وغيرها من خلال ما تتمتع به من نفوذ وتأثير على الحكومة في مسألة اتخاذ أو عدم اتخاذ قرار ما يخص السياسة الداخلية أو الخارجية لإسرائيل .

3. تحديد العلاقة بين سلطات هذا النظام ، ودور كل سلطة في عملية رسم معالم السياسة العامة .

4. معرفة خصائص وسمات هذا النظام ، والتي على أساسه يتصف بأنه نظام ديمقراطي ، وبأنه أكثر تماسكاً وقوة من النظم السياسية الأخرى ذات الطبيعة البرلمانية .

رابعاً :- فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها :-

1. إن توظيف صانع القرار في إسرائيل الإمكانيات المتوفرة داخلياً ، وخارجياً يخضع لمعطيات ذاتية وموضوعية .

2. إن إدراك صانع القرار للإعتبارات الأمنية وعوامل التهديد ، يعتبر عاملاً أساسياً في تحديد أولويات السياسة الداخلية والخارجية .

خامساً : حدود الدراسة :-

يقصد بحدود الدراسة الإطار المكاني والزمني والعلمي الذي يتعلق بموضوع البحث والتي تشكل قيود منهجية ودراسة على الباحث .

* الإطار المكاني : فإسرائيل هي المساحة المكانية لهذا البحث .

* الإطار الزمني : يمتد الإطار الزمني لهذا البحث من سنة 1963م إلى سنة 1993م .

* الإطار العلمي : يهتم هذا البحث بالدراسة والتحليل لمسألة صنع القرار السياسي في النظام الإسرائيلي في الفترة الممتدة من 1963 – 1993م وهي الفترة التي شهدت العديد من الأزمات والحروب بين إسرائيل والعرب .

وأيضا يرى الباحث أن المبرر العلمي لاختيار هذه الفترة الزمنية من البحث تأتي للتعرف على القنوات والمؤسسات المسؤولة على صنع وتنفيذ القرار السياسي وخاصة في أوقات الحروب والأزمات ، وتوضيح العوامل والإمكانيات التي يعتمد عليها صانع القرار السياسي في إسرائيل سواء كانت داخلياً أو خارجياً عند تنفيذ واتخاذ القرار .

سادساً : المصادر الأولية والثانوية :-

* من أهم المصادر الأولية التي أعتمد عليها الباحث في هذا البحث هو الكتب سواءً كانت الكتب العربية أو المترجمة ، والتقارير والدوريات والسجلات ، والندوات العلمية ، وأيضاً الرسائل الجامعية .

* أما المصادر الأولية الأخرى فكانت البيانات والاحصاءات الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، سواء كان متوفراً داخلياً أو ما تحصلت عليه إسرائيل من الخارج ، وهي التي كانت في صورة مساعدات وقروض وهبات .

* المصادر الثانوية : كل ما كتب عن هذا الموضوع وخصوصاً الدراسات السياسية والعسكرية المتعلقة بالنظام الإسرائيلي ، وخاصة بعد قيام الدولة .

سابعاً : التعاريف الإجرائية :-

يمكن توضيح بعض التعاريف في موضوع البحث منها :-

1. عملية صنع القرار :-

هي عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية في تقرير السياسات العامة[1].

2. النظام السياسي :-

يعرف جبريل الموند النظام السياسي بأنه ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخلياً ، وفي مواجهة المجتمعات الأخرى ، عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام القسر المادي المشروع مهما اختلفت درجة شرعيته[2].

3. اللوبي :-

تشير كلمة لوبي بالمعنى المحدد والضيق للكلمة إلى جماعات الضغط التي تسجل نفسها رسمياً باعتبارها كذلك ، ولكنها بالمعنى العام ، تشير إلى مجموعة من المنظمات والهيئات وجماعات المصالح ، والاتجاهات السياسية التي قد لا تكون مسجلة بشكل رسمي ، ولكنها تمارس الضغط على الحكام وصناع القرار[3].

---

[1] إبراهيم درويش ، النظام السياسي (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978م) ، ص11 .

[2] زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية (مالطا ، منشورات ELGA ، 1994م) ، ص98 .

[3] اللوبي اليهودي والصهيوني ، انظر في ذلك شبكة المعلومات الدولية http://w.w.w.dorar.net/enc/adyan/321.

ثامناً : الدراسات السابقة :-

يمكن تصنيف الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع البحث إلى ما يلي :-

1. أهم هذه الدراسات ، وهي الدراسة السياسية للدكتور نظام محمود بركات بعنوان مراكز القوى في إسرائيل ودورهم في صنع السياسة الخارجية منذ عام 1963-1979م ، وهي رسالة دكتوراه منشورة جامعة القاهرة ، 1980م[1].

تأتي هذه الدراسة لظاهرة وشخصيات مراكز القوى في إسرائيل كأحد تطبيقات مبدأ دراسة الحالة لواقع القيادة الإسرائيلية ، للكشف عن طبيعة وميكانيكية ممارسة السلطة وصنع السياسة الخارجية في النظام الإسرائيلي ، وقد قسم الباحث ذلك عبر فصول الرسالة المختلفة ، ففي الفصل الأول تمت مناقشة مفهوم القوة في ظل مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة كمفهوم القيادة والسلطة والصفوة والطبقة ، باعتبار أن مفهوم القوة يمثل المفهوم المعبر عن حقيقة القيادة الإسرائيلية .

في الفصل الثاني تم مناقشة دور صفوة مراكز القوى في إسرائيل وطرق الدخول إلى هذه المجموعة ، حيث تم إبراز أثر العوامل النظامية والسياسية والاجتماعية والظروف الخارجية في عملية التجنيد السياسي لمراكز القوى .

أما الفصل الثالث عالج البحث صفوة مراكز القوى في مبحثين تناول الأول مؤسسات مراكز القوى في إسرائيل ، وقد تحدد في ثلاثة مؤسسات رئيسية تمثل البوُر الحقيقة التي تمنح أصحابها القوة وتؤهلهم للقيام بدور قيادي ، وهي اللجنة الوزارية للأمن ، ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، والمؤسسة العسكرية بحيث استحوذ قادتها على السلطة مفرغين الأجهزة الدستورية من مضمونها كالوزارة أو الكنيست .

---

[1] نظام محمود بركات ، مراكز القوى في إسرائيل ودورهم في صنع السياسة الخارجية 1963-1974م ، القاهرة 1980م ، ص358-360 .

وتناول المبحث الثاني ، دراسة لشخصيات مراكز القوى في الفترة الزمنية الخاضعة للبحث وفقاً للتغيرات والتطورات التي أصابت هذه المجموعة في الحقب المختلفة .

أما الفصل الرابع فيدرس المبحث الأول لماهية السياسة الخارجية وكيفية صنعها ، وفي المبحث الثاني ، نوقشت فيه بعض قرارات السياسة الخارجية كحالات تطبيقية تظهر مدى أهمية مراكز القوى في صنع القرارات .

2. الدراسة الثانية : وهي دراسة دينية سياسية ، توضح العلاقة بين الدين والسياسية ، فكانت بعنوان الدين والسياسة في إسرائيل ، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية ، وهي للأستاذ عبد الفتاح محمد ماضي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الإسكندرية ، 1999م[1].

تستهدف هذه الدراسة بالتعريف بالأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل والكشف عن حقيقة الدور الذي تضطلع به في التأثير على عملية رسم السياسات العامة ، وبالتالي على عملية صنع القرار السياسي .

شملت الدراسة بابين رئيسيين ، وكل باب يتكون من عدة فصول ، وباختصار فإن الباب الأول كان يستهدف إلقاء الضوء على البناء الاجتماعي والسياسي في إسرائيل ، والذي تمارس في إطاره الأحزاب والجماعات الدينية مع بقية قوى الحياة السياسية نشاطاتها الفعلية مؤثرة بذلك في عملية صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة .

أما الباب الثاني فكان يستهدف إلقاء الضوء على الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية ، وذلك في خمسة فصول لا يسع المجال لذكره بالتفصيل .

---

[1]عبد الفتاح محمد ماضي ، الدين والسياسة في إسرائيل ، ط1 (الإسكندرية ، مكتبة مبدولي 1999م) ، ص15-187 .

أما هذا البحث الذي هو بين أيدينا فيهتم بدراسة صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي في فترة الأزمات من عام 1963-1993م .

استفاد الباحث من الدراسات السابقة من خلال التعرف على هذا النظام ومكوناته ، وأيضا على عملية صنع السياسة الخارجية ، ومراكز القوى المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي من خلال ما تمتع به من نفوذ وتأثير على النظام السياسي .

كذلك تم التعرف على شخصيات مراكز القوى في النظام الإسرائيلي في فترة الدراسات السابقة ، وبعض شخصيات فترة البحث ، فإنه وأن اختلفت تلك القيادات والشخصيات السياسية والأيدلوجية القديمة والحديثة فأنها تظل ضمن الإطار العام لخدمة أهداف إسرائيل السياسية والاقتصادية والعسكرية .

أما في هذا البحث فقد قدم الباحث نبذة عن عملية صنع القرار ، وللمراحل الذي يمر بها القرار السياسي حتى يتم اتخاذه وتنفيذه ، ولبيان شيء من التفصيل لأهم العوامل والمتغيرات التي تتحكم في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل ، وذلك على ما يتوفر لدى صانع القرار الإسرائيلي من إمكانيات وعوامل داخلية وخارجية ، ولمسألة الدعم والمساندة وظروف البيئة المحيطة عند صنع وتنفيذ أغلب القرارات وخصوصاً المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وهي ما اتضح في هذا البحث في الفصل الأخير لثلاثة قرارات متعلقة بالسياسة الخارجية لإسرائيل .

أيضا في الفصل الثاني والثالث تم التطرق إلى أهم السلطات السياسية في إسرائيل ودورها في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل وما تلعبه من دوراً كبير في رسم معالم السياسة العامة ، ولا يمكن إهمال للدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات والمنظمات الأخرى المؤثرة على صانع القرار السياسي الإسرائيلي وخصوصاً جماعات الضغط والمتمثلة في اللوبي الإسرائيلي ، والحركة الصهيونية ، وهذا يتضح على ما تتحصل عليه من دعم وتأييد وتبرعات وهبات من هذا اللوبي وخصوصاً في الولايات المتحدة لصالح إسرائيل ولخدمة أطماعها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ولا يمكن إغفال دور المؤسسة العسكرية كجماعة ضغط وتأثيرها على القرار السياسي وخاصة في أوقات الحروب والأزمات ، مع العلم إننا

نلاحظ أن أغلب الوزراء الذين تعاقبوا على حكم إسرائيل هم من المؤسسة العسكرية ، وأن قرارات الحكومة الإسرائيلية تكون قرارات أمنية في المقام الأول .

تاسعاً : منهجية البحث :-

يعتمد هذا البحث على أكثر من منج في عملية دراسة هذه الظاهرة، وذلك لصعوبة استخدام منهج واحد بعينه في مسألة دراسة صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي، لذلك يلجأ الباحث إلى أكثر من منهج ومن أهمها مدخل صنع القرار لمعرفة المراحل التي يمر بها صنع القرار السياسي في إسرائيل، وأيضاً معرفة وتوضيح السلطات المسئولة عن عملية صنع وتنفيذ القرار.

إلى جانب هذا المدخل اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف وتحليل أغلب القرارات الخاصة بإسرائيل، وخصوصاً القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، وكذلك لوصف وتحليل سمات هذا النظام وتوضيح المؤسسات والسلطات الرسمية، والمؤسسات والمنظمات الأخرى المؤثرة على صانع القرار السياسي في هذا النظام .

عاشراً : تقسيمات البحث :-

قسم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول، وخاتمة، ومجموعة من الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، ثم قائمة بالمراجع والمصادر.

الفصل الأول : وهو فصل تمهيدي يتكلم عن المنطلقات النظرية لعملية دراسة القرار السياسي، وقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يحلل الإطار النظري لعملية صنع القرار السياسي، أما في المبحث الثاني فيتناول بالدراسة لأثر العوامل والمتغيرات سواء الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على صانع القرار السياسي في إسرائيل، وبيان أثر هذه العوامل والمتغيرات على عملية اتخاذ وتنفيذ القرار من قبل السلطات السياسية المسئولة عنه.

أما في المبحث الثالث، فيوضح ملامح هذا النظام، ويحدد أهم خصائصه.

أما الفصل الثاني فقد تم مناقشة ودراسة أهم السلطات السياسية في إسرائيل، ودورها في عملية صنع القرار السياسي، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول فيركز على توضيح لأهم سلطة تشريعية عليا في إسرائيل ، والمتمثلة في الكنيست، وذلك من خلال بيان الدور الكبير لها في مسألة صنع القرار السياسي.

أما المبحث الثاني فقد عالج وبين الدور الجوهري والحقيقي لصاحب السلطة التنفيذية في إسرائيل من خلال ما تمتع به من نفوذ وصلاحيات كبيرة في اتخاذ القرار والتي تتمثل في رئاسة الوزراء وبالتحديد عند رئيس الوزراء صاحب السلطة الفعلية، مع إعطاء الصفة الرمزية لرئيس الدولة .

أما المبحث الثالث: فيتحدث عن ما تتمتع به السلطة القضائية من استقلالية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك من خلال ما تلعبه من دور في فض المنازعات، والملاحقة القضائية من قبل الشكاوى التي تعرض أمامها سواء من مؤسسات الدولة أو من قبل الأفراد.

في الفصل الثالث : فقد تعرض بالدراسة والتحليل لأهم المؤسسات والمنظمات المؤثرة على صانع القرار السياسي الإسرائيلي وذلك في ثلاثة مباحث ، المبحث الأول: يتعرض لبيان دور أهم مؤسسة في إسرائيل، وهي المؤسسة العسكرية لجماعة ضغط قوية في إسرائيل وما تمارسه من نفوذ وتأثير على صانع القرار الإسرائيلي في عملية اتخاذ تنفيذ القرار أولا وخاصة القرارات السياسية الخارجية .

أما المبحث الثاني فيتحدث عن دور الرأي العام والإعلام، وما يمارسه من تأثير على الأفراد، وتعبئة الرأي العام تجاه قضية معينة تخص السياسة الداخلية أو الخارجية.

وفي المبحث الثالث، فيتكلم عن الدور الكبير لأهم مؤسستين في الخارج وهما اللوبي الإسرائيلي في أمريكا، والحركة الصهيونية، وذلك ما توفره من دعم لإسرائيل في الخارج، وتقديم كل المساعدات الاقتصادية والسياسية وذلك بالضغط على صانع القرار الأمريكي لتقديم كل التسهيلات والهبات للحليف الذي لا يرفض له طلب.

الفصل الرابع : فيدرس عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية ، وذلك بدراسة لثلاثة قرارات تخص السياسة الخارجية، وذلك بتوضيح وتحليل لأهم هذه القرارات، وما تم فيها من تحليل للبيئة العامة للقرار، وأهم صانعي هذا القرار، ومعرفة النتائج المترتبة عن هذا القرار، وقد كان ذلك في ثلاثة مباحث، المبحث الأول: فكان القرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1967م ، أما في المبحث الثاني فيحلل للقرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1973 م ، وأخيراً في المبحث الثالث، وهو القرار الذي يختلف عن القرارين السابقين وهو القرار الخاص بالسلام مع مصر، والمتمثل في القرار السياسي الإسرائيلي الخاص بعقد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام 1977م. وأخيراً ينتهي البحث بخاتمة، ومجموعة من الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

الفصل الأول

المنطلقات النظرية لدراسة القرار السياسي

المبحث الأول : الإطار النظري لدراسة عملية صنع القرار .

المبحث الثاني : المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل .

المبحث الثالث : ملامح النظام السياسي الإسرائيلي وخصائصه .

المنطلقات النظرية لدراسة صنع القرار السياسي

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل موضوع دراسة صنع القرار ، وذلك بتوضيح وتفسير معنى القرار بشكل عام ، من خلال معرفة مفهوم القرار ، تم بعد ذلك تحليل عملية صناعة القرار وما يتعلق بهذه العملية من تأثير في البيئة الداخلية أو الخارجية عند صناعة القرار في الدولة ، ثم تحديد المراحل التي تمر بها ، ومعرفة خصـــــائص عملية صنـــــع القرار ، ثم بعد ذلك معرفة المرحلة النهائية لعملية صنع القرار ، وهي مرحلة اتخاذ وتنفيذ القرار .

أيضا في هذا الفصل يتم التعرض لمسألة المتغيرات التي تؤثر على عملية صناعة القرار في الدولة ، وذلك بتحليل هذه المتغيرات ، ومدى تأثيرها على عملية صنع القرار سواء كانت هذه المتغيرات داخلية أي داخل الدولة أو خارجية ، وهو ما يتعلق بنطاق البيئة الخارجية .

وأخيرا يهتم هذا الفصل بدراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صناعة القرار في إسرائيل ، وما يتوفر لصانع القرار في إسرائيل من دعم وتأييد

مع توفر هذه العوامل والإمكانيات في اتخاذ وتنفيذ قرارا ما يخص السياسة الداخلية أو الخارجية لإسرائيل ، وعليه فإن تناول موضوع هذا الفصل يتم في إطار ثلاثة مباحث على النحو التالي :-

المبحث الأول

الإطار النظري لدراسة عملية صنع القرار السياسي

ينصب الاهتمام في هذا المبحث على دراسة وتحليل عملية القرار من خلال توضيح مفهوم القرار بشكل عام ، ومعنى القرار من الناحية السياسية أي القرار السياسي ثم يتم بعد ذلك توضيح عملية صنع القرار ، وكيفية المراحل التي تمر بها عملية صناعة القرار في الدولة ، وتوضيح خصائص مراحل صنع القرار ، ومعرفة المراحل التي من خلالها يمر القرار ، ومدى تأثير البيئة بعملية صناعة القرار ، وما يتمتع به صانع القرار من إمكانيات ومهارات وقدرات في عملية صنع القرار ، تم بعد ذلك يتم التعرض لعملية تنفيذ واتخاذ القرار ، وذلك بتوضيح هذه المرحلة النهائية للقرار حتى يخرج في صورته النهائية وهي مرحلة التنفيذ ، حيث يتم معرفة مرحلة اتخاذ القرار من خلال اختيار صانع القرار لقرارٍ معين أو اختيار بديل من مجموعة بدائل لتحقيق الأهداف المناسبة وبأقل التكاليف ، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ أي تنفيذ القرار وذلك لمعرفة الأجهزة المسئولة على تنفيذ القرار سواء كانت مؤسسة الرئاسة أو الوزارة .... الخ ، ولتوضيح أكثر فيما يتعلق بهذا المبحث يتم دراسته في المطالب التالية :-

المطلب الأول : مفهـــــــــــــــــوم القـــــــــــــــــــــــــــــــــرار

لقد اختلفت وتباينت الآراء والتفسيرات حول مفهوم القرار ، فقد طرح في هذا المجال العديد من المساهمات من قبل الباحثين والكتاب ، حيث يذهب جهاد عودة مثلا في كتابه : (صنع السياسة الخارجية) إلى اعتبار القرار بأنه "التوصل

إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل ، وكل القرارات تسعى وترمي إلى تحقيق أهداف بعينها ، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها"[1].

بينما يرى محمد السيد سليم إلى أن القرار هو "اختيار محدد لصانعي السياسة بين بدائل متاحة لحل مشكلة محددة"[2].

وتتعدد التعريفات الخاصة بمفهوم القرار ومن بين تلك التعريفات أيضا تعريف الدكتور إسماعيل صبري مقلد الذي يرى بأن القرار هو "الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم باليقينية في نتائجها ، وهذا لا يعني أن صانع القرار يضع أمامه سلسلة من البدائل ، ويبدأ في دراسة أثار كل منها طبقاً لمقاييس محددة ، بل أن الاختيار هو أحد البدائل المطروحة لمواجهة موقف معين في لحظة معينة"[3].

ويذهب الدكتور كمال المنوفي إلى أنَّ القرار هو "عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة ، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية ، وهذه المؤسسات تختار احد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشته ومفاضلة"[4].

---

[1] . جهاد عودة ، صنع السياسة الخارجية في العالم الثالث ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (93) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 م) ، ص162 ، 163 .

[2] . محمد السيد سليم ، مفهوم القرار السياسي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (93) ، (بيروت معهد الإنماء العربي ، 1991 م) ، ص41 .

[3] . إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، ط5 ، (الكويت : منشورات درا السلاسل ، 1989 م) ، ص373 .

[4] . كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، (الكويت : دار المطبوعات 1985 م) ، ص139

ومن جانب أخر يبين محمد السيد سليم القرار على أنه "مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركين في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل بديل معين ، أو لتقويم الاختيارات المتاحة ، والتوفيق بين اختلاف الرأي في القرار"[1].

أيضا يعرف القرار على أنه النقطة التي عندها يتم اختيار بديل من بين مجموعة خيارات غالباً ما تكون متنافسة ، وهو إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما ، وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل التي يمكن إتباعها .

وقد عـــــرف بعضهم القـــــــرار على أنه الاختيار القائم على أساس بعض المعايير ، لبديل واحد من بين بديلين محتملين ، أو لأحد البدائل في الموضوع المراد اتخاذه ، فالاختيار يقوم على أساس بعض المعايير ، وان يختار بينهما الأصلح والأنسب للموقف الذي يواجهه .

ويفرق بعضهم بين القرار وعملية صنع القرار فبينما عملية صنع القرار تتضمن مجموعة الأحداث ، والمراحل والخطوات التي تتم لتؤدي إلى لحظة الاختيار وما بعدها ، يرى هؤلاء أن القرار هو الناتج النهائي لتلك العملية ، على أننا نجد البعض الأخر يستخدم كلا المصطلحين للتعبير عن مفهوم واحد لا يفصل بين السبب والتأثير حتى أن بعضهم يذكر عملية القرار على أنها هي عملية صنع القرار ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن القرار "يفرض وجود مشكلة أو موقف معين يحتاج لحل ، ويتم اختيار أحد هذه الحلول كي يصدر في شكل قرار من السلطة السياسية العليا لتنتهي به المشكلة بطريقة ما ، ومن تم فهو قرار ذو طبيعة سياسية عامة ، يصدر عن صانع السياسة الرئيسي في الدولة المعينة ، وتتعدد المؤثرات البيئية التي تساهم في التوجه الاستراتيجي للدولة"[2].

---

[1] . محمد السيد سليم ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980 م) ، ص53 .

[2] . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1983 م) ، ص57 .

إن القرار هو عملية تشترك فيها عدة أطراف لكل منها أهدافها الخاصة ، وينتج عنها تفاعلٌ بين الأطراف قوامها احدهم باقتراح حل معين ،واعتراض أخر على جوانب من هذا الاقتراح وإعادة صياغة هذا الاقتراح على ضوء الاعتراضات ، ثم اعتراض طرف ثالث على المشروع المعدل ، والهدف هنا تجنب الأخطاء وليس حل المشكلة ، ولتحقيق الأهداف لابد أن يتم اتخاذ قرار رشيد الذي يعني "ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسئولين عن اتخاذ القرار ، وبالتالي تتفاوت هياكل القرار بين البساطة والتعقيد ، وعلى مستوى العملية ، وقد تكون عملية اتخاذ القرار بسيطة وسريعة وتحدث في عقل فرد واحد هو صانع القرار المركزي ، ثم إلى عملية اتخاذ قرار معقد تحدث بشكل بطيء في إطار تنظيم بيروقراطي معقد"[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه العملية معقدة وتختلف من مجتمع لأخر ، لأن القرارات التي تتخذ في إطار قيود ومحددات متعددة يمكن إجمالها في النقاط التالية[2]:-

1. بعضها طبيعي مثل حجم الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع .

2. بعضها ذو طبيعة اجتماعية مثل البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة

3. كما أن بعض القيود مختارة عن إدراك ورغبة .

4. بينما هناك قيود يسود بعضها دون تفكير .

5. بعضها الأخر وافد على المجتمع أو مفروض عليه من خارجه ، ومن تم فإن الوصول إلى القرارات الأكثر رشداً والتمسك بها ، والدفاع عنها توفير الظروف الملائمة لوضعها موضع التطبيق ، يتطلب استكشاف المنهج السائد في اتخاذ القرارات .

---

[1] . مصطفى علوي ، بيئة القرار وصنعه ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، (السنة السابعة ، العدد (37) ، بيروت : معهد الإنماء العربي ،1991 م) ، ص25 .

[2] . المصدر نفسه ، ص25 .

المطلب الثاني : عمليـــــــــة صـــــــــــنع القـــــــــــــرار

تعتبر عملية صنع القرار عملية معقدة ، وغالباً ما يكتنفها الغموض ، ذلك لأن مسألة الواقع : من الذي يصنع القرار ؟ ليست ميسورة الحل بالسهولة التي تبدو للوهلة الأولى ، ولهذا فإنَّ عملية صنع القرار بشكل عام ، حظيت باهتمام متزايد وواسع النطاق منذ أوائل الخمسينات نظراً لأهمية عنصر القرار في العملية السياسية[1]، هناك تعريف يرى أن عملية صنع القرار ، هي عملية عقلية ، تستهدف الوصول إلى اختيار أكثر البدائل ، والخيارات ، ملائمة وانسجاماً ، مع الواقع وأكثرها صلاحية وفعالية لتحقيق الأهداف المحددة[2].

وقد برز الاهتمام بعملية صنع القرار بصورة واضحة مع ظهور الحركة السلوكية في منتصف الخمسينات ، وقد كان ريتشارد سنايدر من أبرز الذين اهتموا بدراسة عملية صنع القرار ، حيث قدم في أوائل الخمسينات أول إطار نظري مفصل ودقيق لمدخل صناعة القرار في السياسة الخارجية .

ويعتبر سنايدر أن الفعل الصادر عن أية دولة يقوم به في الواقع أشخاص ، وبالتالي فإنَّ فهم واستيعاب هذا الفعل يتطلب بالضرورة النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار للبيئة الموضوعية ، وليس من خلال إدراك لهذه البيئة ، بمعنى أن حركة السلوك الخارجي للدولة هي في حقيقتها حركة صناع القرار في هذه الدولة[3]، وتبنى ديفيد ايستون تحليله في دراسة عملية صنع القرار السياسي الناتج لتحقيق الأهداف ، فهو يربط القرار الرشيد بالصفوة الحاكمة أي الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في المجتمع ويتحكمون في القرارات باعتبارهم هم صانعي القرار كما تعتمد صناعة القرار السياسي في المجتمع على

---

(1) . زايد عبيد الله مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص38 .

(2) . عبد الحكيم احمد الخزامي ، فن اتخاذ القرارات : مدخل تطبيق – (القاهرة : مكتبة ابن سينا ، 1998م) ، ص258 .

(3) . زايد عبيد الله مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص39 .

أصحاب السلطة أيا كانت خصائصهم ، وسماتهم ، أو انتماءاتهم ، فهم بالتالي يملكون سلطة إصدار القرار ، ويستخدمون وسائل الإكراه الشرعي في حالة رغبة البعض في التمرد على ما يفرضه القرار من التزامات[1].

أولا : تتأثر عملية صناعة القرار بالبيئة الداخلية والخارجية التي يتخذ القرار في نطاقها :-

1. فالبيئة الداخلية هي التي تتعدد فيها المؤثرات وتساهم في تشكيل الدولة ، ومنها العوامل المتغيرة مثل التكنولوجيا وأوضاع الاقتصاد ،والقدرات القومية للدولة ، وهي ما تسمى بالسياسات الداخلية المكونة من النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد لهذه الدولة .

2. إما البيئة الخارجية فهي التي تتضمن المؤثرات والضغوطات الخارجية ، والتبعية ، وعوامل خارج الدولة كأفعال وردود فعل الدول الأخرى ، وتتألف من المحيط الجغرافي ، ومن الدول والمجتمعات والثقافات ، وتتغير هذه العوامل بشكل دائم ومن جانب أخر ضرورة اخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار عند صنع القرار ، ذلك أن الموضوعات التي لا ترد في ذهن صانع القرار لا تؤثر في طبيعة القرار ، إلا أنها تؤثر في نتيجة القرار ، لأنها هي التي تحدد ما الذي يستطيع صانع القرار أن يفعله حقيقة ، لأن القرار بعد صدوره ينفصل عن صانعه ، وتجدر الإشارة إلى أن هناك دول تضحي بكل ما لديها من إمكانيات وموارد اقتصادية في سبيل تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية ، حتى تسهل العملية لحل المشكلة التي تعاني منها تلك الدولة ، ويعود هذا على صانع القرار عند اتخاذه القرار ما بهذا الشأن .

ثانيا : الخصائص التي تتسم بها عملية صنع القرار[2]:-

تتسم عملية صنع القرار بعدة خصائص والتي من أهمها :-

---

[1] . بسيوني إبراهيم حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، 1993 م ، ص89 .

[2] . عبد الحكيم أحمد الخزامي ، مصدر سبق ذكره ، ص267 .

1. تعتبر عملية صنع القرار ، عملية عقلية ، موضوعية للاختيار ، لأصلح بديل من بين مجموعة البدائل المتاحة للوصول للهدف المطلوب .

2. تعتمد عملية صنع القرار ، بدرجة كبيرة من السمات ، والقدرات الشخصية لصانعي القرار .

3. تتسم عملية صنع القرار ، بعدم اليقينية في النتائج .

وهناك مجموعة من المصاعب التي تواجه عملية صنع القرار منها :-

1. هناك بعض المشكلات ، التي تواجه صانع القرار ، والتي تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ، في حين يكون بعضها الأخر اقل تعقيداً والبعض يتسم بالغموض الشديد .

2. مدى قدرة صانع القرار ، على تحقيق الترابط بين الواقع القائم ، والمشكلة التي تواجهه .

3. هناك بعض المشكلات والحالات ، التي تتطلب قراراً سريعاً ، في حين لا يمكن الاستفادة من عامل الزمن في التدقيق قبل اتخاذ القرار .

4. وهناك بعض المشكلات ، التي تنقص المعلومات بشأنها بصورة واضحة .

ثالثا : مراحل عملية صنع القرار[1]:-

تظهر الحاجة للقرار عندما يدرك الإنسان موقفاً يتطلب قراراً يأتي هذا الإدراك على مراحل هي :-

1. تحديد المشكلة أو الظاهرة .

2. جمع البيانات والمعلومات .

---

[1] . محمد ماجد خشيبه ، نظم دعم القرار ، (القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1995 م) ، ص23 .

3. تحديد البدائل أو الخيارات وتقييمها .

4. اختيار البديل الأنسب (اتخاذ القرار) .

5. متابعة تنفيذ القرار وتقويم نتائجه .

وتعتبر الخطوات السابقة مجتمعة عن عملية (صنع القرار) ، وهذا ما يوضح الفرق بين تعبيري (صنع القرار) واتخاذ (القرار) .

المطلب الثالث: مرحلـــــــــــة اتخـــــــــاذ وتنفـــــــــيذ القـــــــــرار

أولا : مرحلة اتخاذ القرار :-

أي الإطار العام الذي يتحرك فيه صناع القرار من حيث القيود والضوابط والصلاحيات ، والاتصالات والمعلومات .

فصانع القرار يتعامل مع بيئة متحركة مليئة بالتفاعلات الناجمة عن تداخل العديد من المتغيرات .

وبالتالي فإنه – أي صانه القرار – يواجه ، في كثير من الأحيان صعوبة في التعرف على أبعاد ومحددات هذه البيئة ، خاصة وان صانع القرار يتأثر بالمتغيرات البيئية الداخلية من جهة ، وبالمتغيرات الكامنة في البيئة الخارجية من جهة ثانية ، وقرارات الدول تؤثر في بعضها البعض[1].

ففي مرحلة اتخاذ القرار يتم اختيار صانع القرار لأحد البدائل ، وترجيح بديل من بين بدائل مطروحة أمامه ، ويتوقف هذا الاختيار على بعض الخطوات وأهمها إدراك صانع القرار للموقف الذي يتعين عليه فيه اتخاذ القرار[2].

---

[1] . زايد عبيد الله مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص40 .

[2] . جمال على زهران ، السياسة الخارجية لمصر ، (القاهرة : مكتبة مدبولي) ، ص194 .

كما يتم في هذه المرحلة اتخاذ القرارات وربطها ببعضها فيما يتعلق بالموقف الذي ترتبط تلك المعلومات ، وتفسيرها ، والبحث عن اختيار البديل الذي يحقق أعظم قدر من المنفعة لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها صانع القرار .

وهناك جملة من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرار لعل أهمها ما يلي[1]:-

1. مدى وضوح الأهداف في ذهن واضعي القرارات .

2. هناك بعض الاتجاهات التي قد تسيطر على الرأي العام ، وتعمل على تضيق نطاق الاختيار من بين السياسات البديلة المتنافسة ، بشكل أو بأخر ، وبذلك يكون الرأي العام قيداً ضاغطا على اختيار بعض البدائل التي تعتبر أكثر تناسقا من غيرها في حكم واضعي القرارات .

3. أن اختيار سياسة معينة قد يجعلها تتدخل أو تتصادم بسياسة أخرى .

ثانيا : مرحلة تنفيذ القرار :-

إذا كان اتخاذ القرار يعني ، في أبسط معانيه ، الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها ، فإن تنفيذ القرار يعني اختيار الأداة الأكثر صلاحية والأقل إنفاقا للطاقة .

فيعد أن تتحدد الأهداف وتتم صياغة القرار في صورته النهائية تكون عملية صنع السياسة الخارجية في مستوى التنفيذ ، حيث يتعين على المسئولين في الأجهزة والمؤسسات التنفيذية (وزارة الخارجية ، وزارة الدفاع ، وجهاز المخابرات ، ومجلس الأمن القومي .... وغيرها) القيام بعملية التنفيذ ، أي الانتقال بمضمون القرار إلى واقع الممارسة السلوكية[2]، وفي هذا الإطار يجد المسئولون أمامهم العديد من الأدوات المتاحة ، ابتداء من استعمال الأداة الدبلوماسية إلى حد استعمال الأداة القتالية .

---

[1] . إسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص378 .

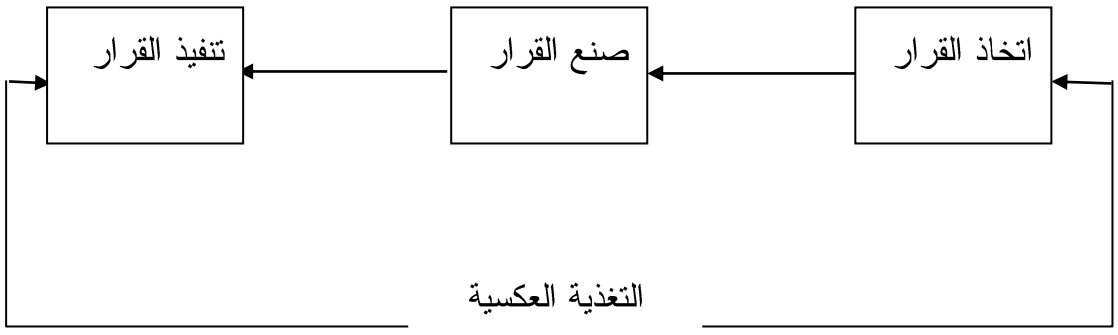
[2] . زايد عبيد الله مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص42.

أن كل ذلك يقودنا إلى ضرورة دراسة العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية تنفيذ القرار ، وهي عوامل متعددة ومتداخلة ومن الصعب الفصل بينهما ، فعملية تنفيذ القرار تتوقف على مقومات عديدة ، لطبيعة النظام السياسي ، وما يترتب على ذلك من علاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، ومدى كفاءة الجهاز الدبلوماسي ، والجهاز الاستخباري والأمي ، إلى جانب طبيعة النظام الدولي ، أي أن عملية تنفيذ القرار هي الانتقال بالقرار من المستوى التجريدي إلى المستوى العملي المرتبط بالظروف والمحيطات القائمة في البيئتين الداخلية والخارجية[1].

واختصاراً يمكن القول إن مرحلة تنفيذ القرار يقصد بها ما صنع وما وصنع من قرارات من قبل الإدارة العليا المتمثلة في الحكومة أو رئيس الدولة .

فالتنفيذ : هو اختيار الطريقة المناسبة لرسم القرار على أرض الواقع إما بشكل لوائح وتعليمات يتم توزيعها أو نشرها ، أو بالتطبيق العملي للقرار على ارض الواقع .

فالحكومة تقوم بصنع واتخاذ القرار ، ومن بعد ذلك تقوم بوضعه موضع التنفيذ لتحقيق هدف محدد بما لا يتعارض مع التوقعات والمخططات والبدائل التي يقوم عليها النظام السياسي ، وهذا ما يوضحه في الشكل رقم (1) من خلال هذه العلاقة[2]:-



[1] . المصدر نفسه ، ص42 .

[2] . محمد زاهي المغيربي ، قراءات في السياسية المقارنة ، ط1 (بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1994 م) ، ص22 .

وتخضع عملية تنفيذ لقرار إلى عدة عوامل تؤثر على مستوى وجود التنفيذ وهي :-

1. الظروف المحيطة :- سواء بمتخذ القرار المتمثل هنا في الحكومة ، أو الأشخاص الاعتبارين الذين يقومون برسم ما طلب منهم في شكل لوائح وتشريعات .

2. القوى السياسية :- تساهم القوى السياسية في عملية تنفيذ القرار السياسي من خلال القوى التي تمارسها في ذلك .

3. الزمن :- يعتبر عامل الزمن عامل مهم ، ابتداء من دورة اتخاذ القرار السياسي وصنعه وصولاً لمرحلة التنفيذ .

المبحث الثاني

المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل

تعتمد صناعة القرار في أية دولة من الدول على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر بشكل سلبي أو ايجابي في عملية صنع القرار داخل النظام السياسي ، والتي تتضح معالمها داخل البيئة الداخلية والتي تتضمن الجوانب التنظيمية والموضوعية والاجتماعية والنفسية وغيرها ، والتي على أساسها يتحرك صانع القرار في رسم معالم السياسة الداخلية والخارجية ، إما البيئة الخارجية فهي التي تتكون من عدة عوامل متغـــــــيرة ، وهي خارج نطـــــاق الدولة .

وتتضمن عملية صنع القرار نشاطات يقوم بها صانع القرار أهمها فهم وإدراك الأهداف المراد تحقيقها ، وجمع المعلومات ، والحقائق حولها وتوجد عدة متغيرات تؤثر بشكل أو بأخر في صناعة القرار لأن صناعة القرار لم تعد محملة لتأثير متغير واحد بل أنها محصلة لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويختلف تأثير هذه العوامل من حيث المكان والزمن ، ومن نظام لأخر ، من حيث الموقع ، والقدرة الاقتصادية للدولة ، وما تتمتع به من قدرات عسكرية ،

إلى جانب ذلك الوضع الاجتماعي ومدى التوافق والانسجام بين مكونات المجتمع ، إلى جانب المتغيرات النفسية التي يتمتع بها صانع القرار ، ويمكن توضيح اثر هذه المتغيرات على عملية صنع القرار في الآتي :-

المطلب الأول :- المتغيرات المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي

أولاً : المتغـــــــــــــير الجغـــــــــــــرافي

تنبع أهمية هذا المتغير من الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي ، وفي التفكير الاستراتيجي لصناع القرار وذلك لسببين أساسيين : أولهما أن الموقع الجغرافي للدولة يرتب في أحيان مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا بعضها يتعلق بإستراتيجيتها العسكرية وبعضها بحركة تجارتها الدولية .

إما السبب الثاني فيترجم دور الموقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى ولا سيما التي تحدها أو القريبة منها جغرافيا[1].

1. الحجم :-

لا شك أن لحجم الدولة تأثيرا موضوعياً وذاتياً على نظامها السياسي ، فموضوعياً تؤثر الكمية والنوعية ويتوفر أو لا يتوفر في الدولة من مصادر بشرية أو غير بشرية ، في مدى قدرة النظام على إنجاز أهدافه .

أمَّا ذاتيا فتأثير الكمية والنوعية لهذه المصادر ينعكس على إدراك صانع القرار لأهميتها واثر ذلك في حركته اللاحقة .

من جانب أخر فإن حجم الدولة يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان ويعطيها وفرة وتنوعا في مواردها الطبيعية ، إلا أن اتساع الحجم مع عدم وجود

---

[1] . ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات ، ط1 (عمان : دار مجدولاي للنشر والتوزيع ، 2005 م) ، ص107 .

تعداد سكاني ضخم يضعف من قوة الدولة ، لأن الوفرة في الموارد والإمكانيات الطبيعية ما لم تساندها قوة بشرية قادرة على الدفاع عنها تصبح بلا جدوى .

وكذلك حجم الدولة قد يزيد من قوتها عن طريق إعطائها بعض المزايا العسكرية ، فالاتساع الجغرافي يمنحها عمقاً دفاعيا من التراجع في حالة الحرب مما يساعد على استدراج القوات المهاجمة وتشتيتها .

2. الموقع :-

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل الهامة المؤثرة في رسم سياسة الدولة بسبب تأثيرها على اتجاهات سكانها على السلوك السياسي لحكومتها وعلى علاقاتها بغيرها من الدول ، ويمكن إرجاع كثير من نشاط الدولة وخصائصها إلى أن موقع الدولة له أهمية إستراتيجية لوحدات دولية أخرى كأن يشكل معبرا لحركة الاتصال الدولي حيث إن العوامل الجغرافية الطبيعية التي تتمتع بها الدولة ما يساعدها صانعي القرار على اتخاذ قرارات رشيدة في تحقيق أهدافها .

مع الأخذ في الاعتبار القوة الاقتصادية والعسكرية للدول المجاورة في إقامة علاقات تعاونية متبادلة تعطي لصانعي القرار التأثير على الوحدات الدولية ، فهناك دول لها منافذ بحرية تعرف بأنها دول بحرية ، بينما توجد دول لا تطل بشكل هام على منافذ مائية فهي دول قارية ، فالموقع الجغرافي يشكل الركيزة الأساسية في تكوين قوة الدولة[1].

3. الجوار الجغرافي :-

تتأثر حركة النظم السياسية في مدى قرب الدولة الجغرافي من غيرها ، وهو أمر يمكـــــن أن يؤدي إلى تغذية نقاط الاختلاف وأسباب التنافس بعنصر فعال مضاف ، الأمر الذي يجعل الدول المتجاورة أعداء أو خصوم .

---

[1] . محمد محمود إبراهيم ، الجغرافيا السياسية : أسس وتطبيقات ، ط3 (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1979 م) ، ص50 .

ويمكن أن يؤدي إلى احتواء التنافس والحد منه على نجو يدفع للتعاون بدلا من الصراع .

ويبقى العامل الحاسم في هذا الأمر هو طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولتين المتجاورتين وانعكاساتها على سلوك نظمها السياسية كلا منهما حيال الأخر[1].

ثانياً : المتغير الاقتصادي :-

ينجم تأثير المتغير الاقتصادي عن تفاعل عدة متغيرات اقتصادية فرعية متنوعة ومتعددة ولعل من أهمها : مدى وفرة المصادر الطبيعية المتاحة للنظام السياسي ونوعيتها ، ومدى النمو الاقتصادي في الدولة ، وفي نوعية الاعتماد الاقتصادي الخارجي ، وإشكالية المديونية الخارجية .

1. مدى وفرة المصادر الطبيعية :-

تتباين الدول في كمية مصادرها الطبيعية ونوعيتها ، وعلى مدى وفرة هذه المصادر تترتب تأثيرات مختلفة سلبية أو إيجابية في خيارات النظام السياسي ، فالدول المحدودة الموارد والإمكانيات تبقى نظمها تعاني من ضعف المقدرة على تحقيق أهدافها ، وتضطر بحكم الحاجة الاقتصادية إلى طلب المساعدة الخارجية ، والقبول ضمنا أو صراحة بالقيود الناجمة عنها .

إنما الدول التي تنطوي على وفرة في كمية ونوعية المصادر الطبيعية ، فهي تلك التي تستطيع الاستفادة من مصادرها الطبيعية ، وترتيب مجموعة تلك الظروف الداعمة بصيغ مختلفة لحركتها في أوقات السلم والحرب[2].

2. النمو الاقتصادي :-

يجسد النمو الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لعملية متعددة الأبعاد هي عملية التحديث ، وهذه بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية فحسب ،وإنما كذلك سياسية واجتماعية وثقافية .

---

(1) . ثامر كامل الخزرجي ، مصدر سبق ذكره ، ص109 .
(2) . ثامر كامل الخزرجي ، مصدر سبق ذكره ، ص110 .

فعلى العكس من حالة التخلف الاقتصادي الذي يؤدي إلى ديمومة تبعية الدول المتخلفة ، والحيلولة دون بنائها وتطورها ، وانعكاساتها السلبية على فاعلية نظـــــامها السياسي ، يترتب النمو الاقتصادي مجموعة نتائج على قدر كبير من الأهمية ، وتمتد النتائج إلى عدة محاور أساسية ذات علاقة بعملية صنع السياسة وأهدافها وتنفيذها وصيانة عناصر الأمن القومي[1].

3. درجة الاعتماد الاقتصادي الخارجي :-

تعبر الاعتمادية فيما بين الدول عن فكرة مؤداها أن الدول وبسبب عدم قدرتها كلياً أو جزئياً على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة أضحت لا تتوانى عن الخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض ، وبهذا لمعنى العام تمثل الاعتمادية محصلة لذلك التفاعل بين حاجات إحدى الدول وتطلعاتها وبين إمكانيات غيرها .

ثالثاً : المتغـــــــــــــــير العســـــــــــــــكري

يرتبط المتغير العسكري بالقدرة العسكرية للدولة التي يقترب مفهومها إلى الغموض منه إلى الوضوح ، ولذلك تتعدد الآراء وتتنوع بصدده ، ويرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قوتها العسكرية كما ونوعا ، وبتعبير أخر أن هذا المتغير يتمثل في المتغيرات الكمية والنوعية[2].

والقدرة العسكرية الفاعلة للدولة مازالت أداة الحسم في تحقيق أهدافها ولأهمية وظائفها في الحرب والسلم تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة على صناعة القرار السياسي ، ولنوعية تأثيرها يتفاوت من دولة إلى أخرى ، فالدولة الضعيفة عسكريا هي تلك الدولة التي تنتفي عنها القدرة الذاتية للدفاع عن كيانها ، الأمر الذي يدفعها البحث عن حماية خارجية لحمايتها من أي غزو خارجي ، على العكس من الدول القوية عسكريا يكون تأثيرها السياسي قويا وقدرتها على فرض احترامها على غيرها .

---

[1] . المصدر نفسه ، ص111 .

[2] . زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ،ـــ ص139 .

ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل منها[1]:-

1. التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة وفي وسائل جمع المعلومات .

2. القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي .

3. مدى كفاءة القيادات المسئولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي وقدرتها على تحديد المشكلات الدولية .

4. مدى كفاءة التدريب ومستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة وحجم القوات العسكرية .

كما أن المتغير العسكري (يرتبط بعملية سباق التسلح فهو موقف يتضمن دولتين أو أكثر في حالة من العداء يزيد كل منها أو يحسن مستوى تسليحه بمعدل سريع وينظم الصناعة العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن أو المتوقع للأطراف الأخرى)[2].

وهناك صلة مباشرة بين الإنفاق العسكري وسباق التسلح والحرب والسلام ، فيعتقد البعض أن توقع الحرب هو الذي يخلق مشكلة سباق التسلح ، والبعض الأخر يعتقد أن سباق التسلح هو الذي يؤدي إلى وقوع الحرب .

واستنادا إلى الرأي الأول أثبت شواهد المجتمع الدولي بأن التخفيف من حدة الحرب تتم في الظروف التي ترفع فيها احتمالات السلام ، إما زيادة توقعات النزاع واحتمالات الحرب تدفع إلى الإسراع في سباق التسلح، ومن تم تظهر كنتيجة للحرب أو توقع الحرب[3].

رابعاً:المتغـــــــــــــير الاجتمـــــــــــــاعي

هو أحد المتغيرات المؤثرة على صناعة القرار حيث يرتبط بعملية المشاركة السياسية لأفراد المجتمع ، وعلى نوعية المؤسسات التي ينتمون إليها ،

---

(1) . إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص186 .

(2) . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص242 .

(3) . المصدر نفسه ، ص243 .

ومستوى أرائهم وثقافتهم ، واستقرارهم الاجتماعي والسياسي ، وبالتالي يؤثر بشكل أو بأخر على عملية صنع القرار ، ومن أهم عناصر هذا المتغير ما يلي :-

1. الاستقرار الاجتماعي والسياسي :-

يشير الاستقرار السياسي والاجتماعي إلى قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن أي أن يظل في حالة تكامل وهو ما لا يتأتى إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه ، ويقصد به عموماً مدى التجانس ، والتآزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك ، والدول من حيث تركيبها الاجتماعي قد تكون على قدر مختلف من التماسك والانسجام أو التفكك .

فالدول التي تتمتع نظمها السياسية وصناع قراراتها ببيئة اجتماعية متفاعلة توفر الدعم والتأييد الاجتماعي الداخلي لتحقيق المصالح الوطنية ، وصيانة عناصر الأمن القومي ، وبالعكس منه ، فإن لغياب أو محدودية الدعم الاجتماعي الداخلي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وعدم الانسجام الاجتماعي في البيئة الداخلية لصانع القرار – تأثيره السلبي في الحركة السياسية الخارجية للدولة إذ أنه بلا شك يحد من حرية حركة صانع القرار ويعيق أداءه لدوره بفاعلية وكفاءة[1].

2. الرأي العام :-

تمثل دراسات الرأي العام في الوقت الحالي موضوعا في الأنظمة السياسية المعاصرة ، فالرأي العام هو رأي جماهير الشعب بكافة فئاته وطبقاته والتي تعد عنصرا أساسيا من عناصر تكوين الدولة ، ولا يخفى أهمية الدور الهام الذي يلعبه الرأي العام في صياغة سياسة الحكومة والتأثير في اتجاهاتها ، ومن تم تحاول الدول المختلفة التعرف على اتجاهات الرأي العام عن طريق أجهزتها الحكومية أو أحزابها .

---

[1] . ثامر كامل الخزرجي ، مصدر سبق ذكره ، ص120 ، 121 .

وتحاول الأنظمة الحكومية دائما الحصول على الرأي العام حتى يكون دعما لها في شرعيتها ، وبدون هذا التأييد يفقد النظام شرعيته ويحكم عليه بالعزلة التي تكون سببا في انهياره واختفائه مهما استعان بوسائل القهر والجبر لفرض وجوده خلال أي فترة من الزمن .

والرأي العام قد يكون دوليا بحيث يشمل رأي جماهير دول متعددة في بعض المشاكل العالمية مثل مشكلة الحرب والسلام وحقوق الإنسان ، وقد يكون داخليا داخل نطاق دولة معينة ويهتم بمصالح هذه الدولة[1].

3. الأحزاب السياسية وجماعات الضغط :-

الأحزاب تمثل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة ومن المسلم به أن الأحزاب تتولى تحويل الفكر الاجتماعي في المجتمع وترجمته إلى سلوك سياسي ملموس حينما تجعل منه برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها .

وللأحزاب السياسية وظائف متعددة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ومن المتوقع أن يقوم الحزب بتنظيم الرأي العام وتوصيل المطالب إلى الحكومة ، هذا بالإضافة إلى أن الحزب يؤدي دورا رئيسيا في اختيار القيادات السياسية التي تتولى مهمة اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ .

4. جماعات الضغط :-

جماعات الضغط تجمع سياسي غير رسمي بين أفراد يشتركون في خصائص وظيفية معينة ويسعون تبعا لذلك إلى إنجاز مصالح محددة عبر إيقاع التأثير السياسي في خيارات صانع القرار ، وجماعات الضغط بهذا المعنى هي

---

[1] . هشام محمود الاقداحي ، النظم السياسية المعاصرة ، (الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 م) ، ص183 .

ظاهرة لها علاقة وطيدة بالواقع الاجتماعي السياسي الذي تعيشه أغلب المجتمعات المعاصرة ، ولذلك لا تقتصر على نمط معين في الدول وإنما تكاد تشمل أغلبها[1].

وجماعات الضغط المؤثرة في صناعة القرار هي نوعان : جماعات ضغط دائمة وأخرى مؤقتة ، ويتمركز النوع الأول في الحياة الدستورية والاقتصادية والسياسية

ويقصد بها جميع تلك المؤسسات التي تسعى على الرغم من وظائفها الرسمية إلى دفع الحركة السياسية لصناعة القرار بالاتجاه الذي يتماشى مع أفضليتها وارتباطاتها الداخلية ، ومثال ذلك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية .

إما جماعات الضغط المؤقتة هي التي ترتبط بتلك التنظيمات التي تسعى في بعض الأحيان إلى التأثير في الحركة السياسية لصنع القرار ، وذلك في ضوء مدى اقتراب حركة صناع القرار في أولويتها السياسية أو ابتعادها عنها ، ومثال ذلك المنظمات الطلابية والنسائية والجماعات الدينية والعرقية ، ومعاهد ومركز الدراسات الإستراتيجية[2].

خامساً: المتغـــــــــــــــير النفـــــــــــــــــــسي

يقصد بالمتغيرات النفسية ،المتغيرات المصاحبة لخصائص وتصورات القائد السياسي (صانع القرار) ، وتتضمن تلك المتغيرات خصائص الشخصية لصانع القرار ، وللمتغيرات والظروف المحيطة به ، ومدى قدرة صانع القرار على التعامل مع تلك الظروف .

1. * شخصية صانع القرار :-

توفر شخصية للفرد استعدادا مسبقاً لإتباع سلوك معين يبدأ أن نوع هذا السلوك يعتمد إلى حد كبير على البيئة المحيطة للفرد ، وفي هذا الصدد يمكن

---

[1] . عاصم احمد عجيلة ، النظم السياسية ، ط5 ، (القاهرة : دار النهضة المدينة ، 1992 م)،ـــ ص79 .

[2] . محمد السيد سليم ، تحليل السياسية الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص206 .

التمييز بين نوعين من البيئة لهما علاقة خاصة بسلوك السياسية الخارجية ، ولما الضغط وتأثير الشخصيات الأخرى ، وتؤثر فترات الضغط على قدرة صانع القرار في الإدراك السليم ، ففي مثل هذه الظروف يفقد صانع القرار القدرة على دراسة الأبعاد المختلفة للمشكلة ، ويصبح أقل تحملا للغموض ، ويميل إلى التركيز على النتائج قصيرة المدى للقرارات ، كما يصبح أكثر تصلبا وتمسكا بفهمه للمشكلة ويميل إلى فقدان الثقة في أي قرار يتخذه ومع تزايد الضغوط على صانع القرار يزداد احتمال اتخاذ قرارات غير حكيمة ، بهدف التخفيف من حدة التوتر المتزايد عليه .

وتعود أهمية دراسة السمات الشخصية لصانعي القرار إلى أن هذه السمات تؤثر بالفعل في طريقة تعاملهم مع بعضهم البعض ، وفي زمن تتزايد فيه تفاعل واتصال زعماء الدول بعضهم ببعض من خلال لقاءات القمة[1].

1. خصائص وسمات صانع القرار :-

يعود الاهتمام بالخصائص والسمات الشخصية لصناع القرار ، ودورها وأثرها في اتجاهات قراراتهم إلى نمو الإدراك لأثر تلك المجموعة من المحددات اللاشعورية في سلوك الفرد عموما ، وفلسفته وسياساته عندما يتولى وظيفة قيادته خصوصاً .

لذا يمكن القول أن استشفاف أثر شخصية صانه القرار والمؤثرات المؤثرة في تكوينها يشكلان المفاتيح الأساسية لفهم إستراتيجية حركته حيال غيره ، وأدوات ترجمة أهدافها إلى واقع فعلي ، ونظرا لأن الخصائص والسمات الشخصية لصانع القرار تمثل انعكاس لتكوينه النفسي ، وبالاتجاه الذي يدفعه إلى اعتماد سياسات وأنماط سلوكية محددة تتماشى وطبيعتها ، تختلف شخصيات صناع القرار عن بعضها بالضرورة ، وترجع دوافع الاهتمام المكثف لصناع القرار في السياسة الدولية إلى جملة عوامل نفسية وأخرى مساعدة ، لعل أبرزها يتمثل فيما يلي[2]:-

---

[1] . لويد جنس ترجمة محمد بن احمد ، وأخرون ، تفسير السياسة الخارجية (الرياض : جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، 1989 ف) ، ص32 .

[2] . ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص132 ، 133 .

1. كيفية وصول صانعي القرار إلى قمة الهرم السياسي في دولته .

2. تمتع صانع القرار بسمة الكاريزما .

3. درجة معرفة صانع القرار بالسياسة الدولية ورغبته في إتقان آليات الحركة – الفعل – الاستجابة .

المطلب الثاني

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية صنع القرار في إسرائيل

تلعب العوامل الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها صانع القرار في إسرائيل في عملية اتخاذ القرار ، وذلك بما يتمتع به من عوامل وإمكانيات تشكل الركيزة الأساسية لذى صانع القرار في مسألة توفر هذه المعطيات التي تلعب الدور الكبير في رسم معالم السياسية الداخلية والخارجية لإسرائيل ، والتي ينطلق منها صانع القرار في إسرائيل لاتخاذ قرار ما أو عدم اتخاذه من خلال ما يتوفر لديه من معلومات وموارد وإمكانيات ودعم ، أي ما توفره البيئة الداخلية والبيئة الخارجية من أرضية مناسبة لصانع القرار لاتخاذ القرارات المناسبة ، ولتوضيح أكثر لهذه العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صناعة القرار في إسرائيل من خلال مطلبين هما:-

أولاً : العوامـــــــــــــــل الداخلـــــــــــــــــية

من أهم وأبرز العوامل الداخلية التي تؤثر في صنع القرار في إسرائيل ما يلي :-

1. العامل السكاني (الديموغرافية) :-

يمثل السكان أحد أهم المقومات الأساسية اللازمة لبناء الدولة ، وقد اعتبرت الدولة ذات التعداد السكاني الكبير عبر مراحل التاريخ الإنساني ذات خطوة وتأثير في مجال العلاقات الدولية نظراً لما توفره من إمكانيات وكوادر بشرية في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية وغيرها من الأنشطة ، ويعد العامل الديموغرافي من المتطلبات الأساسية التي حرص زعماء الحركة الصهيونية

على تحقيقها منذ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل لضمان التفوق العددي لليهود على السكان العرب داخل الأراضي المحتلة ، كما ويعد ذلك من الأسس الهامة التي قامت عليها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي[1].

يشكل العامل الديموغرافي والتعداد السكاني لإسرائيل – خاصة من زاوية نسبة اليهود مقابل نسبة الفلسطينيين في الداخل – إحدى أهم القضايا التي تشغل بال القيادة الإسرائيلية ، خاصة في ظل استمرار ارتفاع نسبة الفلسطينيين في الداخل ، إلى الدرجة التي تهدد بها الميزان الديموغرافية للدولة ، وهو الأمر الذي قد يشكل أو يؤدي إلى تهديد للطبيعة اليهودية للدولة العبرية .

فقد اظهر التقرير السنوي لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي عن عام 2001 م ، أن عدد سكان إسرائيل يقدر بحوالي 6.592 مليون نسمة ، شكل اليهود نسبة 81% من مجموع السكان ، وبموجب الإحصاء وصلت نسبة العرب في إسرائيل إلى 19%من مجموع السكان[2].

2. العامل الاجتماعي :-

تعتبر دراسة العامل البشري (المجتمع الإسرائيلي) ضرورية لأي باحث يريد التعمق في أي مجال من مجالات السياسة الإسرائيلية ، لأن هذا المجتمع يؤثر بأيدولوجياته وتناقضاته وتركيبة على هذه السياسة بصورة مباشرة ، وخاصة وانه أصبح من الأكيد – يؤثر بشكل أو بأخر على قوة الدولة من قبيل التأثير الدائم والفعال معاً[3].

---

[1] . بكره مصباح تنيرة ، السلام والأمن في إستراتيجية الصراع العربي الإسرائيلي ، (مجلة شؤون عربية ، العدد 92 ، ديسمبر ، 1997 م) ، ص101 .

[2] . نادية محمود مصطفى ، وآخرون ، خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل ، ط1 (القاهرة : المجلد الأول ، 2003 م) ، ص .

[3] . إبراهيم حمد محمد ، تاريخ ونظريات العلاقات الدولية ، ط1 (غزة : الجامعة الإسلامية ، 1990 م) ، ص177

وينصب الاهتمام على العامل البشري في إسرائيل ، وذلك بهدف الوقوف على الكيان الاجتماعي الذي تمارس في إطاره النشاطات السياسية ، مع الملاحظة الأولية للحياة السياسية في إسرائيل أنها تشير إلى أن صورة قوى الحياة السياسية ترتبط على نحو أساسي بالأوضاع الثقافية والحضارية لفئات المجتمع الإسرائيلي .

ويتألف المجتمع الإسرائيلي اليوم من عدة فئات أهمها ما يلي :-

1. الاشكنازيم (اليهود الغربيون) : يطلق على هؤلاء أيضا الرواد نظراً لأنهم أسسوا إسرائيل وهم المهاجرون من أوروبا وأمريكيا وجاء معظمهم من شرق ووسط أوروبا (روسيا - بولندا) في الفترة ما بين عام 1918 - 1948ف ، ويسيطر هؤلاء على الحياة السياسية داخل إسرائيل ، فمنهم اختير رؤساء الدولة ، ومنهم جاء رؤساء الوزارة وتعكس خصائص هؤلاء الصورة الكاملة للمجتمع الغربي بكل من فيه من عيوب وكل ما فيه من مزايا[1].

2. السفارديم (اليهود الشرقيون) : وهم اليهود الذين هاجروا من آسيا وأفريقيا ، والشرق الأوسط بعد عام 1948 ف ،ـــ ويمتاز اليهود الشرقي بأنه محافظ متدين يميل إلى الأحزاب الدينية ويرفض الأحزاب التقدمية .

3. يهود الصابرا (المولودون بفلسطين) : ويؤكد بعض الإسرائيليين أن هؤلاء اليهود سوف يقدر لهم في الأعوام القادمة السيطرة على أغلب مظاهر الحياة السياسية في المجتمع الإسرائيلي ، ويؤكد الصحافي الإسرائيلي (هيليل) عن ذلك بصراحة حين يقول : بعد جيل أو جيلين على الأكثر فإن إسرائيل لن تكون محكومة إلا بإسرائيليين حقيقيين[2].

4. الأقلية العربية : وهم يشكلون مواطنين من الدرجة الثانية ، ينظر إليهم على أنهم عنصر طارئ في المجتمع الإسرائيلي ، ومشاركتهم في الحياة السياسية كانت دوماً من خلال الارتباط بالقوة السياسية الإسرائيلية .

---

[1] . عبد الفتاح محمد ماض ، الدين والسياســـــــة في إسرائيل ، ط1 (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999 م) ، ص21 ، 22 .

[2] . المصدر نفسه ، ص22 ، 23 .

وعلى الرغم من التباين وعدم التجانس الحضاري الذي يشكل عقبة حقيقة في تطور الجماعة الإسرائيلية نحو التكامل القومي ، فإن النظام السياسي الإسرائيلي أثبت قدرة غريبه على استيعاب تلك القوى وعلى تحقيق نوع من الاستمرارية والمرونة سمحت بخلق قنوات اتصال واضحة ودائمة بين مختلف أجزاء المجتمع السياسي بحيث مكنت الدولة الإسرائيلية من أن تواجه مشكلها وتتخلص منها بحلول قد تبدو غير صالحة ولكنها من حيث الواقع أثبتت أنها كانت دائما كافية[1].

ويبدو تحليل العامل الاجتماعي من خلال القرار السياسي لفهم كيف يتبلور ذلك القرار من حيث خصائصه الشكلية والموضوعة ، ومن حيث توقيته ولحظة اتخاذه ، فالقوى الاجتماعية ليست فقط مصدر للطاقة ولكنها أيضا هي المحور الذي له تتكتل القوى خلف الطبقة الحاكمة من جانب ، ومن جانب أخر الذي يتحكم في نجاح القرار من حيث تنفيذه واستمراريته[2].

3. العامل الاقتصادي :-

يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بوضع خاص ، باعتبار أن وجود إسرائيل في المنطقة وجودا استيطانيا ، ترفضه وتنبذه الدول المحيطة ، وقيامها بالدور الهام في حماية المصالح الرأسمالية في المنطقة ، واجه الاقتصاد الإسرائيلي مشكلة التوفيق والموازنة ما بين تصميم المجتمع الإسرائيلي على تحقيق أهداف طموحه (عسكرية ، اقتصادية ، سياسية) ، وبين العجز في الإمكانيات المحلية المحددة للغاية ، وقد استطاعت إسرائيل تجاوز هذه المشاكل ، وتحقيق نمو وتطور سريعين بفعل الدور الذي تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد القومي على الرغم من الدور الكبير للقطاع الخاص في ذلك الاقتصاد وتزاول الحكومة هذا التأثير في البنية الاقتصادية من خلال السياسات النقدية والمالية ، وسياسة الأجور والهجرة

---

[1] . حامد عبد الله ربيع ، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1978 م) ، ص202 .

[2] . المصدر نفسه ، ص207 .

واستخدامات الأراضي والدفاع ، كما استطاعت أيضا تجاوز مشاكلها الاقتصادية بفعل العون الخارجي[1].

كما قدمت للهجرة اليهودية – خاصة من الاتحاد السوفيتي السابق التي تدفقت على إسرائيل قاعدة بشرية ماهرة وجاهزة ساهمت في التطور الاقتصادي ، بل أن سر التحول العاصف الذي شهدته البنية العلمية والاقتصادية عموماً ، والصناعة الإسرائيلية خصوصاً في عقدي السبعينات والثمانينات يكمن في عشرات الآلاف من الأيدي العاملة عالية التأهيل التي وفرتها الهجرة[2].

بالإضافـــــة إلى ذلك كان للآلة العسكـــرية ، وما حققته من انتصارات (الاستيلاء على الأراضي العربية) دور كبير – ولو بشكل مرحلي في تجاوز المشاكل الاقتصادية ، حيث وفرت الموارد الطبيعية من ارض ومياه ونفط ، أضف إلى ذلك توفر موارد بشرية رخيصة متمثلة في العمالة العربية خاصة الفلسطينية غير الفنية[3].

ويتسم الاقتصاد الإسرائيلي بجملة من السمات تجعل منه اقتصاداً فريداً من نوعه ويمكن إجمال هذه السمات في :-

1. سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وتتأتى هذه السيطرة من ثلاث جهات هي : مؤسسات الدولة ، الوكالة اليهودية ، والهستدروت ، فالدولة تقوم من خلال مؤسساتها المختلفة بدور الإشراف والتخطيط في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية عن طريق سياساتها المالية والنقدية ، والتجارية ومن ثنايا دورها في تحديد الأسعار والأجور في كافة المجالات .

---

[1] . أسامة الغزالي حرب ، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 م) ، ص87 .

[2] . حسين أبو النمل ، الاقتصاد الإسرائيلي ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 م) ، ص82 .

[3] . يوسف عبد الله صانع ، الاقتصاد الإسرائيلي ، ط2 (بيروت : مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، 1966 م) ، ص328 .

أما الوكالة اليهودية فتقوم بدور رئيسي في كل ما يتعلق بهجرة الجماعات اليهودية بعد قيام الدولة ، وبتنسيق تام مع أجهزة الدولة ، وتعد الهستدروت النقابة العامة للعمال اليهودي في إسرائيل ، وأكبر رب عمل في البلاد في الآن نفسه .

2. ثمة علاقة وثيقة بين الاقتصاد والجيش في إسرائيل ، فلقد كان طبيعياً أن يوضع الاقتصاد في خدمة الجيش ، ويمثل التوسع البشري والجغرافي هدفاً نهائياً لها ، لقد استدعت طبيعة دولة إسرائيل وصراعها الأبدي مع جيرانها العرب ضرورة وجود جيش حديث مسلح بأحدث الأسلحة ، وقادر على تحطيم أية قوة عربية ، وهذا يعني أنها تعيش حالة حرب دائمة الأمر الذي يترجم نسبة عالية من الإنفاق العسكري الأعلى في العالم من حيث النسبة من الإنفاق على المجالات العسكرية ، حيث تمثل نحو الميزانية العسكرية في إسرائيل نحو ثلثي الناتج القومي الإجمالي ونحو نصف الميزانية في معظم السنوات .

3. الاعتماد الكامل على المعونات والمساعدات الأجنبية سواء أكان ذلك في شكل منح أم قروض أم تسهيلات تجارية .

ومما لا شك فيه أن أوضاع إسرائيل الاقتصادية الجيدة خلال ربع القرن الأول من تاريخها لم تكن أوضاعا عادية أفرزتها عوامل القوة في الاقتصاد الإسرائيلي ، كما أنه ليس بالإمكان تفسيرها في ظل ظروف الحرب وعدم الاستقرار التي عاشتها الدولة اليهودية خلال تلك الفترة ، وفي الواقع جاءت إنجازات إسرائيل الاقتصادية خلال الفترة من 1948 – 1973 ف نتيجة لفعل عوامل كثيرة معظمها سياسية ومن أهم تلك العوامل ما يلي[1]:-

أ. مصادرة أراضي وممتلكات عرب فلسطينيين خلال فترة 48 – 49 ف ، ومصادرة المزيد من الأراضي والممتلكات العربية والاستيلاء على مصادر النفط في سيناء عام 1967 ف .

---

[1] . محمد عبد العزيز ربيع ، المعونات الأمريكية لإسرائيل ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني / يناير 1990 م) ، ص212 ، 213 .

[1] . احمد إبراهيم محمود ، الأمن في ظل التسوية (اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية) ، ص259 .

ب. الحصول على مبلغ 700 مليون دولار في السنة من حكومة ألمانيا الغربية كتعويضات مالية ومعونات عسكرية .

جـ. الحصول على ما يقارب المليار دولار سنوياً من الجاليات اليهودية خارج فلسطينيين على شكل تبرعات ومنح وهدايا واستثمارات مباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي

د. معونات أمريكية سخية بلغ مجموعها حوالي ما يقرب من 3.5 مليار دولار .

4. العامل العسكري :-

يجمع القادة الإسرائيليون على اختلاف عقائدهم السياسية واتجاهاتهم الحزبية على أهمية هذا العامل ، وذلك لأنه يمثل الضمانة الرئيسية لبقاء الدولة وضمان أمنها في حالة السلم والحرب على حدٍ سواء ، والوسيلة الأكثر فاعلية لإجهاض وإحباط أية تهديدات أو مخاطر محتملة في المستقبل .

علاوة على أنها تمثل بحد ذاتها من المنظور الإسرائيلي الوسيلة الوحيدة للإحساس بالطمأنينة والأمن بغض النظر عن الاعتبارات الموضوعية القائمة ، أي أنها تعتبر هنا ضرورة سيكولوجية[1].

لهذا نجد أن السياسيين الإسرائيليين متفقون على ضرورة وجود تفوق عسكري على الدول العربية في مجالات القوة العسكرية بإشكالها ومستوياتها المختلفة ، ففي مقال للجنرال إسحاق رابين ، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بعنوان مشكلات أمن إسرائيل في الثمانينات كتب يقول (الهدف الأول والأساسي في سياسة إسرائيل للثمانينات هو ضمان عدم تحول نسب القوة العسكرية بيننا وبين القوى العربية الشاملة التي قد تشترك في الحرب لغير صالح إسرائيل ، بل يجب تحسين هذه النسب إذا أمكن وتامين التزود بالأسلحة المطلوبة إزاء تزايد القوة العسكرية على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يكون متأهباً للاحتفاظ بقوة عسكرية تتيح له إقناع السوريين وحلفائهم بأنهم لن يحققوا شيئا عن طريق الحرب ... وقوة جيش

الدفاع هي العامل الأساسي لردع مصر عن خرق الاتفاق مع إسرائيل ولضمان المحافظة على معاهدة السلام)[1].

فالقوة في العقل الإسرائيلي ذات معنى محدد وخاص جداً ، يقصرها على القوة العسكرية لأنها في وجهه نظره – أداة الحسم النهائية ، ويمكن أن تحقق مكاسب على جميع المستويات عسكرية – سياسية – جيوإستراتيجية ، واللجوء إليها هو الضامن الوحيد والفعلي للبقاء والتلويح باستخدامها هو الكفيل بانتزاع القبول العري بوجودها – أي إسرائيل وفرض الواقع الإسرائيلي في المنطقة .

فالقادة الإسرائيليون على اختلاف عقائدهم السياسية واتجاهاتهم الحزبية يؤمنون بأهمية القوة العسكرية كضامن وحيد لبقاء الدولة وأمنها[2].

ثانياً :- العوامل الخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي في إسرائيل (البيئة الخارجية)

تلعب العوامل الخارجية دوراً هاماً وكبيراً في صناعة القرار في إسرائيل ، وذلك لما لها من تأثير عند صانع القرار في إسرائيل في عملية صنع أغلب القرارات الهامة والمتعلقة بالسياسة الداخلية أو الخارجية ، تطرأ لما توفره من عوامل دعم ومساندة في تهيئة الظروف المناسبة لاتخاذ القرارات وتنفيذها ، فأغلب قرارات إسرائيل كانت قرارات عسكرية أي أمنية في المقام الأول ، وخير دليل على ذلك قرارات الحروب مع العرب ، وأن ما حصلت عليه إسرائيل من مساعدات خارجية ودعم خارجي وخصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية كان له التأثير الأكبر على اتخاذها أغلب القرارات السياسية والعسكرية ، ومن أهم هذه العوامل الخارجية ما يلي :-

1. الدعم الخارجي لإسرائيل :-

---

[1] . إبراهيم كاخيا ، الجديد في التسلح الإسرائيلي (1982 – 1988 م) ، تسلح القوات البرية (القسم الأول ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (31) ، يناير ، 1990 م) ، ص61 .

[2] . محمد ربيع ، أزمة الفكر الصهيوني ، ط2 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979 ف) ، ص169 .

تأتي صور الدعم الخارجي لإسرائيل من خلال ما تتحصل عليه من أطراف خارجية ، ساهمت وتساهم في مد إسرائيل بالمعونات والمنح والقروض والمساعدات التي أغلبها لا ترد ، وخصوصاً المنح والمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيسي لإسرائيل ، وكان لهذه المساعدات الخارجية الدور الكبير فيما حققته إسرائيل من التغلب عن اغلب الأزمات الاقتصادية التي حدثت لها في معظم السنوات ، وما لهذا الدعم من دور بارز للحكومة الإسرائيلية وبالأخص لذى صانع القرار السياسي في توفر الظروف المناسبة من خلال هذا الدعم ، ورأي العام الداخلي الذي ساعد على اتخاذ اغلب القرارات الخارجية والتي كان من ضمنها المواجهة العربية – الإسرائيلية عام 1956 – 1967 ف ، وما حققته إسرائيل من انتصار في تلك الحروب لولا توفر هذا الدعم والمساندة بفعل أطراف خارجية ، ومن أبرز صور هذا الدعم ما يلي :-

أ. التعويضات الألمانية :-

استطاعت إسرائيل بمجرد قيامها أن تنصب نفسها ممثلاً لكل يهود العالم ، وكان أول نجاح لها في هذا الإطار التوصل إلى عدة اتفاقيات مع الحكومة الألمانية الغربية لما صار يعرف بتعويض اليهود الذين تضرَّروا من الحكم النازي ، وكانت صيغة التعويضات هذه هي الصيغة التي توصلت إليها حكومة ألمانيا الغربية – بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وتعد اتفاقية التعويضات مع ألمانيا أخطر حدث في حياة إسرائيل الاقتصادية والسياسية بعد إعلانها دولة ، وتستمد أهميته من عدة أسباب .

الأول : حجم المبالغ التي توفرت لإسرائيل ، والثاني : التوقيت الملائم من حيثُ إن العمل فيه كان في السنوات التأسيسية الأولى ، الثالث : طول المدة ، مما أتاح

---

[1] . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص80 .

لإسرائيل القدرة على التخطيط بعيد المدى ، الرابع : استمراريته ، ولو تحت مسميات مختلفة منذ العام 1953 م حتى الآن[1].

إثر اتصالات تمهيدية بدأت منذ عام 1950 م وقعت بين ألمانيا وإسرائيل اتفاقية التعويضات الأولى وذلك في 10 أيلول – سبتمبر 1952 م ، بلغت قيمة الاتفاق 3450 مليون مارك ألماني ، أي ما يساوي 846 مليون دولار ، وقد وصف وزير خارجية إسرائيل حينذاك الاتفاق بأنه كان حدثاً فريداً في العلاقات الدولية .

لم تتسلم إسرائيل قيمة المبالغ نقداً ، بل بشكل مشتريات من البضائع الألمانية والأجنبية ، وردت لإسرائيل على مدى 12 عاماً ، هي مدة تنفيذ الاتفاق[2].

وقد تلا ذلك اتفاق أخر – عام 1954 م– تعهدت فيه الحكومة الألمانية بتقديم تعويضات فردية أو شخصية لضحايا النازية من الأفراد اليهود ، ولا تزال الحكومة الألمانية تدفع هذا النوع من التعويضات حتى اليوم ، وقد قدرت هذه التعويضات الفردية في الفترة من 1975 حتى 1981م بنحو (2.8) مليار دولار .

وقد شرعت ألمانيا في مطلع الستينات في تزويد إسرائيل بطريقة سرية وبوساطة فرنسية بالسلاح ، وفي دعم صناعة الأسلحة الإسرائيلية ، وبدءاً من العام 1969م شرعت البنوك الألمانية الكبرى ف تنفيذ برنامج واسع النطاق من الاستثمارات الصناعية في إسرائيل ، والأراضي المحتلة عام 1967م وعلى الرغم من اختلاف صور هذه المساعدات الألمانية ، فإن الحقيقة التي لا يمكن أن ينكرها أحد هي أن هذه المساعدات كانت نقطة تحول هامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي الوليد آنذاك من جهة ، ومن جهة أخرى شكلت التعويضات الألمانية الأساس في بناء قاعدة الصناعات الإسرائيلية ، وخصوصاً بناء ترسانة إسرائيل العسكرية ، وهي الترسانة التي استطاع الجيش الإسرائيلي بها احتلال أراضي أربع دول عربية عام 1967م .

---

[1] . حسين أبو النمل ، مصدر سبق ذكره ، ص82 .

[2] . المصدر نفسه ، ص82 ، 83 .

وفي الإجمال ، قدر وزير خارجية ألمانيا السابق (كلاوس كينكل) في مايو 1996م إجمالي المساعدات التي قدمتها بلاده حتى عام 1996م إلى إسرائيل بنحو (97) مليار مارك ، أي نحو (60) مليار دولار أمريكي[1].

ب. الدعم الأمريكي لإسرائيل :-

تتجلى صور الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ قيامها والاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1948 ف وحتى اليوم في عدة صور منها ما يتعلق بالدعم الاقتصادي والعسكري من خلال المعونات والمنح والتسهيلات والقروض التي أغلبها لا ترد ، إلى جانب ذلك ، فهناك أيضا التعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل وخصوصا في المجالات العسكرية والأمنية بين الطرفين ، ومن دعم اليهود في الخارج ، وذلك ما يوفرونه من أموال وتسهيلات لإسرائيل والتي تأتي بالخصوص من المنظمات اليهودية في أمريكا ، ونستعرض لصور هذا الدعم بشيء من التفصيل في الآتي :-

1. الدعم العسكري :-

شهدت إدارة الرئيس (جون كيندي) 61 – 1963 م عقد أول صفقة سلاح أمريكي مع إسرائيل بقيمة 22 مليون دولار ، وكان ذلك في عام 1962 م ، وقد ظلت المعونة العسكرية الأمريكية لإسرائيل متواضعة حتى مجيء جونسون إلى الرئاسة .

بعد منتصف الستينات بدأت المعونات العسكرية تتزايد بشكل تدريجي ، إلا أنها بقيت عنده 50 مليون دولار سنويا حتى بداية السبعينات ، وفي عام 1971 م بلغ حجم تلك المعونات 545 مليون دولار ، ثم قارب حجمها عام 1975 م (2.5) مليار دولار ، قدم معظمها على شكل منح لا ترد[2].

في عـــــام 1976 م ، وكمكـــــافأة على توقيـــع اتفاق كفك الارتباط على الحدود المصرية – الإسرائيلية ، قامت الحكومة الأمريكية بمنح

---

(1) . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص81 ، 82 .

(2) . محمد عبد العزيز ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص107.

إسرائيل معونة عسكرية إضافية مقدارها 1.4 مليار دولار مقابل حصولها على 300 مليون دولار عام 1975م ، وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد مع مصر عام 1979 م ، حصلت إسرائيل على مكافأة عسكرية أكبر بلغ حجمها 3 مليارات دولار ، وبذلك بلغت المعونات التي حصلت عليها إسرائيل في ذلك العام 4 مليارات دولار مقابل مليار دولار عام 1978م[1]، وفي عام 1984 ف اتخذت الحكومة الأمريكية قراراً بتحويل جميع المعونات العسكرية لإسرائيل إلى منح لا ترد ، بعد قيامها بتحويل المعونات الاقتصادية كافة إلى منح عام 1979 م .

أدى قرار تحويل كل المعونات الأمريكية إلى هبات ومنح إلى الحيلولة دون استمرار تراكم ديون إسرائيل العسكرية ، كما ساعد إسرائيل على الاستمرار في بناء قوتها الحربية ، ولذلك لم يكن من شأن ذلك القرار خفض مستوى المعونات كما ادعت الإدارة الأمريكية في حينه ، وعلى سبيل المثال فبينما حصلت إسرائيل عام 1984 م على 2.63 مليار دولار ، منها الثلثين منح وهبات ، حصلت عام 1985 م على نحو 3.4 مليار دولار كلها منح لا ترد وفي عام 1986 م ارتفع مستوى المعونات مرة أخرى حيث تجاوز 3.8 مليار دولار ، 1.8 مليار دولار منها كانت معونات عسكرية[2].

حجم المعونات العسكرية :-

يشير الجدول رقم (1) إلى حجم المعـــــونات العسكـــــرية التي حصلت عليها إسرائيل من عام 1962 ف حتى عام 1988 م من المنح والقروض .

---

(1) . المصدر نفسه ، ص107-109 .

(2) . مصدر نفسه ، ص110 – 112 .

جدول رقم (1) معونات أمريكا العسكرية لإسرائيل (بملايين الدولارات) في سنوات مختارة من (1962 – 1988 م)*:-

السنة	المعونة الإجمالية	القروض	المنح
1962	13.2	13.2	/
1963	13.3	13.3	/
1965	12.9	12.9	/
1968	25	25	/
1969	85	85	/
1971	545	545	/
1974	2482.7	982.7	1500
1977	1000	500	500
1979	4000	2700	1300
1981	1400	900	500
1984	1700	850	850
1986	1800	/	1800
1988	1800	/	1800

* المصدر : د. محمد عبد العزيز ربيع ، المعونات الأمريكية لإسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص123 .

على الرغم من كبر حجم المعونات العسكرية التي حصلت عليها إسرائيل خلال فترة حكم ريغان ، اتجهت الحكومة الإسرائيلية عام 1987 م إلى الضغط على أمريكا لمنحها مكانة مساوية لمكانة حلف شمال الأطلسي ، ولذلك قال شامير رئيس وزراء إسرائيل السابق أثناء زيارته إلى واشنطن في فبراير 1987 م"إنه من الأفضل توقيع معاهدة رسمية مع أمريكا تصبح إسرائيل بموجبها حليفاً كاملاً كدول حلف الناتو" .

ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ توقيع تلك الاتفاقية سيجعل بإمكان إسرائيل الحصول على معونات عسكرية إضافية ومعارف ثقافية لبناء صناعة الأسلحة وفتح أسواق دول حلف شمال الأطلسي أمام الشركات والمعدات الحربية الإسرائيلية[1].

2. التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل :-

لقد بدأت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية فور الإعلان من إقامة إسرائيل واعترف الرئيس الأمريكي آنذاك – هاري ترومان بها ، استمرت هذه العلاقات إلى وقتنا الحـــــالي وفق مبدأ تبادل الخدمـــــات ، والعلاقـــة اليوم بينهما هي علاقة فريدة منوعة ، لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الدولية إذ بينما تقوم الولايات المتحدة بإمداد إسرائيل بمعونات عسكرية ، اقتصادية ، تكنولوجية ... الخ تقوم إسرائيل بأداء كل الأعمال في المنطقة نيابة عن أمريكا ، وحماية مصالحها ، وانسجاما مع توجهات ورغبات أكثر القوى الأمريكية عداءً لحركة التحرر[2].

فالعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتميز بوضعها الاستثنائي في تاريخ العلاقات الدولية ، وذلك من خلال ترابط وتعاون مستمر من دون وجود حلف رسمي بينهما ، ويلاحظ بأن العلاقات الإستراتيجية قد ارتفعت مكانتها بين البلدين في عهد إدارة (ريغان) حيث توج التحالف الاستراتيجي بعدد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بينهما مع وصول ريغان إلى السلطة في الثمانيات من القرن الماضي ، بدأت مرحلة جديدة من التأكيد على وضع إسرائيل الاستراتيجي ، وعلى أن إسرائيل هي الرصيد الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[3]، ومن تم أصبحت إسرائيل تملك مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي محتلة دور

---

(1) . محمد عبد العزيز ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص122 .

(2) . محمد عبد العزيز ربيع ، قدرات إسرائيل العسكرية والسياسية المعنى والمتطلبات ، (مجلة شؤون فلسطينية العدد (79) فبراير ، 1988 م) ، ص56 ، 57 .

(3) . نهلة ياسين ، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (1983 – 1988 م) ، (مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد (35) ، يناير ، 1991 م) ، ص103 .

الحليف ، خارج حلف شمال الأطلسي ،وكانت إدارة (ريغان) استمراراً تقليدياً لسياسة الدعم الأمريكية تجاه إسرائيل ، حيث عبر (ريغان) عن ذلك قائلاً في 14 سبتمبر 1983 م (أن اعتقد وهذا ليس حكراً على إدارتنا ، بأنه منذ العام 1948 م عندما أصبحت إسرائيل دولة كانت سياسة الحكومة الأمريكية في عهد المشرعين والرؤساء) ، الديمقراطيين والجمهوريين ترتكز على التحالف مع إسرائيل والتأكيد على استمرارية إسرائيل كدولة ، لا اعتقد أن أية إدارة أمريكية ستتخلى أبدا عن إسرائيل[1].

3ـــ. الدعم الاقتصادي :-

ظلت المعونات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل متواضعة حتى عام 1974 م مقارنة بما ألت إليه بعد ذلك التاريخ ، ومنذ العام 1986 م تحصلت إسرائيل سنوياً على معونة اقتصادية أمريكية رسمية (معلنة) بقيمة (1.2) مليار دولار ، وتنفرد إسرائيل بالعديد من المزايا فيما يتعلق بهذه المعونات مقارنة ببقية الدول المتلقية للمعونة الأمريكية ، فمنذ عام 1984 م صارت كل المعونات الأمريكية لإسرائيل منحاً لا ترد ، وصارت تدفع نقداً ، وفي الإجمال تقدر المعونات الأمريكية الاقتصادية لإسرائيل منذ عام 1948 م وفي عام 1996 ف بنحو (27.6) مليار دولار[2].

2 : اللوبي الصهيوني :-

أ. اللوبي الصهيوني والمعونات الأمريكية :-

---

[1] . المصدر نفسه ، ص103 .

[2] . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص85 .

أن طبيعة الالتزام الأمريكي بوجود إسرائيل خلال الخمسينات من القرن الماضي الذي انحصر معظمه في الدعم السياسي ، أدى إلى بقاء المعونات المادية ضمن حدود ضيقة ومتواضعة ، إلا أن الستينات شهدت تزايد حجم المعونات بشكل بطيء وتدريجي مع التركيز على المعونات الاقتصادية ، حيث شكلت تلك المعونات أكثر من 70 بالمائة من الحجم الإجمالي للمعونات الأمريكية ومع حلول السبعينات أخذت المعونات الأمريكية ، بشقيها الاقتصادي والعسكري تتزايد بسرعة ، بينما كان نفوذ اللوبي الصهيوني يزداد قوة وترسخاً ، ونتيجة لحدوث بعض التطورات المهمة في أوائل السبعينات أخذت قدرة إسرائيل على التأثير في توجيه القرار السياسي في واشنطن تزداد ، كما أصبح الأمريكيون أكثر تأثرا بالدعاية الإسرائيلية ، وأكثر ميلاً إلى تصديق وجهة نظرها تجاه تطورات الصراع مع العرب ، ومن أهم تلك التطورات ما يلي[1]:-

1. اقتناع القيادة الإسرائيلية بأن أمريكا أصبحت مصدر دعم اقتصادي وعسكري وسياسي لإسرائيل .

2. تزايد نفوذ لليكود والقوى اليمينية المتطرفة الأخرى وتمكنها من السيطرة على الحكم في إسرائيل عام 1977 م .

3. ظهور موجة عداء للعرب أوجدتها الدعاية الصهيونية وغدتها أزمة الطاقة العالمية واتجاه أسعار النفط في الارتفاع خلال عامي 1973 – 1974 مكما يتضح من الجدول رقم 2 .

جدول رقم (2)

متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من المنح والتحويلات المالية (بالدولار)*

---

[1] . محمد عبد العزيز ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص97 .

السنة	نصيب الفرد
1983	700
1984	800
1985	1250

* المصدر : محمد عبد العزيز ربيع ، المعونات الأمريكية لإسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص98

وفي أعقاب حرب أكتوبر 1973م ،وهي الحرب التي أثبت إمكانية هزيمة إسرائيل عسكرياً أمام الجيوش العربية قامت بزيادة حجم المعونات لإسرائيل مع التركيز على المعونات العسكرية ، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة المعونات العسكرية إلى 70 بالمائة من الحجم الإجمالي ، بعدما بقيت في حدود 30 بالمائة خلال عقد الستينات ، ومع حلول الثمانينات كان حجم المعونات السنوية تجاوز 2 مليار دولار في العام ، حيث بلغ عام 1986 م ما يقرب من 3.8 مليار دولار قدم أكثر من 60 بالمائة منها على شكل معونات عسكرية .

ب. اللوبي الصهيوني والتعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل :-

يتمثل دور مجموعة الضغط (اللوبي الصهيوني) في تطور العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية ، منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي ، فكان هناك اتجاهان أمريكيان ، الاتجاه الأول يدعو إلى تقديم المصالح الأمريكية على الاعتبارات الأخرى في الشرق الأوسط ، والاتجاه الثاني يقرر مواقفه في ضوء حساباته الصهيونية ، وكانت الغلبة باستمرار الاتجاه.

ولقد لعب اللوبي الصهيوني دوراً مهماً في ذلك ، حيث كان ترومان أول رئيس يرضخ للأصوات اليهودية ، وذلك للاعتبارات الانتخابية الداخلية ، وبذلك يعتبر أول من أدخل العامل اليهودي إلى صلب القرار الاستراتيجي الأمريكي في النصف الثاني من القرن العشرين .

أن قوة مجموعة الضغط اليهودي في واشنطن تتمثل في توظيف الاقتصاد لصالح الإعلام والأصوات اليهودية ، وشبكة العلاقات اليهودية النافذة في مجالات الثقافة والإعلام والنشر ، على ترسيخ الاعتقاد بالتوافق في مصالح بين أمريكا

وإسرائيل في الشرق الأوسط ، ومن خلال التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل تسعى الولايات المتحدة لتحقيق الأهداف التالية[1]:-

1. النظر إلى إسرائيل باعتبارها امتداداً طبيعياً للحضارة الغربية .

2. الحرص على التفوق العسكري لإسرائيل على جميع البلدان العربية ، حيث يبقى مفهوم التوازن في المنطقة لصالحها .

إن تزايد قوة اللوبي الصهيوني وحاجته في خلق مراكز النفوذ داخل مؤسسات الدولة الرئيسية وأجهزة وسائل الإعلام جعل إسرائيل الطفل المدلل الذي لا يرفض له طلب والحليف الاستراتيجي الذي يستحيل أن يرتكب الأخطاء ، وكما قال بول فندلي عضو الكونغرس السابق "أصبحت كل الأعمال التي تقوم بها إسرائيل ينظر إليها كتصرفات في مصلحة أمريكا" الأمر الذي جعل القيام بنقد إسرائيل عملاً ضد المصلحة الأمريكية ، وبالتالي شيئاً يصعب التفكير فيه[2].

3. الهجرة من الخارج :-

تمثل الهجـــــرة اليهوديـــــة من الخـــــارج من أهم الموارد الاستثنائية التي تدفقت على إسرائيل ، وقد أسهمت في تكوين نصف الزيادة السكانية بين عام 1948 – 1985 م .

تنبع الأهمية الاستثنائية لموضوع الهجرة من ثلاثة عوامل الأول : وهو حجم الهجرة وماله من علاقة في توفير الموارد البشرية لإسرائيل ، والثاني : هو توقيت الهجرة لناحية توفيرها ركيزة كافة لاستيعاب الموارد الاقتصادية الاستثنائية التي توافرت أو تدفقت على إسرائيل ، والثالث : هو نوعية الهجرة وخصوصاً في عقد السبعينات التي تميزت بارتفاع نسبة الأكاديميين من جميع التخصصات من بين المهاجرين الجدد .

---

[1] . خليل إبراهيم حسونة ، الإرهاب الأمريكي ، (مصراته ، الدار الجماهير للنشر والتوزيع والإعلان ، 1986 م) ، 179 .

[2] . محمد عبد العزيز ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص119 .

يتضح لنا مما تقدم حجم الثروة العلمية التي تدفقت على إسرائيل من جراء الهجرة إلى جانب ذلك فقد ترافق مع تدفق الموارد البشرية من الخارج تدفق مشابه للموارد الأخرى ، فلقد بلغ حجم التحويلات المالية من الخارج خلال الفترة نفسها نحو 62 مليار دولار ، مع ملاحظة أن معظمها تدفق في الفترات نفسها التي هاجرت خلالها النسبة الأكبر من قوة العمل عالية التأهيل إلى إسرائيل .

إن سر التحول العاصف الذي شهدته البنية العلمية والاقتصادية عموماً والصناعة الإسرائيلية خصوصا في عقد السبعينات والثمانينات ، يكمن في عشرات الآلاف من الأيدي العاملة العالية التأهيل التي وفدتها الهجرة[1].

ومجمل القول في شأن الدعم الخارجي لإسرائيل والمتمثلة في الدعم الأمريكي يمكن القول أن أمريكا تتولى رعاية إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، حيث تتولى لها الحماية الدبلوماسية في كافة المحافل الدولية ، فقد تجاوز عدد المرات التي لجأت فيه الولايات المتحدة إلى حق الفيتو في مجلس الأمن لصالح (إسرائيل) من أول فيتو عام 1972 م وفي مطلع العام 1997 م– أكثر من ثلاثين مرة[2].

---

[1] . حسين أبو النمل ، الاقتصاد الإسرائيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص81 ، 82 .

[2] . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص87 .

المبحث الثالث

ملامح النظام السياسي الإسرائيلي وخصائصه

قبل التطرق بالدراسة والتحليل لدور السلطات السياسية في إسرائيل، وما تلعبه من دورٍ في رسم معالم الحياة السياسية ، يرى الباحث ضرورة توضيح ولو باختصار لملامح هذا النظام وما يقوم عليه من أسس وأركان ، وأيضاً للقرار الذي صدر عن الأمم المتحدة ، والذي أنشئت بموجبه هذه الدولة في قلب الوطن العربي ، وما حصلت عليه من اعتراف من الدول الكبرى ، ودول العالم ، وخصوصاً الأمم المتحدة حتى أصبحت عضواً في هذه المنظمة ، بالرغم من ذلك فهناك عدم اعتراف باقي الدول الأخرى بها وخصوصاً دول العالم الإسلامي باعتبارها دول محتلة ، كل هذا معروف للجميع ، ولكن الذي يهمنا هنا كباحثين ، ودارسين لمجال العلوم السياسية ، هو عملية البحث والدراسة لهذا النظام ، ولعملية صنع القرار فيه ، من خلال ما تلعبه المؤسسات السياسية سواء الرسمية ، وغير الرسمية من دور في رسم معالم الحياة السياسية سواء السياسية الداخلية أو الخارجية ، حتى يتسنى للباحث أو القارئ ، عن المعرفة من المزيد أكثر عن ملامح هذا النظام وخصائصه .

قرار التقسيم :-

في الأمم المتحدة أخذ الموضوع الكثير من المداولات ، نتج عنها اتخاذ قرار بتقسيم فلسطين الى دولتين أحدهما عربية ، والاخرى يهودية في 29

نوفمبر1947م ، وبموجبة ، فقد اعترفت الامم المتحدة بوجود دولة يهودية علي مساحة من فلسطين تقدر بـــــــــــــــ14.400كم^2 [1] .

قيام الدولة :-

في 15 مايو1948م ، أعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل علي جزء من فلسطين ، وجاء في المادة الأولى للقانون الأساسي الذي يوضح السلطات السياسية الصادر عام 1949م ، أن اسم الدولة هو إسرائيل ، فيما نصت المادة الثانية أن دولة إسرائيل جمهورية مستقلة ديمقراطية ذات سيادة[2].

وفي 4 مارس1949 تقدمت إسرائيل بطلب إلى مجلس الأمن لقبولها عضواً في الأمم المتحدة ، وقد أتخذ مجلس الأمن قراراً رقم 69 لعام 1949م ، القاضي بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بعد أن صوت تسعة أعضاء لجانب القرار ، فيما عارضت مصر وامتنعت بريطانيا عن التصويت .

وفي 11 مارس1949 ناقشت الجمعية العامة التوصية الواردة من مجلس الأمن ، واتخذت بعد مداولات مختلفة قرارها رقم 273 عام1949م بقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة .

المطلب الأول

الأركان الأساسية لهذه الدولة

1. الإقليم : (المساحة) .

---

[1]. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء 5 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1990م ، ص314 .

[2]. المصدر نفسه ، ص314 .

تحددت مساحة إسرائيل عندما أحالت بريطانيا هذه المسألة للأمم المتحدة التي شكلت الجمعية العامة فيها لجنة خاصة معينة بفلسطين في أحد عشر عضواً ، قامت بجمع الأدلة والتي به بموجبها أصدرت الجمعية العامة بدورتها الثانية قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 29- نوفمبر- 1947م ، حيث تبلغ مساحة إسرائيل وفق هذا القرار 14.500 كم2 [1].

2. السكان :-

يضم المجتمع الإسرائيلي خليطاً من البشر قلما نجد له نظيراً في دولة أخرى في العالم المعاصر ، فهو يحتوي علي العديد من الطوائف والجماعات اليهودية المختلفة في الأصول العرقية واللغوية ، والتي لا يجمع بينها سوى الدين اليهودي ، وذلك بجانب أقلية عربية تمثل ما تبقى من سكان فلسطين بعد عمليات قتل وطرد غالبية أصحابها العرب[2]

وتفيد إحصائية نشرتها دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل عام 2003م إلى أن عدد سكان الدولة الإسرائيلية قد وصل إلى 6.8 مليون نسمة ، 5.5 مليون منهم من اليهود ، 1.3 مليون من العرب ، حيث يشكل اليهود وغيرهم من القادمين وأبناء عائلاتهم الذين هاجروا إلى إسرائيل 81 بالمائة من عدد السكان ، فيما تبلغ نسبة العرب 19بالمائة[3].

3. النظام السياسي :-

النظام السياسي الإسرائيلي يقوم على دعائم معينة تجعله ينفرد بخصائص تميزه بوضوح عن مختلف النظم السياسية الأخرى

---

[1]. أورى دافيس ، إسرائيل دولة الفصل العنصري ، ترجمة إسماعيل دبيح ، ط1 ، (بيروت دار الشريد ، 2004م) ، ص101 .

[2]. عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص20 .

[3]. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، المملكة المتحدة نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية ، 2004/9/14م .

المعاصرة ، وتجعل من حق بعض الكتـــاب أن يؤكـــــد بأن هذا النظـــام له طبيعـــة خاصـــة ، فمـــن الخطأ اولاً أن نسمي النظام السياسي الإسرائيلي بأنه يعكس أحد المجتمعات المتخلفة أو النامية ، وكذلك وصفه بأنه نظام سياسي ديمقراطي يتضمن نوعاً من التجني والتشويه للحقيقة الديمقراطية[1] .

يستطيع من يحلل النظام السياسي الإسرائيلي أن يقف بسهولة على حقيقة أن السلطة السياسية فيه مرتكزة في يد قلة من صفوة المجتمع من ذوي الشخصيات اللامعة (الكاريزمية) التي تلهب مشاعر الجماهير ، والمؤهلة للقيام بدور قيادي في صنع القرارات المصيرية ، والسيطرة على مجريات الأمور العامة .

ومع ذلك فهناك تمايز واضح بين المناصب الرسمية ، والشخصية المؤثرة في النظام السياسي الإسرائيلي يجعل صلاحيات السلطة تظل أحياناً في أيدي أشخاص مستترين عن الأنظار[2].

وقد نشأت السلطات العامة في إسرائيل من خلال تشكيل (مجلس مؤقت) من ثمانية وثلاثين عضواً (لجنة تأسيسية) ، مثلوا السلطة التشريعية ، وثلاثة عشر عضواً مثلوا السلطة التنفيذية ، وكان هؤلاء جميعاً هم قادة الحركة الصهيونية المقيمين في فلسطين آنذاك ، كانت مهمة المجلس المؤقت هي وضع الدستور ، وضع الإطار العام للسلطات تمهيداً لقيامها ، وبعد مناقشات استقر الرأي على أن تكون إسرائيل جمهورية نيابية برلمانية ، وأنشئت محكمة العدل العليا ، وجيش الدفاع الإسرائيلي ، واختير العلم والشعار .

---

[1]. حامد عبد الله ربيع ، مصدر ذكره ، ص305 .

[2]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص68-69 .

وقرر المجلس أن تكون "القدس" عاصمة لإسرائيل ، مخالفين بذلك توصيات وقرارات الأمم المتحدة التي تجعل من القدس كياناً مستقلاً ، بيد أنهم اتخذوا من تل أبيب عاصمة مؤقتة[1].

المطلب الثاني

الدستور:-

تثير إسرائيل عجب أغلب الناس من كيفية بقائها مع افتقارها إلى دستور مكتوب ، وقد اعتاد علماء السياسة في مناقشهم لوضع انجلترا أن يقولوا أن الإنجليز ليس لهم دستور مكتوب ملمحين بذلك إلى وجود دستور غير مكتوب ، وقد كان السبب الأساسي في عجز إسرائيل عن وضع دستور رسمي هو إدراك حقيقة ان إجماع الرأي حول بعض المسائل البالغة الأهمية ، ومن أبرزها علاقة الدين بالدولة لم يكن كافياً لذلك ، فان نفس المشكلات التي تسبب في تأجيل موضوع الدستور نفسه خـــــــــلال المناقشـــــــــــات الأصلية في عام 1949م ما زالت قائمة الى اليوم[2].

والى نفس هذه الأسباب يرجع عدم التفكير بصورة جدية في مسألة الدستور الرسمي ، وبدلا من ذلك نجد أن النظام يسير حسب خليط من القوانين مستمد من عهد الحكم العثماني للبلاد ، وقانون الانتخاب البريطاني ، وتشريعات جديدة أصدرها الكنيست منذ العام 1949م ، وقد كان قرار الكنيست بعد مناقشة موضوع الدستور هو إعطاء بعض قوانين معينة أصدرها الكنيست خاصة (القوانين الأساسية) علي أساس أنه من المتوقع ، عند إصدار عددٍ كافٍ من هذه القوانين الأساسية ، أن يتم تجميعها لتكوين الدستور المكتوب[3].

---

[1]. المصدر نفسه ، ص64 – 70 .

[2]. محمد نصر مهنا ، خلدون ناجي معروف ، الحكم والإدارة في إسرائيل ، (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع) ، ص71–72 .

[3] . مصدر سبق ذكره ، ص72 – 73 .

قبل قيام الدولة قامت إدارة اللجنة القومية بتشكيل لجنة العناية بشؤون الدستور ، ولم تنجح في عملها ، وحين خصص الكنيست الأول جلسات لمناقشة هذا الموضوع ، ثار ولا يزال جدل موسع وانقسم الرأي العام بدون حسم ، بين مؤيد ومعارض .

وتمثلت الحجج المؤيدة لوجود دستور في الأتي[1]:-

1. الالتزام بسن الدستور الذي تعهد به مؤسسو الدولة ، والإعلان الواضح عن ذلك في وثيقة الاستقلال .

2. الحاجة إلى مستند ملزم لمؤسسات الدولة ، بما فيها السلطة التشريعية ، ويكون أساساً لأنظمة حياة الدولة .

3. ضرورة مواكبة الأعراف العالمية ، حيث تمتلك معظم دول العالم دساتير مكتوبة ، بعبارة أخرى ، فالدستور قد أصبح بمثابة بطاقة الهوية للدولة أمام العالم .

4. إن الدستور سيكون تعبيراً عن الثورة التي حدثت في حياة الأمة اليهودية .

أما الآراء المعارضة للدستور ، على رأسهم رئيس الحكومة آنذاك بن غوريون ، والأحزاب الدينية ، فقد طرحت الحجج التالية[2] :-

1. نشأت فكرة الدستور في قرون سابقة ،على خلفية نزاعات اجتماعية واقتصادية لم تعد قائمة ، وهو ما لا ينطبق على إسرائيل .

2. تتضمن وثيقة الاستقلال الأسس لكل دستور متقدم ، كما أن قانون الانتقال

---

[1] . نادية محمود مصطفى ، إسرائيل من الداخل ، خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل ، (القاهرة ، المجلد الأول ، 2003م) ، ص327 – 328 .

[2] . المصدر نفسه ، ص328 .

الذي سنه المجلس التأسيسي عام 1949م ، يعتبر بمثابة الدستور ، وبالتالي وفاءً لقرارات الأمم المتحدة .

3. إن أقليةً فقط من الشعب اليهودي موجودةٌ في إسرائيل ، وهذه الأقلية لا تملك

الحق في سن دستور يلتزم به ملايين اليهود الذين لم يهاجروا إليها بعد .

4. إن دولة إسرائيل موجود في حالة تغيير وبلورة مستمر ، تأبى الدستور الصارم

من خلال ما ذكر سابقاً عن قيام هذه الدولة ، وعلى أبرز أركان هذا النظام ، وملامحه الأساسية ، ثم تطرقنا إلى مسألة الدستور ، وافتقر هذا المجتمع لدستور مكتوب ، إلى هذا اليوم ، إلا بعض القوانين الأساسية التي تعتبر بمثابة الدستور ، والتي صدرت من جانب السلطة التشريعية في إسرائيل والمتمثلة في الكنيست .

المطلب الثالث :- خصائص النظام السياسي الإسرائيلي

يقوم النظام السياسي الإسرائيلي على أساس سلطة تنفيذية مسؤولة أمام الكنيست تحت إشراف رمزي من رئيس الدولة ، ويدير ماكنة الدولة أشخاص يمثلون أحزاباً سياسية مختلفة[1].

ومن خلال دراسة الظروف المحيطة بتكوين هذا الكيان ، يتضح أن النظام السياسي فيه يقوم على دعائم معينة تجعله ينفرد بخصائص تميزه بوضوح عن غيره من النظم الأخرى ، فهناك من يؤكد أن هذا النظام له طبيعة خاصة ، وهناك من يرى أنه لا يعكس أحد المجتمعات المتخلفة أو النامية ، وهناك من ينادي بضرورة عدم وصفه بأنه نظام ديمقراطي أو شمولي أو علماني.

ومرد ذلك يعود إلى طبيعة الأحزاب داخل النظام السياسي وعملية تكوينها التي سبقت وجود الدولة نفسها ، وهو ما جعله نظام أحزاب في المقام الأول[1].

---

[1]عبد الوهاب الكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص319 .

خصائص النظام السياسي الإسرائيلي :-

من أهم خصائص النظام السياسي الإسرائيلي نذكر منها ما يلي[2]:-

1. تعدد الأحزاب ، فإسرائيل التي بدأت وجودها بأقل من ثلاثة أرباع مليون من اليهود ، كان بها في تلك اللحظة على الأقل أربعة عشر حزباً هاماً فضلاً عن الأحزاب الصغيرة التي لا تقل بدورها عن سبعة أحزاب أخرى .

2. رغم هذا التعدد للأحزاب السياسية الإسرائيلية ، ورغم الشعارات التي يحملها كل حزب من هذه الأحزاب إلا أن محاولة للتميز الحقيقي المستندة إلى الجوهر الأيدلوجي لتلك الأحزاب تكاد تكون فاشلة .

3. كذلك يجب أن نلاحظ كيف أن الأحزاب السياسية في إسرائيل لا تتقيد بالنظام السياسي لا زماناً ولا مكاناً ، هذه الأحزاب وجدت قبل تأسيس الدولة .

4. كذلك يلاحظ على التنظيمات الحزبية الإسرائيلية أنها ليست مجرد تكتيل للقوى السياسية في علاقتها بالسلطة ، على العكس من ذلك الأحزاب السياسية الإسرائيلية ، وبحكم وجودها السابق على تأسيس النظام السياسي يمتد نشاطها للنواحي الاقتصادية والاجتماعية .

5. الأحزاب إذن لا يقتصر نشاطها على النواحي السياسية ، كذلك المؤسسات أو المنظمات التي بحكم تكوينها الشكلي وأبعادها الوظيفية يفترض فيها أن تكون غير سياسية ، وأن تولى النواحي الاجتماعية والاقتصادية اهتمامها الوحيد ، تقوم بدورها بوظائف سياسية خطيرة .

---

[1] حامد ربيع مصدر سبق ذكره ، ص304 – 305 .

[2] المصدر نفسه ، ص 306 – 311 .

الفصل الثاني

السلطات السياسية الرسمية في إسرائيل ودورها في عملية صنع الحياة السياسية

المبحث الأول :- السلطة التشريعية .

المبحث الثاني :- السلطة التنفيذية .

المبحث الثالث:- السلطة القضائية .

السلطات السياسية الرسمية في اسرائيل ودورها في عملية صنع الحياة السياسية

ينصب الاهتمام في هذا الفصل بالدراسة والتحليل وذلك ببيان دور هذه المؤسسات في عملية صنع الحياة السياسية في إسرائيل ، ومعرفة دورها في رسم معالم النظام السياسي ، وأيضاً ما تتمتع به من دعم وتأييد من المجتمع الإسرائيلي ، والتفافة حول القيادة السياسية ، وخصوصاً دعمه لصانع القرار في إسرائيل .

المبحث الأول

السلطة التشريعية

يوصف النظام السياسي في إسرائيل من الوجهة الشكلية على أساس النظام السياسي البرلماني في تقاليده الغربية ، وبصفة خاصة البريطانية ، فالتميز بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واضح في الهيكل الدستوري للدولة .

فالسلطة التشريعية يتولاها الكنيست يكون مشابهاً للبرلمان البريطاني مع فارق معين ، وهو أنه يتكون من مجلس لا مجلسين ، يتولى التشريع والرقابة على

الأداة الحكومية والإدارية فضلاً عن أنه يحدد إلى درجة معينة أتجاه السياسة العامة المحلية والخارجية[1].

وتتحدد المؤسسة التشريعية في يد السلطة التشريعية الرئيسية الرسمية ، وهو (الكنيست) ، وسيتم دراسة وتحليل عضوية ، وانتخاب ومزايا ، واختصاصات ، وأجهزة هذه المؤسسة في المطالب التالية :-

المطلب الأول

الكنيست (التسمية والتكوين – العضوية وأهم مزايا عضو الكنيست – طريقة انتخابه) :-

أولاً : الكنيست : التسمية والتكوين :-

تسمية الكنيست Knesset ، السلطة التشريعية في إسرائيل يتولاها الكنيست ، وهي التسمية التي تطلق على المجلس النيابي أو البرلمان الإسرائيلي .

وكلمة كنيست معناها بالعبرية "الجمعية" ، ولقد كانت الجمعية التأسيسية التي انتخبت في يناير 1949م هي التي اختارت تلك التسمية ، وأطلقتها على نفسها في 16 فبراير من ذلك العام ، وإذا رجعنا إلى الناحية التاريخية فأننا نجد أن كلمة كنيست كانت تطلق على الجمعية الكبرى التي كانت عبارة عن السلطة التشريعية في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد ، وقد نص قانون 1958م الخاص بالسلطة التشريعية أن الكنيست هو برلمان الدولة[2].

أما فيما يتعلق بتكوين الكنيست : يتكون الكنيست من مجلس واحد يتألف من مائة وعشرين مقعداً ، وقد نص قانون الكنيست الصادر في عام 1958م ، على

---

[1] . حامد عبد الله ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص317 – 318 .

[2] . عبد الحميد متولي ، نظام الحكم في إسرائيل ، ط2 ، (الاسكندرية ، منشأة المعارف ، 1979م) ، ص189 – 190 .

أن مقر الكنيست هو مدينة القدس المحتلة ، وللكنيست مدة نص عليها قانون الكنيست الصادر عام 1951م – هي أربع سنوات يحل بعدها نفسه ، كما يحق للكنيست أتخاد قرار الحل قبل استكمال المدة القانونية .

وينتخب الكنيست رئيساً ، ونواباً للرئيس على نحو يضمن تمثيل كافة القوى الممثلة فيه ، ويقوم الرئيس بالمهام الإدارية ، كما يحل محل رئيس الدولة أثناء غيابه أو مرضه ، ويصبح رئيساً بالوكالة عند استقالة الرئيس أو وفاته ، كما أن استقالة رئيس الدولة تقدم لرئيس الكنيست[1].

ثانياً : العضوية وأهم مزايا عضو الكنيست :-

في مقدمة الشروط التي تشترط في عضو البرلمان الإسرائيلي أن يكون من المواطنين الذين لا يقل عمرهم عن 21 سنة سواء كان من الذكور أو من الإناث ،على أنه لوحظ أن غالبية الأعضاء في الفصل التشريعي الأول والثاني كانوا من القادة القدامى للحركة الصهيونية ولذلك كنا نجدهم ممن تزيد أعمارهم عن الخمسين من السنين ، ولقد كان ذلك فيما يقولون أمراً لا مجال للريب فيه ولا سبيل إلى تلافيه ، طالما كان النظام الانتخابي السائد هناك (وهو نظام التمثيل النسبي) من شأنه أن يجعل الأحزاب هي التي تقوم بمهمة ترشيح المرشحين لعضوية البرلمان[2].

المرأة وعضوية الكنيست : للمرأة حق الترشيح للبرلمان الإسرائيلي ، وكان يبلغ عدد الأعضاء من النساء بالكنيست نحو العشر$^{1}/_{10}$ ، وهن يمثلن الأحزاب السياسية الكبيرة ، ولا يمثلن الأحزاب الدينية إذ هي تستنكر اشتراك المرأة في الحياة السياسية[3].

ويشترك في انتخاب أعضاء الكنيست جميع الإسرائيليين ، الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة ، ويحق لكل من بلغ الحادية والعشرين من عمره ، أن يرشح

---

(1) . عبد الفتاح محمد ماض ، مصدر سبق ذكره ، ص112 – 113 .

(2) . عبد الحميد متولي ، مصدر سبق ذكره ، ص195 – 196 .

(3) . المصدر نفسه ، ص196 – 197 .

نفسه لعضوية الكنيست ، ما عدا أصحاب بعض المراكز العليا في الدولة ، مثل رئيس الدولة ، والحاخام الأكبر ، ومحاسب الدولة ، ورئيس أركان الجيش ، والقضاة في جميع أنواع المحاكم ، ورجال الدين ، الذين يتقاضون رواتب عن أعمارهم ، وضباط الجيش ، وكبار موظفي الدولة ما لم يستقيلوا من وظائفهم قبل مئة يوم من تاريخ الاقتراع ، ومدة الكنيست أربع سنوات ، ويمكنه حل نفسه بقانون خاص ، يحدد موعد الانتخابات المقبلة[1].

أما فيما يتعلق بمزايا وحصانات عضو الكنيست :-

يحصل أعضاء الكنيست على رواتب يقررها القانون ، ولا يجوز لهم بمقتضى قانون الكنيست الحصول على رواتب من جهات أخرى ولأعضاء الكنيست حصانة ضد الاعتقال والسجن والمحاكمة لا يجوز نزعها إلا بقرار من الكنيست[2].

تم تحديد حقوق وواجبات أعضاء الكنيست في قانون حصانة أعضاء الكنيست عام 1951م ، ولأعضاء الكنيست حق الحصانة البرلمانية ، تضمن تمكينهم من أداء مهمتهم بدون مخافة أن ترفع الدعاوى ضدهم ، بالإضافة إلى الحصانات المتعلقة بعدم الخضوع للتفتيش أو الاعتقال أو المحاكمة الجنائية ، واعتبار الكنيست الجهة الوحيدة المخولة قانونياً نزع حصانة عضو الكنيست ، كما يتمتع عضو الكنيست بمزايا حرية المرور داخل الدولة من غير أي قيود ، وحق استعمال الخدمات الهاتفية والبريدية مجاناً[3].

وترتكز واجبات العضو فيما يسمى أداب المهنة (إتيكا) أو قواعد السلوك البرلماني السليم ، ومنها أن يحافظ على كرامة الكنيست وكرامة أعضائه ، ينتهج منهجاً يلائم وواجباته كعضو الكنيست ، ويمتنع من الاستعمال غير الملائم

---

(1) . أسامة جمعة الاشقر ، حسن عادل الرفاعي ، إسرائيل ، الرؤساء ، رؤساء الكنيست رؤساء الحكومات منذ الانشاء حتى عام 2006مالإصدار الأول ، (دمشق ، صفحات للدراسات والنشر ، 2007م) ، ص57 .

(2) . المصدر نفسه ، ص58 .

(3) . نادية محمود مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص333 .

لحصاناته بصفته عضو الكنيست ، وأن يكرس جهده لأداء واجبه ، وعدم ممارسة أي عمل أخر ، ما عدا العمل بالتطوع وبلا مقابل[1].

ثالثا : طريقة انتخابه :-

ينتخب الكنيست بطريقة الانتخاب العام المباشر ، وعملية التصويت في الانتخاب سرية ، ومدة نيابة العضو أربع سنوات ولقد أبقى قانون الكنيست الصادر في يناير 1955م ، على نظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة ، وتعد البلاد كلها أي إسرائيل طبقاً للنظام الانتخاب دائرة انتخابية واحدة[2].

يجري الاقتراع في إسرائيل بشكل شخصي وسري وتتولى لجنة تسمى لجنة الانتخابات المركزية عملية مراقبة سير الانتخابات ثم الإعلان عن نتائجها ، وتتألف هذه اللجنة من عدد من الأعضاء يتم اختيارهم عن طريق الأحزاب الممثلة في الكنيست المنتهية مدته ، ويرأسها قاضي المحكمة العليا ، ويكون الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة العليا[3].

يتميز النظام الحزبي الإسرائيلي منذ نشأته بالتعددية الواسعة نتيجة وجود عدد كبير من الأحزاب والحركات والقوائم المتنافسة ، ولكن دون وجود أي حزب أغلبية ، وبالتالي ضرورة قيام الحكومات على أساس ائتلافٍ .

وللنظام الحزبي الإسرائيلي ، في هذا الإطار ، قدرة استيعابية عالية ، حيث يسمح لأي جماعة صغيرة بالتعبير عن نفسها وخوض الانتخابات دون أي قيود تقريباً ، فضلاً عن أنه يتيح التمثيل البرلماني لأية قائمة تحصل على نسبة 1% من

---

[1] المصدر نفسه ، ص334 .

[2] . عبد الحميد متولي ، مصدر سبق ذكره ، ص197 .

[3] . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص117 .

مجموع الأصوات في ظل نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي ، ويتسم بأعلى درجة من الشفافية ، ويهدف هذا النظام إلى ضمان تمثيل أكبر عدد ممكن من التيارات والاتجاهات السياسية الإسرائيلية المرتبطة بدورها باتجاهات مماثلة بين يهود العالم ، مما يتيح لأية جماعة يهودية الإحساس بأنها ممثلة ، وبالتالي تدعيم ارتباطها بالدولة الإسرائيلية[1].

والكثير من النظم المتعلقة بصلاحيات الكنيست ووظائف منقولة عن النظام البرلماني البريطاني ، وتتخذ قرارات الكنيست بأغلبية الحضور والمصوتين ، وجمع دورات وجلسات الكنيست علنية ، ما لم يتخذ قرار يعكس ذلك ، ويعقد الكنيست دورتين ، صيفية وشتوية ، تستغرقان نحو ثمانية أشهر ، ويمكن الدعوة لدورة استثنائية إذا طلب ذلك 30 عضواً .

يفتتح الكنيست عادة في أول يوم اثنين يلي إعلان ونشر نتائج الانتخابات رسمياً ، ويفتتحه – رسميا – رئيس الدولة ، وبعد خطاب الافتتاح يترأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً ، فيشرف على أداء الأعضاء القسم القانوني ، ثم ينتخب رئيس الكنيست ونوابه[2].

المطلب الثاني : اختصاصات الكنيست

يقوم الكنيست الإسرائيلي بالعديد من الاختصاصات والتي تقوم بها البرلمانات في النظم البرلمانية ، لكنه أيضاً يختص ببعض المهام الأخرى التي ينفرد بها على غيره ، وفيما يلي أهم تلك الاختصاصات :-

أولاً :" الوظيفة التشريعية :-

الكنيست هو السلطة التشريعية العليا في إسرائيل ، يسن القوانين ويصدر القرارات ، منه تستمد جميع مؤسسات الدولة سلطاتها وصلاحياتها ، يشرع للبلاد

---

(1) . وحيد عبد الحميد ، وآخرون ، انتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص11 .

(2) . أسامة جمعة الاشقر ، مصدر سبق ذكره ، ص57 .

في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وسلطته مطلقة غير مقيدة من أية جهة أخرى .

فرئيس الدولة لا يملك حق الاعتراض على القوانين الصادرة عنه وموافقته على القوانين التي يصدرها الكنيست بالتوقيع عليها ، أمر لازم لوضع تلك القوانين موضع التنفيذ ، ولم تكن أية جهة أخرى في الدولة تمتلك حق الطعن الصادرة عن الكنيست حتى المحكمة العليا[1].

ثانياً : الوظيفة المالية :-

تشمل هذه الوظيفة الموافقة على الميزانية وفرض الضرائب والإذن بالقروض .

والواقع أن هذه الوظيفة المالية تدخل في الوظيفة التشريعية ، لأن هذه المسائل المالية المشار إليها تصدر بقانون ، ولكننا نرى أن هذه المسائل جديرة أن يُجعل لها مكاناً خاصاً ، (أولاً) لأن غالبية هذه المسائل ليست في جوهرها أعمالاً تشريعية رغم أنه يشترط فيها أن تصدر بقانون من ناحية الشكل .

إنما تعد من ناحية الجوهر ، إما أن تكون أعمالاً إدارية (مثل الميزانية والحساب الختامي) ، أو تكون عقوداً (مثل القروض أو عقد الامتياز) ، ولكن أشترط فيها ضرورة عرضها على البرلمان وصدورها في صورة قوانين .

و(ثانياً) لأن هذه المسائل المالية إذا نظرنا إليها من الناحية التاريخية فإننا نجد أنها كانت في الواقع في مقدمة الأسباب التي أدت إلى ظهور الأنظمة النيابية في القارة الأوروبية[2].

وتجدر الإشارة في هذا المقام ، إلى أن ثمة منصبٍ أخر في إسرائيل يسمى "رئيس ديوان المحاسبة" أو "مراقب الدولة" ، ويقوم هذا المراقب بالعديد من مهام الرقابة المالية ، وإبلاغ الكنيست بالتصرفات المخالفة للقوانين ، وتمتد صلاحيات

---

(1) . عطا محمد صالح زهرة ، الكنيست ، السلطة التشريعية في إسرائيل ، ط1 (القاهرة) 1974م ، ص163 .

(2) . عبد الحميد متولي ، مصدر سبق ذكره ، ص313 – 314 .

مراقب الدولة لتشمل مراقبة كل المؤسسات التجارية والصناعية التي تملكها الدولة ، أو التي تملك جزءاً من رأس مالها .

وبموجب قانون ، صدر في عام 1971م ، أضيفت مهمة جديدة إلى مراقب الدولة تتمثل في البث في شكاوي المواطنين ضد إدارات الدولة المختلفة ، هذا ويتم تعيين مراقب الدولة بقرار من رئيس الدولة لمدة خمس سنوات بناءً على ترشيح الكنيست ، هو مسئول أمام الكنيست فقط[1].

ثالثاً : رقابة أعمال الحكومة :-

الكنيست كالبرلمان البريطاني والكونغرس الأمريكي ، يؤكد حقه في مراقبة ومراجعة سياسة الحكومة وبرنامجها ونشاطاتها ، ويتبع في ذلك أساليب هذه السلطات التشريعية ، وتنشأ العلاقة بين الكنيست والحكومة منذ اللحظة التي تتشكل فيها الحكومة رسمياً فتشكيلها يعني أن برنامجاً للعمل قد تحدد ، والحكومة لا تمارس أعمالها بشكل مطلق من غير قيود ومن غير رقابة فهي تتقيد ببرنامجها الذي أقره الكنيست[2]، وطيلة بناء الحكومة في السلطة تكون موضع رقابة وتقييم مستمر عملية ينظمها الكنيست من خلال قنوات للاتصال عديدة برلمانية وحكومية ، وبوسائل مختلفة ، وهذه الوسائل تنقسم إلى قسمين الأول ويشمل الاستفسار والاستجواب والتحقيق ، أما القسم الثاني فيشمل مناقشات الكنيست لبيان الحكومة أو أي وزير في مجال اختصاصه .

أما حجب الثقة عن الحكومة يتبعه تلقائياً تقديم استقالتها فوراً أنهاء لوجودها ، وبقاء الحكومة في موقعها إذن مرهون باستمرار ثقة الكنيست فيها[3].

رابعاً : إقرار بعض التعينات في بعض المناصب العليا :-

---

(1) . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص119 .

(2) . عطاء محمد صالح زهرة ، مصدر سبق ذكره ، ص215 .

(3) . المصدر نفسه ، ص215 .

في حالة موافقة الكنيست على قرار الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا ، وإقرار الكنيست بتعيين مراقب الدولة .

فضلاً عن ذلك أن الكنيست هو الذي ينتخب رئيس الدولة ، وهو وحده الذي له حق تنحيته لفترة محدودة أو عزله من منصبه نهائياً[1].

خامساً : حق الحل :-

هذه ظاهرة من الظواهر الغربية في النظام البرلماني الإسرائيلي ، إذ أن المعروف والمألوف في الأنظمة البرلمانية الغربية أن حق الحل (أي حل المجلس النيابي أو البرلمان) إنما يتقرر للحكومة ، أما في إسرائيل فقد تقرر هذا الحق للمجلس ذاته أي الكنيست .

ليس لرئيس الوزارة هناك كما هو الشأن في الأنظمة البرلمانية أن يطلب من رئيس الدولة إصدار قرار بحل الكنيست وإجراء انتخابات وإنما الكنيست يلجأ إلى حل نفسه حين يحدث أن يستقيل رئيس الوزارة ثم لا يستطيع رئيس الجمهورية أن يجد أحداً يستطيع تشكيل الوزارة تستند إلى أغلبية في الكنيست ، ففي هذه الحالة يعمد الكنيست إلى حل نفسه وإجراء انتخابات جديدة[2].

المطلب الثالث : لجـــــــــــان الكنيســـــــت

من الناحية التنظيمية تعتبر لجان الكنيست محور العمل به وهناك أربعة أنواع من اللجان وهي كما يلي :-

أولاً : اللجان الدائمة :-

وتبلغ اليوم 12 لجنة ، هي : (لجنة الكنيست ، لجنة المالية ، لجنة الشئون الاقتصادية ، لجنة الخارجية والأمن ، لجنة الداخلية وشئون البيئة ، لجنة الدستور والقانون والقضاء ، لجنة الهجرة والاستيعاب ، لجنة المعارف والثقافة ، لجنة العمل

---

[1] . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص119 .

[2] . عبد الحميد متولي ، مصدر سبق ذكره ، ص219 – 220 .

والرفاه ، لجنة شئون مراقبة الدولة ، لجنة تعزيز مكانة المرأة ، لجنة شئون الأبحاث والتطور العلمي والتكنولوجي)[1].

ويتم انتخاب اللجان الدائمة ورؤسائها في بداية كل دورة برلمانية جديدة ، وذلك وفقاً لتوصية اللجنة المنظمة ، وتعتمد العضوية فيها على أساس الكتل ، وتعقد جلساتها في مقر الكنيست في أيام الانعقاد العادية ، وفيما عدا ذلك يمكن أن تعقد جلساتها في الأماكن الأخرى[2].

لجان الكنيست الدائمة ومهامها[3]:-

1. **لجنة الكنيست** : مهمتها الحفاظ على نظام الكنيست والشؤون التي تتفرع

عنها كحصانة أعضاء الكنيست ، والطلبات بتجريدهم منها وتوصيات بشأن تشكيل اللجان الدائمة ، واللجان الخاصة وتعيين رؤساء لهذه اللجان مناقشة شكاوى ضد أعضاء الكنيست والاهتمام برواتب أعضاء الكنيست .

2. **لجنة المالية** : مهمتها المصادقة على ميزانية الدولة والضرائب على أنواعها

الجمارك ، القروض ، وشئون النقد والعملات الأجنبية ، البنوك إيرادات ومصروفات الدولة ، والاتصال بمراقب الدولة .

3. **لجنة الشؤون الاقتصادية** : مهمتها المراقبة الاقتصادية على الاقتراحات في

مجالات التجارة والصناعة ، التموين ، والتقنين ، الزراعة ، الشركات على اختلاف فروعها ،والتنظيمات التعاونية ، والتصميم ، والتنسيق الاقتصادي .

---

[1] . نادية محمود مصطفى ، مصدر سبق ذكره ،ـــ ص334 .

[2]. المصدر نفسه، ص334 .

[3]. محمد صلاح سالم ، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل ، ط1 (القاهرة ، للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2002م) ، ص62 – 63 .

4. **لجنة الخارجية والأمن** : مهمتها معالجة سياسة الدولة الخارجية والشؤون العسكرية كل ما يتعلق بها وبالأمن .

5. **لجنة الداخلية** : من مهامها مراقبة السلطات المحلية ، التخطيط بناء المدن ،

الهجرة ومنح الجنسية ، صحافة واستعلامات ، طوائف وأديان ومراقبة الشرطة والسجون ، والهيئة العامة .

6. **لجنة العمل والرفاه الاجتماعي** : ومهمتها البت في شؤون العمل ، الصحة ،

والشؤون الاجتماعية ، معالجة المصابين بحوادث عمل وغيرها .

7. **لجنة الدستور والقضاء والقانون** : مهمتها البحث والاقتراح في دستور للدولة

ووضع صيغة للقوانين الأساسية وقوانين وأنظمة القضاء .

8. **لجنة المعارف والثقافة** : مهمتها معالجة أمور الهجرة اليهودية إلى البلاد

وطرق استيعاب المهاجرين ، ولعل من أهم لجان الكنيست لجنة "الشؤون الخارجية والأمن" وتنبع أهمية هذه اللجنة من اختصاصاتها الواسعة في مجالي السياسة الخارجية ، والدفاع والأمن[1] .

وتتعدد اختصاصات لجنة الشؤون الخارجية والأمن وتتنوع طبيعة مهامها من أمور غاية في الأهمية إلى أبسط المسائل ، وسلطة هذه اللجنة في البحث والاستقصاء شاملة من الناحية النظرية ويسمح لها بالسؤال والاستفسار من أي موضوع تحت البحث وضمن صلاحياتها ، وعلى الوزير المختص تقديم المعلومات اللازمة .

---

[1] . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص114 .

وتحدد طرق مساهمتها في الموضوعات السياسية من خلال[1]:-

1. بعض القوانين الحكومية تتطلب موافقة لجنة الخارجية والأمن مثل صدور آمر بتحريك الجيوش خلال 10 أيام .
2. يمكن لأحد أعضاء اللجنة أو اللجنة بأكملها اقتراح موضوعات للمناقشة .
3. تحيل الحكومة بعض المسائل الى هذه اللجنة لبحثها وإصدار قوانين بها .
4. يستطيع الكنيست ككل احالة بعض الموضوعات الى اللجنة لاتحاد قرارات بشأنها .

ولكن دورها تزايد في عهد ليفي أشكول الذي كان يمتدحها كثيراً وساعدها على ممارسة دور فعال في الشؤون الخارجية ، وكان يعتبرها أهم اللجان في الكنسيت وسعى لجعلها احدى مراكز القوى في النظام السياسي .

وخلال الفترة السابقة لحرب 1967 قامت اللجنة بزيادة الجبهة واطلعت على الوضع العسكري ، ويؤكد دافيد هاكو هين رئيس اللجنة آنذاك بأنها ساهمت في بحث الوضع العسكري بناء علي قرار أعضاء الكنيست ، وناقشت أموراً لها صفة السرية والتي لم يعلم بها الكنيست واثناء المباحثات المصرية الاسرائيلية بخصوص التسوية السياسية منذ سنة 1977 ، كانت تطلع على التقارير التي يقدمها لها رئيس الحكومة مناحيم بيغن[2].

أما بقية اللجان الاخرى فهي كما يلي :-

ثانياً : اللجان الخاصة :-

هي التي تشكل لأغراض محددة ولمدة مؤقتة ، ويمكن أن يقرر الكنيست تحويلها الى لجنة دائمة ، مثلما حدث بالنسبة للجنة تعزيز مكانة المرآه ، التي

---

[1] . نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص150 – 151 .

[2] . المصدر نفسه ، ص156 .

أصبحت لجنة دائمة في فبراير عام 1996م ، ويمكن كذلك أن يستمر عمل اللجنة المؤقتة لمدة تزيد على مدة الكنيست نفسه ، مثل لجنة العمال الاجانب .

ثالثا : لجان القيم :-

وتتمثل في لجنة آداب المهنة (اتيكا) ، ولجنة التفاسير ، ولها وضع دائم يختلف عن وضع اللجان الدائمة ، فبرغم أنهما دائمتان إلا أن نطاق اختصاصهما محدود ونوعي ، فعلى سبيل المثال ، تقوم لجنة الإتيكا بفحص الشكاوى ضد أعضاء الكنيست فيما يتعلق بسلوكياتهم والتجاوزات المحتملة منهم .

أما لجنة التفسيرات فتتولى النظر في الاعتراضات على قرارات ومواقف رئيس الكنيست ، وتتألف من رئيس الكنيست وثمانية أعضاء تنتخبهم اللجنة العامة للكنيست ، التي تمثل مختلف التكتلات الحزبية .

رابعاً : لجان التحقيق :-

على خلاف ما يتبادر للذهن عند سماع اختصاص هذه اللجان ، فهي ليست لجان تحقيق برلمانية مألوفة ،تقوم بمهام رقابية الطابع ، وإنما هي لجان سياسية ذات طابع خاص ، وأهم هذه اللجان هي لجنة التحقيق في أملاك ضحايا النازية واستعادتها وتختص بفحص حسابات البنوك والأملاك والأراضي التي تمتلكها مختلف المؤسسات في إسرائيل .

مما سبق يتضح لنا ما تلعبه المؤسسة التشريعية من دوراً في إسرائيل ، وذلك من خلال ما تتطلع به من عملية التشريع في مختلف أوجه الحياة للمجتمع الإسرائيلي ، وما تمارسه من قيود على الحكومة ، والمتمثلة في رقابة أعمال الحكومة

وحجب الثقة عنها من خلال هذه المؤسسة الرسمية المتمثلة في (الكنيست) ، وكل ما تلعبه هذه المؤسسة هو في أمور السياسية الداخلية ، أما الخارجية ، فهناك لجنة تسمى لجنة الأمن والخارجية في الكنيست أوكلت لها هذه المهمة ، والتي تتصف

أعمالـــــــها بالســـــــرية ، وهناك مهمـــــــة ينفرد بها البرلمان الإسرائيلي وتعتبر من اختصاصاته ، وهي حق حل نفسه بنفسه .

المبحث الثاني

السلطة التنفيذية ودورها في صنع الحياة السياسية

السلطة التنفيذية في إسرائيل ، كأي نظام برلماني – ثنائية التشكيل أحادية الاختصاص ، وتتكون من رئيس دولة غير مسئول ، وله اختصاصات هامشية ، ومجلس وزراء مسئول أمام الكنيست ، ومخول بجل الصلاحيات ، وسيتم دراسة هذه المؤسسة ودورها في الحياة السياسية ، وفي صناعة القرار السياسي ، في إسرائيل من خلال المطالب التالية :-

المطلب الأول: رئيـــــــــــــــــس الدولـــــــــــــة

هو رمز الدولة ، وممثل الإجماع الشعبي فيها ، لذا فهو يفقد صفته الحزبية بمجرد انتخابه ، وهو يرأس ولا يحكم ، إذ ليست له صلاحيات رسمية أو سلطات في مجال الحكم سوى ، تلقي أوراق اعتماد السفراء ، كما أن له حق منح العفو ، وسلطة تحديد شخص رئيس الوزراء ، وهي سلطة صورية لأنه يختار بالضرورة رئيس الحزب الحاصل على أكثرية المقاعد في الكنيست ، ولا ينتخب الرئيس الإسرائيلي على أساس شعبي ، بل عن طريق الاقتراع السري لأعضاء الكنيست ، ويحق لكل عشرة أعضاء برلمانيين اقتراح مرشح للرئاسة ، ويتولى

رئيس الدولة منصبه إذا فاز بالأغلبية البسيطة داخل الكنيست 61 صوتاً بغض النظر عن عدد الأعضاء الحاضرين[1].

السلطة التنفيذية يرأسها شكلاً رئيس الجمهورية ، وهو شخص لا يعدو أن يكون ذا وظيفة شرفية يتم انتخابه بواسطة الكنيست ، لمدة خمس سنوات ، لا يملك أية سلطة مستقلة فيما يتعلق بإدارة دفة السلطة التنفيذية أو غير السلطة التنفيذية[2].

حدد القانون الاساسي الصادر في عام 1964م ، المسئوليات والمهام التي يتولاها رئيس الدولة والتي تتمثل في المهام التالية[3]:-

1. التصديق على جميع القوانين ، عدا ذلك التي تتعلق بصلاحياته دون أن

يكون له الحق في الاعتراض عليها ، فضلاً على أنه لا يملك حق حل الكنيست .

2. تكليف زعيم أكبر الأحزاب في الكنيست بتشكيل الحكومة .
3. الاطلاع على التقارير الرسمية عن أعمال الحكومة .
4. حق العفو وإنزال العقوبات .
5. تعيين بعض شاغلي المناصب العليا في الدولة بقيود معينة حال تعيين مراقب

الدولة بناء على توصية لجنة الكنيست ، وكذلك تعيين القضاة المدنيين والدنيين بناء على توجيه لجان تعيين معينة ، ورئيس محكمة الاستئناف العسكرية بناء على توصية رئيس هيئة الاركان ، ووزير الدفاع ، وإرسال البعثات الدبلوماسية ، وتسلم أوراق اعتماد السفراء الأجانب تحت رقابة وزارة الخارجية ، كما أن رئيس الدولة يصادق على المعاهدات التي تبرم مع الدول الأجنبية .

6. ولرئيس الدولة حصانة واسعة ، فلا يحاكم أمام أية محكمة بسبب قضية

---

(1) . فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ،ص81 .

(2) . حامد عبد الله ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص325 – 326 .

(3) . كامل أبو جابر ، نظام دولة إسرائيل ، إطار القرار السياسي (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية 1973م) ، ص54 – 61 .

تتعلق بمهامه وصلاحياته ، وليس عليه أن يدلي بشهادته في شأن أي أمر في إطار عمله ومهامه ، وتظل هذه الحصانة سارية المفعول حتى بعد انتهاء ولايته ، كما لا يجوز أن يقدم الرئيس إلى محكمة جنائية[1].

وفيما يلي جدول يوضح رؤساء الدولة في إسرائيل منذ نشأتها حتى نهاية مدة هذا البحث .

جدول رقم (3)

(رؤساء الدولة في إسرائيل)*

التسلسل	الاسم	فترة الحياة	فترة الولاية
1	حاييم وإيزمان	1874 – 1952ف	1949 – 1952ف
2	إسحاق بن زفي	1884 – 1963ف	1952 – 1963ف
3	زلمان شزار	1889 – 1974ف	1963 – 1973ف
4	إفرايمكتسير	1916ف	1973 – 1978ف
5	إسحاق نافون	1921ف	1978 – 1983ف
6	حاييم هرتزوج	1918 – 1997ف	1983 – 1993ف
7	عيزار وإيزمان	1924ف	1993 – 1997ف

* المصدر : عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص122 .

المطلب الثاني : الحكومـــــــــــة (الـــــــــــوزارة)

---

[1]. عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص121 .

تنبع شرعية الحكومة من الثقة التي توليها إياها السلطة التشريعية (الكنيست) وهذه هي القاعدة الرسمية لمفهوم الديمقراطية البرلمانية ، وتستقي الحكومة في إسرائيل صلاحياتها من القانون الأساسي للحكومة[1].

وينص القانون على أن يطلب رئيس الدولة من زعيم أكبر الأحزاب في الكنيست تشكيل الحكومة التي ينبغي عندئذٍ أن تحصل على موافقة الكنيست .

أولاً : الحكومة (الوزارة) :-

تعد الحكومة القوة التنفيذية الرئيسية في إسرائيل ، وهي صاحبة السلطة النهائية في مجال الساسة الخارجية ، وهي المخولة ببحث الأمور الاستراتيجية واتخاد القرارات الهامة بشأنها ومن ناحية تاريخية لعبت الحكومة الإسرائيلية دوراً بارزاً منذ قيام إسرائيل ، في صنع السياسة العامة ورسم السياسة الخارجية .

ينص القانون الأساسي على أن الحكومة هي السلطة التنفيذية للدولة ، والحكومة تتولى المسؤولية من واقع ثقة الكنيست ، والحكومة مسؤولة على نحو جماعي أمام الكنيست ، والحكومة تتألف من رئيس الوزراء ، ووزراء آخرين ، ويمكن لها أن تتصرف عن طريق لجان وزارية ، وهذه اللجان يمكن أن تكون دائمة ، ومؤقتة أو لمسائل معينة[2].

وقد أقر الكنيست في 13 أغسطس 1968م ، ونص على أن الحكومة هي السلطة التنفيذيـــــة للدولـــــة ، ومقرهـــــا يقع في القدس ، وأشترط القانون أغلبية خاصة لتعديل بنوده ، وهو ما حدث بشأن انتخاب رئيس الحكومة بالصورة المباشرة عام 1992م ، تم العودة إلى تعديله مرة أخرى في عام 2001م ، كما تضمن التعديل اشترط أغلبية الأعضاء لحجبه الثقة عن الحكومة[3].

---

[1]. محمد صلاح سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص65 .

[2] . يهودا بن مايئر ،ترجمة مصطفى الرز ، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1996م) ، ص77 .

[3] . فوزي محمد طايل ،مصدر سبق ذكره ، ص338 .

تستقر السلطـــــــة الرسمية ، وغير الرسميـــــــة ، من الناحيـــــــة العملية في يد الحكومة ، وإن كانت هذه ظاهرة عامة ، فقد بدت واضحة كل الوضوح في النظم الليبرالية ، فإن ظروف المجتمع الإسرائيلي كانت أكثر إلحاحاً كي تصبح للسلطة التنفيذية القوة والسيادة في النظام السياسي ، الذي يبدو في كثير من الأحيان كما لو كان نظاماً أو توقراطياً صارماً في تدرجه التصاعدي .

ويرجع هذا إلى تحمل مجلس الوزراء الإسرائيلي لمسؤوليات جسام في مجال الأمن الخارجي والداخلي ، وفي مجال استقبال واستيعاب الهجرات التي لم تنقطع منذ أواخر القرن التاسع عشر[1].

ثانياً : تشكيل الحكومة :-

يجتمع رئيس الدولة مع ممثلي جميع الكتل للاستشارة ، ومن تم يدعو أحد أعضاء الكنيست الذي غالباً ما يكون رئيس أكبر كتلة برلمانية ، ويلقي عليه مسؤولية تشكيل الحكومة ، وبعد أن يفرغ عضو الكنيست من تشكيل حكومته ويعرضها على الكنيست كي تنال ثقتها ، وتصبح الحكومة شرعية وقانونية إذا نالت ثقة الكنيست بأغلبية 61 عضواً .

وبعد مرور سبعة أيام من إعلان ثقة الكنيست بالحكومة يتوجب على أعضاء الحكومة المثول أمامه ليؤدي أعضاؤها يمين الولاء للدولة[2].

إن الجهود لتشكيل الحكومة تجري على شكل مشاورات واتفاقيات ائتلافية بين الكتلة المكلفة ، وبقية الكتل البرلمانية المستعدة للاشتراك في تشكيل الحكومة ، ومن أجل الوصول إلى أتفاق ائتلاف يشمل الحد الأدنى من القاعدة البرلمانية التي

---

[1] . المصدر نفسه ، ص82 .

[2] . يهود ابن مايئر ، مصدر سبق ذكره ، ص66 .

تستند إليها الحكومة تحصل هناك تنازلات وتعقد الصفقات من قبل أكبر الكتل وذلك لضمان منح الكنيست ثقتها للحكومة[1].

ثالثاً : صلاحيات الحكومة :-

تتولى الحكومة صلاحية العمل باسم الدولة ، وفقاً للقانون ، لكل مؤسسة اختصاص وعمل يحدده القانون لا يقع على سلطة أخرى ، لكل سلطة مهمة يقتضيها القانون لا تتدخل سلطة أخرى في تنفيذها ، بوجه عام فإن مهمة الحكومة هي تحديد السياسات وتنفيذها في الشؤون الخارجية والأمن الداخلي ، والاقتصاد ، والشؤون الأخرى هي مسئولة لتحديد طريقة صياغة اجتماعاتها وأعمالها ، عن طريق المناقشات (المباحثات) ، وإصدار القرارات الخاصة بالحكومة[2].

ويمكن تلخيص أهم صلاحيات الحكومة ونظام عملها فيما يلي[3]:-

1. سلطات الحكومة ، وفق القانون الأساسي بعيدة المدى ، وهي مستمدة ليس

فقط من تعريف الحكومة كسلطة تنفيذية للدولة ، وإنما أيضاً من قانون تفويض السلطة ، والذي يفوض الحكومة بالتصرف بالنيابة عن الدولة حينما لا تكون سلطة التصرف ممنوحة وفقاً للقانون إلى أية هيئة أخرى .

2. ليست سلطة الحكومة في إدارة شؤون الدولة محددة أو مقيدة حتى من

الكنيست ، صحيح أن الحكومة تتولى مسؤوليتها فقط من واقع ثقة الكنيست ، وطالما بقيت محتفظة بثقة الكنيست ، لا تتصرف باعتبارها وكيلاً للكنيست ، وإنما هي وكيل حر يملك سلطة مستقلة .

3. يتيح القانون الأساسي للحكومة إمكانية العمل من خلال لجان وزارية ، وكان

---

(1) . المصدر نفسه ،ص66 .

(2) . سياسة وحكومة إسرائيل ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، http:www.google.com

(3) . يهود ابن مائير ، مصدر سبق ذكره ، ص78 – 81 .

تشكيل مثل هذه اللجان اختيارياً خالصاً ، وترك الاختيار لكل حكومة جديدة ، ففي معظم تاريخ إسرائيل كانت هناك لجنة وزارية للدفاع ، وعلى الرغم من حجمها وعضويتها وأهميتها وسلطاتها وصلاحياتها ، ونطاق اختصاصها ، فكلها اختلفت اختلافاً كبيراً من حكومة إلى حكومة .

4. ظهرت اللجنة الوزارية للدفاع كهيئة رئيسية لصنع القرار في مجال الأمن

الوطني مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في عام 1984م ، وكجزء من ترتيبات سياسية استهدفت ضمان التكافؤ بين تجمع العمل ، وتكتل الليكود جرى تشكيل اللجنة الوزارية للدفاع ، وعهد إليها وفق إتفاقإئتلافي القيام بكافة القضايا السياسية الرئيسية التي تعطي سلسلة كاملة من الشؤون الخارجية والدفاعية ، وينبغي الإشارة إلى أنه حينما يتم تشكيل لجنة وزارية للدفاع ، وتبدأ في العمل تصبح قراراتها ملزمة كأنها قرارات صادرة عن الحكومة .

رابعاً : رئيس مجلس الوزراء :-

يمثل مجلس الوزراء القوة المسيطرة في المجتمع الإسرائيلي ، وهو مركز القوة الأساسية في مواجهة الكنيست والمعارضة ، وتعطي السلطات الممنوحة لرئيس الوزراء ، والوزارة ككل الحق في التحكم في توجيه القرارات السياسية بعيداً عن تأثير فعال من الجماعات أو الأجهزة الأخرى[1].

السلطة التنفيذية يتولاها مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس للمجلس يختار عادة بوصفه قائد الحزب السياسي الغالب في الكنيست النظام الذي يسيطر على تشكيل مجلس الوزراء الإسرائيلي واختصاصاته يكاد يعيد إلى الذهن جميع خصائص مجلس الوزراء البريطاني .

---

[1] . نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص135 .

فرئيس المجلس شخصية قوية لها طابع سياسي بحث ، يمثل الحزب السائد ،وهو الذي يختار الوزراء ، وإن كان يقيد سلطته بهذا الخصوص عملية مشاركة الأحزاب الأخرى ، وحق هذه الأحزاب في اختيار من يمثلهم في التألف[1].

إن عملية اتخاد القرار الإسرائيلي هي عملية تنفرد بها شخصيات كاريزمية قليلة مؤثرة ، فالأقلية الصغيرة هي صاحب القرار في النظام السياسي الإسرائيلي ، رغم وجود المؤسسات الحكومية التنفيذية العديدة لصنع القرار ، فعلى سبيل المثال يكشف يشعياهو بن فورات – في صحيفة يديعوت احرونوت في سلسلة من المقالات التي تتناول مراكز القوى في إسرائيل في عام 1972م .

وكذلك الشخصيات الرئيسية التي تشترك في اتخاد القرارات الرئيسية حقائق مهمة حول وجود مجموعة من الأشخاص تحولت إلى مؤسسات غير رسمية تتخذ القرارات ومنها اللجنة الوزارية لشؤون الأمن التي تتمتع بصلاحيات الحكومة كلها ، وتجتمع هذه المجموعة من الأشخاص مع غولدامائير أسبوعيا ، ومن ضمنهم بنحاس سابير وزير المالية ، وموشي دايان وزير الدفاع ، وأهرونياريف رئيس الاستخبارات العسكرية وغيرهم ، حيث إن جميع هؤلاء في السلطة وفي موقع المسؤولية بداخلها ولكن تسلطهم على السلطة لا ينبع من المركز الرسمي الذي يوجدون به ، بقدر أهمية العوامل الكاريزمية أو الشخصية الأخرى التي تتمتع بها هذه الفئة[2].

يلاحظ تكرار تسلم بعض القياديين الإسرائيليين المناصب المهمة والحساسة داخل النظام السياسي الإسرائيلي ، بدعوى أنهم يمثلون عناصر كاريزمية ، الأمر

---

[1] . حامد عبد الله ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص322 – 323 .

[2]. جاسم يونس الحريري ، دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الاسرائيلي ، دراسات استراتيجية ، العدد 81 ، ط1 ، 2003م ، ص31 – 33 .

الذي وفر لهم فرصة التمتع بالنفوذ والسلطة داخل النظام السياسي الإسرائيلي استثناء عن بقية السياسيين الأخرين[1].

1. سلطة رئيس الوزراء :-

أ. رئيس الوزراء في إسرائيل كما هو الشأن في انجلترا ، وفي النظام البرلماني

بوجه عام هو رئيس الحكومة ، وهو القوة المحركة لها .

ب. على أنه في إسرائيل ليست له كماً لرئيس الوزارة في انجلترا أو غيرها من

الدول البرلمانية سلطة كاملة في اختيار الوزراء ، أو في أن يطلب من بعضهم أو منهم جميعاً الاستقالة من مناصبهم .

جـــ. كذلك ليس لرئيس الوزراء في إسرائيل – خلافاً لما عليه الحال في النظام

البرلماني أن يقترح على رئيس الدولة إصدار قرار بحل الكنيست وإجراء انتخابات ، وإنما الكنيست هو الذي يصدر قراراً بحل نفسه بنفسه .

2. أهمية رئيس الوزراء :-

تركزت السلطة في بداية عهدها في يد رئيس الوزراء الذي لعب دوراً أساسياً في اتخاد القرارات على كافة المستويات ، ومثل مكتب رئيس الوزراء أحد مراكز القوة الرئيسية ، فبغض النظر عن شاغلي هذا المنصب ، ترجع أهمية رئيس الوزراء لعدة أسباب منها[2]:-

أ. هو الذي يختار وزيري الخارجية والدفاع ويشرف على نشاطاتهما ويحدد –

مسئولياتهما .

---

[1]. المصدر نفسه ، ص34 .

[2]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص135 – 136 .

ب. رئيس الوزراء يتمتع بالأغلبية الحزبية اللازمة لتغطية قرارات الحكومة في كافة المجالات .

جـــ. يحتفظ رئيس الوزراء ببعض السلطات في مجال السياسة الخارجية ولا يتنازل

عنها لوزير الخارجية ، وكذلك في مجال الأمن ويتوجب الرجوع إليه قبل اتخاذ أي قرارات بهذا الشأن .

3. مدير مكتب رئيس الوزراء[1]:-

يعد مدير مكتب رئيس الوزراء أحد مراكز القوى الرئيسية في النظام السياسي الإسرائيلي ، بغض النظر عن شاغل هذا المنصب ، فهو الذي يتعامل مع الموضوعات بالغة الحساسية والسرية ، وهو الذي يجهز فكرة القرار السياسي ، وينسق بين الوزارات .

من خلال دراستنا هذه لأهمية السلطة التنفيذية ودورها في صنع القرار ، وفي رسم السياسة العامة ، وخاصة القرارات الهامة ، وخصوصاً المتعلقة بالجانب الأمني والعسكري ، فإننا من خلال هذه الدراسة نوضح فيما يلي حسب الترتيب الزمني لأهم رؤساء الحكومات في إسرائيل منذ إنشائها وحتى عام 1995م من خلال الجدول التالي .

جدول رقم (4)

رؤساء الحكومات الإسرائيلية[2]

الحكومة	رئيس الوزراء	فترة بقائها في الحكم

[1] . فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، صض86 .

[2] أسامة جمعة الأشقر ، مصدر سبق ذكره ، ص97-98 .

المؤقتةإلى الرابعة	ديفيد بن غوديون	1948/5/14- 1954/1/26م
الخامسة	مؤشيهشاريت	1954/1/26 – 1955/6/29م
السادسة	مؤشيهشاريت	1955/6/29 – 1955/11/3م
السابعةإلى العاشرة	ديفيد بن غوريون	1955/11/3 - 1963/6/26م
الحادية عشرة إلى الثالثة عشرة	ليفي إشكول	1963/6/26 -1969/3/17م
الرابعة عشرةإلى السادسة عشرة	غولدامائير	1969/3/17 -1974/6/3م
السابعة عشرة	إسحاق رابين	1974/6/3 – 1977/6/20م
الثامنة عشرة	مناحيم بيغن	1977/6/20 – 1981/8/5م
التاسعة عشرة	مناحيم بيغن	1981/8/20 – 1983/10/10م
العشرون	إسحاق شامير	1983/10/10 – 1984/9/13م
الحادية والعشرون	شمعون بيريز	1984/9/13 – 1986/10/20م
الثانية والعشرون	إسحاق شامير	1986/10/20 -1992/7/13م
الخامسة والعشرون	إسحاق رابين	1992/7/13 – 1995/11/22م

وتتميز الوزارة الإسرائيلية عن غيرها بظاهرتين هما ، الائتلاف ، واللجان الدائمة بالوزارة :-

1. سياسة الائتلاف الوزاري :-

نظراً للتعدد المفرط في الأحزاب وضآلة النسبة اللازمة تحقيقها للحصول على مقعد في الكنيست ، فأنه يستحيل على حزب منفرد أن يحصل على أغلبية 61 مقعداً فيشكل زعيمه الوزارة من أعضاء حزبه ، فالوزارة الإسرائيلية هي وزارة إئتلافية دائماً .

ومع ذلك فهي ناجحة قوية بالمخالفة لما هو معتاد في الحكومات الائتلافية ، ولا غرو ففكرة الائتلاف نابعة من الثقافة اليهودية[1].

تجدر الإشارة إلى أن كل الحكومات التي شكلت في إسرائيل منذ نشأتها ، وحتى اليوم هي أما حكومات إئتلافية أو حكومات وحدة وطنية ، لأن أياً من أحزاب إسرائيل لا يستطيع أن يحوز على أغلبية مطلقة في الكنيست تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده ، ومن هنا تشكيل الحكومات الائتلافية بين أكثر من حزبين بعد سلسلة من التنازلات والمساومات المتبادلة ، ويتسم الائتلاف الحكومي في إسرائيل بالإتفاق على تولي مهام السلطة التنفيذية وإتباع نهج معين في أمور الحكم كلها أو بعضها ، مع إمكانية ترك بعض الأمور على حالها ، وذلك فضلاً عن الاتفاق على اقتسام نواحي الحياة في البلاد[2] ، هذا ويتم الائتلاف مع خلال إتفاقية مكتوبة بين الأحزاب المؤتلفة تحدد فيها الاولويات والأهداف ، وعدد الحقائب الوزارية التي يتولاها كل طرف ، وكذا التعهدات بتمرير تشريعات معينة في مصلحة هذا الطرف أو ذاك ، وغالبا ما تمتد مفاوضات الائتلاف لتشمل التعينات في مناصب أخرى مهمة في مؤسسات الدولة مثل ، لجان الكنيست ، ونواب الوزراء والشركات الحكومية ، وقد نجم عن هذا العديد من الازمات والمشكلات ، كما أدت طبيعة الحكومات الإسرائيلية إلى تعاظم الدور التي تقوم به الأحزاب الصغيرة ، ولا سيما الدينية منها في عملية صنع القرار السياسي[3].

2. اللجان الوزارية :-

تجتمع الوزارة الإسرائيلية – كقاعدة عامة – صباح يوم الأحد من كل أسبوع ، وهي تعقد إجتماعات أخرى لأسباب غير معتادة ، وتتسم إجتماعات الوزارة

---

(1) . فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص87 .

(2) . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص124 .

(3). المصدر نفسه ، ص124 – 125 .

بالسرية ، خاصة عندما تجتمع الوزارة على هيئة لجنة وزارية للأمن والشؤون الخارجية .

ويمكن تشكيل لجنة أو لجان أخرى بهدف معين لإجراء الاستقصاء ، وللنظر فيما قد يمس الائتلاف أو أي موضوعات أخرى عاجلة وعادة ما تتضمن هذه اللجان تمثيلاً للاتجاهات الرئيسية في الوزارة وتراعى في عملها الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة ويبقى مجلس الوزراء مسئولاً مسئولية جماعية عن قرارات هذه اللجان[1].

مجلس الوزراء واللجان الوزارية في إسرائيل شأنه شأن مجلس الوزراء البريطاني يتجه دوره إلى أن يكون دور الهيئة التي تناقش ثم توافق على توصيات اللجان الوزارية ، أو بالعكس تبدي الرفض أو التعديل لها ، فالواقع أن الجانب الأكبر من أعمال مجلس الوزراء في إسرائيل إنما يتم تحضيره داخل اللجان الوزارية .

ومما تجدر الإشارة إليه أن توصيات هذه اللجان تظل عادة ذات صبغة سرية بالنسبة للجمهور[2].

وتساعد ظروف الحرب والظروف الاستثنائية كالتي يمر بها المجتمع الإسرائيلي على اعتماد نظام اللجان الوزارية الدائمة خاصة في مجال السياسة الخارجية والأمن ، والتي تستطيع تخليص مجلس الوزراء من بعض المسئوليات ، وتكليف جماعة متخصصة بدراسة الموضوعات ذات الأهمية والقريبة من تخصصاتهم[3].

وتلجأ معظم الحكومات إلى تكوين لجان وزارية دائمة لتقوم بهذه المهمة ، وغالباً ما يشرف عليها رئيس الوزراء ، ونظراً لترابط مسألة الأمن والخارجية في إسرائيل ، فقد شكلت لجنة واحدة لتقوم بهذه المهمة ، ومهمتها دراسة الاوضاع

---

[1]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص245 – 246 .

[2] . عبد الحميد متولي ، مصدر سبق ذكره ، ص245 – 246 .

[3] . نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص138 .

الأمنية وشؤون السياسة الخارجية بطريقة اشمل واكتف ، وهي مكلفة باتخاذ القرارات المناسبة وقراراتها ملزمة ، وتتمتع بنفس قوة قرار مجلس الوزراء مالم يعترض عليها المجلس خلال أسبوع[1]، وتعد لجنة الأمن والشؤون الخارجية أهم هذه اللجان لذا فيرأسها رئيس الوزراء ، وعلى الرغم من إنشاء هذه اللجنة عام 1953م ، فقد كان بن غوريون يقوم شخصياً باختصاصاتها ، لكن دورها أصبح أكثر وضوحاً في عهد ليفي إشكول ، ووسعت غولدامائير من نطاق اختصاصها ، وزادت عدد المشاركين فيها ، فأوصت لجنة إغرانات التي شكلت للتحقيق في أسباب القصور في حرب أكتوبر – 1973م والتي تطلق عليها إسرائيل حرب عيد الغفران ، بضرورة ألا يزيد عدد أعضائها عن خمسة حتى ، يبث في الأمور المستعجلة ، وقد زادت أهمية هذه اللجنة في عهد وزارتي إسحاق رابين (1974 – 1977م) ، ومناحيم بيغن (1977 – 1981م) ، وشاركت في الاعداد للمباحثات المصرية – الإسرائيلية ، وقامت بأعداد ورقة العمل الإسرائيلية الخاصة باتفاقيتي كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978م ، وعملت على بلورة المـــــــوقف الإسرائيلي أثناء مفاوضات عقد اتفاقية السلام في 26 مارس 1979م[2] .

المبحث الثالث

المؤسســــــــــــة القضائيـــــــــــــة

إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فلابد من ذكر السلطة القضائية ، لا يعنينا بخصوص هذه السلطة سوى أن نتذكر كيف أنها رغم الفترة القصيرة التي مضت منذ تأسيس الدولة الإسرائيلية ، قد أثبتت حياداً وفاعلية جديرة بالاحترام .

---

[1] . المصدر نفسه ، ص139 .

[2]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ،ص89 .

فالسلطة القضائية طبقا لنص القانون رقم 5713 لسنة 1953م ، مستقلة عن كلاً من الكنيست والحكومة[1].

السلطة القضائية موجود للفصل في النزاعات بين الأطراف ، وليس لإدارة أو مراقبة السياسات ، وفي الحقيقة فإن الاستقلال الفعلي للمحاكم والمستوى الرفيع من الثقة الذي تتمتع به يرتبط إرتباطاً مع ابتعادها التام عن الانهماك في السياسات العامة[2]، تعيين القضاة يتم بأسلوب يكاد يعكس التقاليد الأمريكية ، أي لجنة مكونة من وزير العدل ، وأثنين من الكنيست ، ثم ثلاثة قضاة من المحكمة العليا ، اثنين من الوزراء واثنين ينتخبان بمعرفة مجلس نقابة المحامين ، التعيينات التي تقترحها هذه اللجنة تعرض على الكنيست الذي له الحق في استبعاد من يراه ، ولكن ليس في إضافة من يريد ، التعيين في اللجنة المذكورة يكون بالتصويت[3].

إذاً السلطة القضائية رسمياً سلطة مستقلة تماماً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومهمتها إحقاق العدالة في البلاد وفق القوانين التي يشرعها الكنيست ، ولم تحدث تغييرات جدرية عليها منذ إقامة الدولة ، بل بقيت كما كان الحال عليه زمن الانتداب البريطاني ، وأثر الإعلان عن قيام إسرائيل ، أقيمت محاكم خاصة مثل محاكم منع التلاعب ما بالأسعار ، والمحاكم العسكرية ، ومحاكم التأمين الوطني ، والفصل بين المحاكم المدنية والدينية ساري المفعول منذ عهد الانتداب[4].

وسيتم في هذا المبحث بشيء من التفصيل بيان دور بعض أهم المحاكم في إسرائيل ، وذلك من خلال ما تلعبه من دورٍ في فض أهم المنازعات بين الأطراف ،وفي مسألة المسألة والملاحقة القضائية من قبل الشكاوى التي تعرض أمامها سواءً من مؤسسات الدولة المختلفة أو من قبل المواطنين ويتم بيان دور أهم هذه المحاكم فيما يلي :-

---

(1) . حامد عبد الله ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص326 .

(2) . يهودابن مائير ، مصدر سبق ذكره ، ص117 .

(3) . حامد عبد الله ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص326 – 327 .

(4) . محمد صلاح سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص69 .

المطلب الأول : محكمـــــــــــــة العـــــــــدل العلـــــــــــيا

تقف المحكمة العليا على رأس جهاز القضاء في الدولة ، وهي أعلى جهاز في إسرائيل ، يعمل في المحكمة العليا بشكل عام 12 قاضياً مع أن عددهم بلغ مؤخراً 14 قاضياً .

تقوم لجنة خاصة بتعيين القضاة ، والكنيست ممثل في هذه اللجنة بواسطة عضوين – يترأس المحكمة العليا والجهاز القضائي بأسره رئيس المحكمة العليا ، وإلى جانبه نائب الرئيس ، وتنعقد المحكمة بتراكيب مختلفة ، تضم ثلاثة قضاة ، أو أكثر حسب القضية المطروحة[1].

تلعب محكمة العدل العليا دوراً لا يستهان به في الحياة السياسية حيث تعد أعلى سلطة قضائية في البلاد ، وتتمتع بصلاحيات استئنافية في جميع القضايا المدنية والجنائية ، كما تتمتع بداية في جميع الأمور التي تقررها هي في مصلحة الدولة ، ولا تملك محكمة العدل العليا النظر في مدى دستورية القوانين ، ذلك أنها لم تُعطى هذا الحق ، وليس هناك دستور مكتوب تستند إليه ، ولا تتدخل المحكمة كثيراً في الصراعات الحزبية والطائفية[2] .

وعلى الرغم من التناقضات التي يحملها القضاء الإسرائيلي في طياته ، والتي تقدح في نزاهته واستقلاله لهيمنة الاعتبارات السياسية والايديولوجية عليه ، فقد قرر القانون ضمانات وضعت من أجل تحقيق استقلال القضاء ، ومنها طريقة اختيار القضاة .

ومن ضمانات الاستقلال والحيادية ، أن القضاة يخدمون حتى سن السبعين ، والخامسة والسبعين في المحاكم الدينية ، ولا يعزل القاضي ما التزم بحسن السلوك ، وتحدد لجنة الشؤون المالية بالكنيست مرتبات القضاة ، ويتقاضى رئيس

---

[1]. أسامة جمعة الاشقر ، مصدر سبق ذكره ، ص61 .

[2]. عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص130 .

محكمة العدل العليا مرتباً يساوي مرتب رئيس الوزراء ، ولا ينقل القاضي إلا بعد موافقة رئيس المحكمة العليا[1]، في إسرائيل المحكمة العليا لا يعرف عنها استقلالها فحسب ، وإنما أيضاً ميلها القوي نحو التشريع القضائي ، وحينما تفشل كل وسائل الرقابة المدنية ، هناك دائما رجوع إلى المحكمة العليا ، وتنبع قدرة المحكمة العليا على التدخل في كل مجالات الحياة الإسرائيلية تقريباً من واقع حقيقة أن أعمالها لا تقتصر على الفصل في القضايا المدنية والجنائية ، وإنما تمتد أيضاً إلى تحقيق العدل ، وهي بهذه المثابة تمتلك سلطات غير محددة تقريباً[2].

وفي العقد الأخير من القرن الماضي تخلت عن امتناعها التقليدي عن التدخل في الشؤون العسكرية ، ولعل أحدث وأبرز الأمثلة على ذلك ما يلي[3]:-

أولاً : ما وقـــــــــع قبل حرب الخليج الثانية بقليل ، الجيش قرر ، لأسباب تتعلق بالميزانية ، توزيع أقنعة واقية من الغازات السامة فقط للسكان اليهود في الأراضي المحتلة ، زعماً أن السكان العرب لا يواجهون أي خطر فعلي من قصف صواريخ سكود العراقية هذا القرار حظى بتأييد كل مجلس الوزراء والكنيست معاً ، ولكنه واجه معارضة من المحكمة العليا ، التي أمرت جيش الدفاع الإسرائيلي بتوزيع الأقنعة الواقية دون تأخير إلى السكان العرب في الأراضي المحتلة ، وبعد قرار المحكمة العليا مباشرةً – أعلن كل من رئيس الأركان ووزير الدفاع عن التزام الجيش الإسرائيلي الطبيعي به .

ثانياً : القرار الذي يمثل نقطة تحول جري اتخاذه في عام 1979م ، في قضية إيلونموريه ، جيش الدفاع الإسرائيلي قام بمصادرة أرض مملوكة ملكية خاصة بالقرب من نابلس من المالكين العرب على ما يفترض للاحتياجات الأمنية ، والحكومة وافقت على المصادرة بناءً على توصيات رئيس الأركان ، واستخدمت الأرض لبناء مستوطنة إيلوتموريه اليهودية ، وذهب المالكون العرب للأرض إلى المحكمة العليا ، قائلين أن المصادرة وقعت لأسباب سياسية وليس لأسباب عسكرية

---

[1]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص92–93 .

[2] . يهودا بن مائير ، مصدر سبق ذكره ، ص117 – 118 .

[3] . المصدر نفسه ، ص118 – 121 .

ووافقت المحكمة العليا على ذلك وحكمت ببطلان المصادرة وتوجيه أمرٍ إلى جيش الدفاع الإسرائيلي بطرد المستوطنين اليهود من الأرض .

ثالثاً : المحكمة العليا أوجدت سابقة جديدة في عام 1989م ، وذلك حينما نقضت قرار المدعي العام باتخاذ إجراء تأديبي فقط ضد الكولونيل يهودا بن مائير ، قائد كتيبة عسكرية في الضفة الغربية ، بسبب إصدار أمر بضرب المدنيين العرب ، وأمرت المحكمة بدلا من ذلك بأن يواجه الكولونيل محكمة عسكرية ، وأن توجه إليه عقوبات أشد من ذلك .

ولعل من أهم صور تدخل محكمة العدل العليا في الحياة السياسية في إسرائيل وذلك في الصور التالية[1]:-

1. طلب المحكمة العليا من الكنيست سن قانون يحظر بموجبه اشتراك القوائم الانتخابية التي تثير الشكوك حول وجود الدولة أو حول طابعها الديقراطي .

2. سماح المحكمة لقائمة "كاخ" بزعامة ، مائير كهانا وقائمة الحركة التقديمية للسلام بالدخول في انتخابات عام 1984م ، بعد أن منعتها اللجنة المشرفة على الانتخابات .

3. تدخل المحكمة في القضية المعروفة باسم قضية شاليت عام 1968م والتي تتعلق بمسألة من هو اليهودي .

4. قرار المحكمة بعدم قانونية الاستيطان في آلونموريه ، وإلزام الحكومة بنقل المستوطنة إلى مكان آخر ، بالرغم مما تبين سابقاً من استقلالية المحكمة العليا وعملها لإقامة العدل في البلاد ، وتدخلات هذه المحكمة في الفترة الأخيرة في أوجه الحياة السياسية لإسرائيل ، وخصوصاً المتعلقة بالجانب الأمني ، نرى العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، وهو ما يتعلق بالمواطن العربي

---

[1] . عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص131 – 132 .

من سياسة الاستيطان والتهويد للأراضي العربية المحتلة ، والعدوان المستمر على غزة وقتل الآلاف من الفلسطينيين ، وتشريد الآخرين ، وما خلفتها الحروب المستمرة من دمار للبنية التحتية والاقتصادية لهذا الجزء من أرض فلسطين في انتهاك صارخ للمجتمع الدولي الذي يكيل بمكيالين فيما يتعلق الأمر بالحقوق العربية ، دون ان نرى تدخل محكمة العدل العليا الإسرائيلية في هذه الانتهاكات والمجازر المستمر على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وتهويدها للقدس المستمر حتى اليوم ، حتى يتم تغير الخارطة الديمغرافية لسكانها الأصليين ، حتى تصبح يهودية بالكامل .

فأين العدل هنا ؟ وأين دور محكمة العدل العليا من هذه القضايا ؟ فهذا التناقص ، والازدواجية في التعامل إذا كان الأمر يتعلق بالمواطن العربي هنا يغيب العدل .

المطلب الثاني : المحـــــــــــــــاكم الدينيـــــــــــــــــة

نظراً لتعدد المعتقدات والأديان في إسرائيل فهناك محاكم خاصة بكل طائفة دينية ، وصلاحياتها تتمثل في البث في القضايا الشخصية كالزواج والطلاق والإرث والتبني وما شابه ذلك ، وتستمد هذه المحاكم قوانينها من التعاليم الدينية لكل طائفة[1].

ثمة محاكم دينية خاصة بكل طائفة ، ولذلك فثمة محاكم خاصة باليهود تسمى بالمحاكم الحاخامية ، وتتبع هذه الأخيرة الحاخامية الرئيسية ، وتتشكل على درجتين ، محاكم بداية في كل لواء ، ومحكمة استئناف ، ويعين قضاة هذه المحاكم رئيس الدولة بناء على توجيه لجان خاصة ، وعلى الحاخامية الرئيسية والتصديق على هذا التعيين ويتقاضى قضاة ، وموظفو هذه المحاكم مرتباتهم من الدولة ، فهم من موظفي الدولة ، وتقدر الدولة رسوم المحاكم وتحصلها ، وتضم محكمة

---

[1]. محمد صلاح سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص71 .

الاستئناف الدينية ضمن قضاتها الحاخامين الأكبرين في إسرائيل ، وتنظر في الاستئنافات المقدمة لها بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة[1].

وقد حدد قانون صدر في عام 1953م صلاحيات الحاخامية الرئيسة ، والمحاكم الحاخامية ، حيث أسند لهذه الأخيرة النظر في مسائل الأحوال الشخصية (الزواج ، الطلاق ، النفقة ، الإرث) ، ويخضع لذلك كل يهودي مقيم في إسرائيل حتى لو لم يكن مواطناً إسرائيلياً ، أما باقي المنازعات القانونية الأخرى فيمكن أن ينظر فيها أمام المحاكم الحاخامية إذا وافق كل أطرافها على ذلك ، وتقضي هذه المحاكم بموجب أحكام الهالاخاه (الشريعة اليهودية) .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن لمحكمة العدل العليا أن تبطل أي قرار صادر عن محكمة دينية إذا تجاوزت هذه الأخيرة صلاحياتها .

وقد صدر في عام 1955ف ، قانون خاص بقضاة المحاكم الدينية "ديانيم" مانحاً لهم مكانة مساوية لنظرائهم المدنيين وموفراً لهم حصانة ضد أي تدخل سياسي[2].

المطلب الثالث : المحـــــــاكم العسكريـــــــــة

تنقسم المحاكم العسكرية إلى قسمين :-

* المحاكم العسكرية الخاصة بالجيش .

* محاكم عسكرية عامة .

أولا : المحاكم العسكرية الخاصة بالجيش :-

---

[1]. عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص283 .

[2]. المصدر نفسه ، ص283 .

ومهمتها النظر في المخالفات التي يرتكبها الجنود أثناء فترة خدمتهم العسكرية ، وتستمد صلاحياتها من القانون الأساسي للجيش ، وتصدر أحكامها استناداً إلى القوانين المشرعة والأنظمة الداخلية الخاصة بالجيش ، وهذه المحاكم لا تختلف عن أي محكمة مدنية سوى أن قضاتها من رجال الجيش ، ويتمتع رئيس أركان الجيش بصلاحية العفو أو التخفيف من العقوبة المفروضة على المحكومين في مثل هذه المحاكم ، تعمل المحاكم العسكرية الخاصة برجال الجيش الإسرائيلي بموجب قانون القضاء العسكري لسنة 1955م ، وصلاحياتها محصورة في مقاضاة رجال الجيش الذين هم في الخدمة الفعلية أو في الاحتياط ، وذلك بشأن المخالفات التي يرتكبونها ضد أنظمة وقوانين وتعليمات الجيش ، كما تسري صلاحياتها على كل من تسلم من الجيش سـلاحاً ليستخدمه في مهمـة أوكلت إليه ، وعلى كل من هو في حماية الجيش ، أو يعمل في الجيش أو في المصانع العسكرية أو مبعوث من الجيش .

تحكم هذه المحكمة بموجب قانون العقوبات العام ، وقانون القضاء العسكري ، وقضاتها والمدعون والعاملون فيها هم من العسكريين ، ولا يرافع أمامها سوى عسكريين أو محامين توافق قيادة الجيش عليهم[1].

ثانياً : المحاكم العسكرية العامة :-

وتقوم على أساس قوانين الطوارئ لعام 1945م ، ويملك صلاحية تشكيل هذه المحاكم ، وتعين قضاتها رئيس أركان الجيش[2] .

وتنظر هذه المحاكم في شؤون المخالفات الأمنية ، والتي يرتكبها السكان في المناطق المحتلة ، وتصدر هذه المحاكم قراراتها بموجب القانون الإسرائيلي .

---

[1]. أحمد خليفة ، دليل إسرائيل العام ، ط3 ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1997م ، ص27-28 .

[2]. محمد صلاح سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص71 – 72 .

في عام 1978م أعد رئيس القضاة مائيرشامجار دراسة عن نظام العدل العسكري برمته وعن المحاكم العسكرية ، وأوصى بتغييرات واسعة في النظام من بينها[1]:-

1. تكوين لجنة من تسعة أشخاص لتعيين قضاة عسكريين تخضع في الوقت الحاضر على الأقل لسلطة رئيس الأركان .

2. تعيين قضاة عسكريين لفترة زمنية تمتد إلى خمس سنوات ، وخلال هذه الفترة يتمتع هؤلاء القضاة بالحصانة من الاستبدال .

3. منح حق الاستئناف المحدود من محكمة الاستئناف العسكرية إلى المحكمة العليا ، وهو غير معمول به في الوقت الحاضر .

واعترض جيش الدفاع الإسرائيلي على خطة شامجار ، وبدل جهوداً شاقة وطويلة في مواجهة تبنيها وتطبيقها ، ونجح في تأجيلها لمدة تزيد عن عشر سنوات .

وفي عام 1988م ، قرر وزير الدفاع إسحاق رابين تطبيق التوصيات ، واعترض رئيس الأركان على ذلك بشدة ، فتم طرح القضية على مجلس الوزراء ، وبعد مناقشة طويلة ، جرى تأييد قراره بتبني التوصيات من خلال التصويت داخل مجلس الوزراء ، حيث حصل على أثنى عشر صوتاً مقابل تسعة أصوات .

---

[1]. يهودا بن مائير ، مصدر سبق ذكره ، ص122 – 123 .

الفصل الثالث

المؤسسات والمنظمات المؤثرة في توجيه صانع القرار السياسي الإسرائيلي

المبحث الأول : المؤسسة العسكرية والأمنية .

المبحث الثاني : الرأي العام والإعـــــــــــلام .

المبحث الثالث: جماعات الضغط أو المصالح .

المؤسسات والمنظمات المؤثرة في توجيه صانع القرار الإسرائيلي

تتسم الحياة السياسية في إسرائيل بوجود العديد من المؤسسات والمنظمات الأخرى إلى جانب المؤسسات السياسية الرسمية والتي تشارك هذه المؤسسات في عملية رسم السياسات العامة ، وأيضاً في عملية صنع القرار السياسي ، وذلك من خلال ما تتمتع به من نفوذ وتأثير في المجتمع الإسرائيلي للضغط على صانع القرار الإسرائيلي بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد ملامح السياسة العامة .

أما فيما يتعلق بهذه المؤسسات والمنظمات الفاعلة في إسرائيل ، فتوجد العديد من هذه المؤسسات ، والتي لا يسع المجال في هذا البحث إلى ذكرها جميعاً ، ألا أننا اخترنا بعضاً منها ، والتي تعتبر الأكثر تأثيراً ونفوذاً في عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي ، ومن هذه المؤسسات المؤسسة العسكرية ، ودورها في عملية صنع الحياة السياسية والرأي العام وتأثيره على صانع القرار الإسرائيلي ، وأخيراً ما تقوم به جماعات الضغط أو المصالح من دورٍ في هذا المجال والتي من بينها الأكثر تأثيراً أو نفوذاً ، الجماعة الصهيونية ، واللوبي الإسرائيلي وفيما يلي أهم هذه المباحث :-

المبحث الأول

المؤسسة العسكرية

دور العسكريين كجماعة ضغط في الحياة السياسية

تلعب المؤسسة العسكرية في العديد من دول العالم المعاصر دوراً مرموقاً في الحياة السياسية يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى فقد يمارس المنتسبون إلى هذه المؤسسة (العسكريين) الضغط على السلطة السياسية بهدف تحقيق مصالحهم .

قد يسيطر الجيش على عملية صنع القرار السياسي ، ويهيمن على أركان الحكم مع بقاء الواجهات الدستورية الشكلية التي يخضع بموجبها الجيش للسلطة السياسية ، وذلك حال ما حدث في فترات سابقة في العديد من دول أمريكا اللاتينية ، وحال ما يحدث حالياً في العديد من الدول الأفريقية والآسيوية[1].

أما في إسرائيل ، فيرى العديد من الباحثين أن للعسكريين دوراً رئيسياً ومحورياً في الحياة السياسية ، بل ثمة من يرى أن المجتمع المعاصر الوحيد الذي يمكن وصفه فنياً بأنه مجتمع عسكري هو ، بمعنى دقيق المجتمع الإسرائيلي ، كما أن العديد من خبراء الشؤون الإسرائيلية يطلقون على إسرائيل "دولة ديمقراطية المعسكر" وثمة من يرى أن المواطن الإسرائيلي هو جندي في إجازة لمدة أحد عشر شهراً[2].

لقد أدت أولوية الاعتبارات الأمنية الناتجة عن ظهور إسرائيل كجسم غريب وسط الكيان العربي الإسلامي ، جسم يحمل في طياته عقيدة ، وأهدافاً ، معادية للمجتمع الإقليمي المحيط به ، أدت هذه الاعتبارات إلى أن صارت أعمال الأمن والدفاع جزء لا يتجزأ من منهاج الحياة اليومي للمواطن الإسرائيلي .

ويستمد القائلون بهذا المفهوم الواسع للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية دليل حجتهم من الأرقام والاحصاءات التالية :-

تدل الاحصاءات أنه في النصف الثاني من عام 1992م أصبح 32% من المناصب الإدارية العليا بالدولة ، و16% بقطاع التعليم ، و22.4% بشركات

---

[1]. عبد الفتاح محمد ماضي ، الدين والسياسة في إسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص167-168

[2]. المصدر نفسه ، ص168 .

الأعمال ، و12.2% بالشركات الحكومية ، و6.9% بوزارة الخارجية من العسكريين السابقين[1].

وهناك من لا يعتمد هذا المفهوم الواسع في تحديد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فلا يرى إلا أنها تنحصر في رئاسة الأركان العامة ، وإدارة الاستخبارات الحربية (أمان) ، وجهاز الاستخبارات والأمن الخارجي (موساد) الذي يسيطر عليه العسكريون ، فضلاً عن معاهد الدراسات الاستراتيجية .

وهؤلاء جميعاً يشاركون بشكل مباشر في صنع القرارات السياسية المصيرية وقرارات الأزمات ويكون لمشورتهم وزن في الأمور الأخرى باعتبار مسائل الأمن والدفاع تقع في أعلى سلم الأولويات[2].

إنَّ تفوق العرب العددي والاقتصادي والجغرافي يضطر إسرائيل إلى تطوير قدراتها نوعياً ، وأيضاً إلى محاولة الاستعاضة عن النقص إزاء التفوق العربي العددي الشامل بتفوق إسرائيل محلي على الجبهات العينية ، والاعتماد على تفوق عددي مؤقت في مراحل زمنية محددة تستطيع فيها إسرائيل أن تستنفر الاحتياط ، وهي مراحل الحرب والاستعداد للطوارئ .

ومن هنا نشأ مفهوم وواقع الشعب تحت السلاح أو الأمة الزي العسكري ، فقد حافظت إسرائيل على جيش مهني دائم ، صغير نسبياً ، وعلى جيش إلزامي نظامي ، قائم على التجنيد الإلزامي للشباب ، وجيش احتياط يشمل جميع المواطنين في جيل معين وبالتالي فإن الرجل الإسرائيلي البالغ هو إما جندي بالفعل وإما جندي بالقوة ، وأنه يعيش هاجس الاعتبارات الأمنية باستمرار[3].

شرع قانون خدمة الأمن في شهر آب من العام 1949م ، وبموجبه أقيمت عملياً ثلاثة قطاعات للخدمة العسكرية[4]:-

---

[1]. فوزي محمد طايل ، النظام السياسي الإسرائيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص140 .

[2]. المصدر نفسه ، ص141 .

[3]. عزمي بشارة ، من يهودية الدولة حتى شارون ، مصدر سبق ذكره ، ص99 .

[4]. المصدر نفسه ، ص107 .

1. الجيش النظامي القائم على الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة عامين ، وقد مددت الفترة في العام 1952م لتصبح عامين ونصف .

2. الجيش المهني القائم على الجنود والضباط المهنيين ، ويؤلفون هيكل الجيش وضباطه وقياداته .

3. جيش الاحتياط ، والقائم على الخدمة السنوية لمدة شهر حتى جيل 49 .

المطلب الأول : التكوين الاجتماعي للنخبة العسكرية

كان للدور الذي لعبه بن غوريون في تأسيس الجيش الإسرائيلي أكبر الأثر على التكوين الاجتماعي والاتجاهات الأيدولوجية للنخبة العسكرية فمعظم النخبة العسكرية من خريجي الهاجاناه ، وأكاديمية البالماخ التي كانت بمثابة قاعدة التدريب التنظيمي والتثقيف السري .

ويبدو أن بن غوريون قد أدرك أنه بقيام الدولة فإن عديداً من التغيرات الاجتماعية والمؤسسية والنفسية سوف تقع ، وأراد أن يضمن استمرار العقيدة الصهيونية كما تبناها الجيل الأول[1].

وقد شكل الجيش الأداة الرئيسية في عملية بناء الأمة برأي بن غوريون ، هو بوتقة الصهر الحقيقة وأداة توحيد الأصول والانتماءات المختلفة من دول وثقافات مختلفة خلف زي رسمي موحد يضع الصهيوني الجديد ، المقاتل العبري .

ومنذ المراحل الأولى لإقامة الدولة العبرية أدرك بن غوريون أهمية الجيش في عملية بناء الأمة فيما يفوق دوره في الدول الأخرى المستقلة حديثاً ، وذلك بسبب الأصول والثقافات المختلفة للقادمين الجدد وللمجتمع الاستيطاني بأسره[2].

---

[1]. محمد صلاح سالم ، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص113 .

[2]. عزمي بشار ة ، مصدر سبق ذكره ، ص110 .

لقد أراد بن غوريون أن يبعد الجيش عن الخلافات السياسية الداخلية ، ولكن هذا لم يكن يعني جيشاً محايداً بل جيشاً ملتزماً غاية الالتزام بأهداف وسياسات الحركة الصهيونية ، وأن يكون هو المحافظ على أيديولوجية المجتمع الصهيونية وقد تم ذلك بأن سيطر بن غوريون على وزارة الدفاع لمدة خمس عشرة سنة (1948 – 1963م) .

وهكذا فالجيش في عقيدة النخبة العسكرية هو أداة الدفاع عن الدولة المعاصرة بواسطة العرب ، ومن ثم قامت الاستراتيجية الإسرائيلية على ثلاثة مبادئ[1].

1. أن تمتلك إسرائيل زمام المبادرة أي أن تكون البادئة بالقتال .
2. ألا تقع الحرب على أرض إسرائيل .
3. أن تتم العمليات العسكرية في أسرع وقت ممكن أي على أساس الضربة

الخاطفة ، نظر لنظام الاحتياط الضخم الذي يقوم عليه الجيش ، والذي يؤثر تعبئته على القوى العاملة والاقتصاد الإسرائيلي .

المطلب الثاني : الدور السياسي للجيش

لا يقل دور الجيش في المستوى السياسي عن دوره في المستوى الايديولوجي بل إنه دور مكمل له ، إذ هو تعبير مباشر عما يقوم به الجيش في الجانب الأيديولوجي ، ذلك أن الولاء والاخلاص الايديولوجي على نحو ما يجسده الجيش يجد أبرز تعبير له في ولاء الجيش لسياسات حكام إسرائيل وقادتها ، فالجيش يستجيب للسياسات الرسمية للحكومات الإسرائيلية كافة ، وهو ذراعها الذي تطبق من خلاله السياسيات ، سواء في الداخل أو في محيطها العربي[2].

---

[1]. محمد صلاح سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص115 .

[2]. فايز ساره ، الجيش الإسرائيلي "الخلفية ، الواقع ، المستقبل" دراسات استراتيجية ، العدد 28 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص60-61 .

كما يبرز تعبير ولاء الجيش الإسرائيلي لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة نحو المحيط العربي في شن الاعتداءات والحروب التي دأبت إسرائيل على القيام بها ضد الأقطار العربية طوال خمسة عقود مضت .

ويتجاوز دور الجيش في الجانب السياسي الدور المباشر الذي أشرنا إليه أنفاً في تأييد سياسات حكومات إسرائيل وتنفيذها ، إلى بروز المؤسسة كقوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع الإسرائيلي سواء من خلال ظهورها كمؤسسة ، أو من خلال الكوادر والقيادات التي تفرزها لتؤدي دوراً سياسياً محدداً في إطار المجتمع الإسرائيلي بصفة عامة[1].

تفخر المؤسسة العسكرية أنه على الرغم من الوضع الأمني وحالة الحرب فإن الجيش يخضع للمؤسسة السياسية وليس العكس وهذا صحيح رسمياً ، وقد نظم قانون أساس : جيش الدفاع الإسرائيلي من العام 1976م هذه المسألة نهائياً[2].

وبخاصة بعد النقاشات العلنية الحادة التي دارت في أعقاب حرب أكتوبر 1973م حول المسؤولية عن مفاجأة العرب لإسرائيل بشن وتوقيتها ، وحول توصيات لجنة أغراناط التي برأت السلك السياسي عملياً ، وأدانت المستوى العسكري وحده .

ويوضح القانون بشكل لا يقبل التأويل أن الجيش يخضع للحكومة ، وأن ممثل الحكومة في العلاقة مع الجيش هو وزير الأمن ، وأن رئيس الأركان هو أيضاً قائد الجيش .

طبعاً هنالك كان رؤساء حكومة شغلوا منصب وزير الأمن ومنحوا هذا المنصب السياسي قوة ، وتدخلوا بشكل فاعل في شؤون الجيش مثل بن غوريون ،

---

[1]. المصدر نفسه ، ص61 .

[2]. عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص116 .

وبيغن ، ورابين ، ولكن كلما ضعف رئيس الحكومة ، ازدادت قوة الجيش وأرتفع صوته في الشؤون السياسية أيضاً[1].

ويبدوا للحجم والتأثير الحقيقيان للجيش في إجمالي البنيان السياسي للسلطة عبر قناتين[2]:-

الأول : مشاركة الجيش بصورة رئيسية في رسم السياسات الراهنة والمستقبلية المتعلقة بموضوع "الأمن" و"الدفاع" وكلاهما موضوع أساسي في إسرائيل .

وقناة الثانية : تظهر في أن قادة الجيش يمارسون دوراً بارزاً في قرارات المجلس الوزاري المصغر ، سواء من خلال عضوية وزير الدفاع أو مشاركة رئيس الأركان وقادة الأسلحة والأجهزة بصفة استشارية ، حيث يتم اتخاذ أخطر القرارات لحكومات إسرائيل .

ومن مظاهر الدور السياسي للجيش في المجتمع الإسرائيلي ما يلي[3]:-

1. قيام مجموعات متتالية من الجنرالات بأداء أدوار سياسية في المؤسسات

التنفيذية والتمثيلية والحزبية الإسرائيلية ، وفي مختلف مراتبها ، حيث تولدت نخبة سياسية من أصول عسكرية يبلغ عددها مئات الأشخاص ، وهي نخبة متجددة وشابة ، وتؤكد دراسات عدة أن ما يزيد على عشرة بالمائة من كبار الضباط والمتقاعدين في إسرائيل يتجهون إلى العمل في المجال السياسي .

2. لقد أفرز الجيش الإسرائيلي خلال العقود الماضية عدداً من كبار المسؤولين

كان من بينهم رؤساء دولة ، وآخرهم حاييم هير تسوج الذي خدم طويلاً في الجهاز الأمني العسكري وعيزرا وايزمان جنرال سلاح الجو الإسرائيلي المعروف .

---

[1]. المصدر نفسه ، ص116-117 .

[2]. فايز ساره ، مصدر سبق ذكره ، ص62 .

[3]. المصدر نفسه ، ص62-63 .

3. وهنـــــــــاك عـــــدد من رؤساء الوزارات بينهم الجنرال إسحاق رابين ، وإسحاق

شامير ، الذي خدم مثل حاييم هير تسوج ، في الجهاز الأمني العسكري لأكثر من عشر سنوات في أوروبا .

المطلب الثالث : العلاقات العسكرية – المدنية

هناك العديد من العوامل التي حددت مجتمعة ملامح العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل ، وعلى رأس هذه العوامل رؤية مؤسس الدولة ديفيد بن غوريون لدور الجـــــيش في السياسة كما أن طبيعة نشأة الدولة وأهدافها ، وحاجتها الدائمة للأمن ، وسط عالم غريب عنها بشكل مطلق ، يفرض على الجيش القيام بأدوار رئيسية في عملية صنع القرار السياسي[1].

وتتلـــــــخص العلاقات العســـــــكرية المدنية كما حـــــــددها بن غوريون عام 1948م فيما يلي :-

أولاً : تبعية جيش الدفاع الإسرائيلي لحكومة الشعب فقط لتلك الحكومة .

ثانياً : كل الأشخاص الذين يعملون باسم الجيش لا يتصرفون إلا بناء على مهام محددة بواسطة حكومة الشعب .

وقد نجح بن غوريون في إدارة هذه العلاقة حينما كان يشغل منصب وزير الدفاع إلى جانب منصبه ، لكن ما أرساه بن غوريون أستقر نهائياً في أعقاب حرب 1967م ، فصارت إدارة الأزمات باستخدام القوة المسلحة ، وشن الحرب تناط صلاحيتها بالسلطة المدنية التي يعتبر وزير الدفاع أحد أعضائها[2] .

بين عام 1948 ، 1976م حينما وضع القانون الأساسي : الجيش كانت هناك مادتان قانونيتان تعالجان موضوع العسكريين :-

---

[1]. عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص169 .

[2]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص141-142 .

قانون الخدمة الدفاعية لسنة 1949م ، وقانون نطاق سلطة العسكريين لسنة 1955م .

الأول ليس له أهمية فيما يتصل بالعلاقات المدنية – العسكرية ، ناهيك عن أنه عمل على تعزيز وضع وزير الدفاع باعتباره الوزير المدني المسؤول مباشرة عن الجيش ، ومن ناحية أخرى فإن قانون نطاق سلطة العسكريين لسنة 1955م يعالج سلطة العسكريين والانضباط والأوامر ، وتبعاً لذلك فهو يتصل بموضوع العلاقات المدنية – العسكرية .

أدت حرب يوم الغفران في عام 1973م إلى الكثير من البحث عن الذات في إسرائيل ، ولأول مرة نشأ شعور حاد بالقلق حول الافتقار إلى خطوط عريضة قانونية واضحة بشأن العسكريين وغياب تعريف دستوري رسمي للرقابة المدنية ، والعلاقة بين سلطات الدولة المختلفة المنوطة بصلاحيات في المسائل الأمنية[1].

وكانت لجنة أغرانات التي قام بتشكيلها مجلس الوزراء للتحقيق في أسباب التقصير في تلك الحرب انتقدت بشدة هذا الوضع واستنتجت بأنه ليس هناك تعريف واضح لتوزيع مسؤوليات السلطة والالتزامات في المسائل الأمنية .

في أعقاب تقرير لجنة أغرانات في عام 1975م ، تقرر وضع القانون الأساسي الجيش بهدف معلن وهو تصحيح ذلك التقصير الخطير والقانون الأساسي "الجيش" ينص على[2]:-

1. جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيش الدولة .
2. أ. الجيش يخضع لسلطة الحكومة .

ب. الوزير المسؤول عن الجيش بالنيابة عن الحكومة هو وزير الدفاع .

3. أ. أعلى رتبة في القيادة العليا للجيش هي رتبة رئيس الأركان العامة .

---

1. يهودا ابن مائير ، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص84-85 .
2. المصدر نفسه ، ص86 .

ب. رئيس الأركان العامة يخضع لسلطة الحكومة ووزير الدفاع .

جـــ. رئيس الأركان العامة يجب تعيينه من جانب الحكومة بناء على توصية وزير الدفاع .

4. سلطة إصدار تعليمات أو أوامر ملزمة للجيش يجب أن تكون بمقتضى أو إستناداً إلى قانون .

ولئن كانت أيِّ مؤسسة عسكرية تستمد قوتها ونفوذها من عدة مصادر حال عدد الأعضاء المنتمين لها ، وحجم الأموال المخصصة لها ، فإن المؤسسة العسكرية في إسرائيل تتمتع بالعديد من السمات التي تمكن العسكريين من أن يكونوا فاعلاً مؤثراً في الحياة السياسية هناك ، ومن هذه السمات ما يلي[1] :-

1. قيام الدولة بقوة السلاح جعل المؤسسة العسكرية المؤسسة الأهم في إسرائيل ،

ولأن استراتيجية الدولة قامت على مفهوم التوسع ، فقد كان طبيعياً أن يكون الجيش هو أداة تحقيق الأهداف التوسعية .

2. تخصص الدولة نسبة عالية من ميزانيتها للمؤسسة العسكرية ، وذلك على

نحو جعل من نسبة الإنفاق العسكري في إسرائيل من أعلى النسب المناظرة في العالم

3. يعمل بالجيش بصفة دائمة ما يقرب من 15% من إجمالي عدد السكان في

الدولة ، كما أن 25% من إجمالي القوة العاملة في إسرائيل تعمل في مجال الصناعات العسكرية ، أو ما يطلق عليه "المجمع العسكري – الصناعي" .

جعل منها أكبر مصدر للسلاح بعد الدول الكبرى إلى أكثر من أربعين دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

---

[1]. عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص173-174 .

4. يشكل الجيش مستودعاً لتصدير الكوادر القيادية إلى جل القطاعات المدنية

في الدولة ، وخاصة مجلس الوزراء ، ومعاهد التعليم العالي ، ومراكز الابحاث ، والاحزاب والكتل السياسية .

ولعل مما يؤكد ذلك أن حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت عام 1988م قد ضمت أحد عشر وزيراً من العسكريين المتقاعدين ، وذلك من أصل 25 وزيراً .

5. يلعب الجيش دور البوتقة التي تصهر مختلف الجماعات العرقية واللغوية

التي تشكل المجتمع الإسرائيلي .

6. لعل من الأسباب التي تفسر نفوذ العسكريين في إسرائيل أيضاً حقيقة أن

الجيش الإسرائيلي قد نشأ من باطن الأحزاب السياسية لأن العديد من الأحزاب الكبرى قبيل نشأة الدولة شكلت عصابات مسلحة تابعة لها ، وبقيام الدولة اتحدت هذه العصابات لتشكل جيش الدفاع الإسرائيلي .

المبحث الثاني

الـــــــ

كما أن حرية عقد الاجتماعات مكفولة من الناحية النظرية ، يبد أن تفسير عبارة "دواعي الأمن" تفسر تفسيراً تحكمياً يجعل بإمكان السلطات الإسرائيلية تقييد هذا الحق إلى حد بعيد ، وقت ما شاءت ، ولا يوجد أي ضمان دستوري أو قانوني لممارسة هذه الحرية[1].

المطلب الأول : الإذاعـــــــــــة والتلفـــــــــــــزيون

الإذاعة والتليفزيون :-

الإذاعة والتليفزيون هما أدق توجيه وتعبئة ، بأكثر مما هما أداتا إعلام وعرض للآراء ، والوسيلتان تابعتان لهيئة الإذاعة الإسرائيلية ، التي نشأت عام 1965م ، وقبل ذلك كانت الإذاعة مقامة بمكتب رئيس الوزراء ، والتي لم يكن التليفزيون قد ظهر بعد .

وعلى الرغم من تأثير الرأي العام ، فإن قياسات ذلكم الرأي لا تكاد تتوقف ، إذ تقوم بها الصحف ، ومعاهد بحوث الرأي العام ، التي من أشهرها معهد يوري لأبحاث الرأي العام ، ومعهد الأبحاث الاجتماعية والتطبيقية ، وتقدم هذه المعاهد المعلومات اللازمة لمتخذ القرار السياسي[2].

وهما حكوميتان ، ولكن تتولى الإشراف عليهما سلطة مستقلة لها شخصية اعتبارية كهيئة قانونية ، أنشئت عام 1965م ، ويعين رئيس الدولة أعضاءها ، وثبت الإذاعة برامج باللغة العربية ، والانجليزية ، والإسبانية ، والبرتغالية والفرنسية ، ويستخدم الإعلام الصهيوني أساليب متنوعة وعديدة وهي[3] :-

أولاً : الدعاية بالكلمة :-

---

[1]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص152 .

[2] فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص154 .

[3]. محمد مجدوب ، صدام الأصوليات ، الاعتراف الإسرائيلي من خلال التسوية ، ط1 (الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، الأمانة العامة ، مكتبة الخبرة العامة ، 1984م) .

ويعتمد الكيان الصهيوني على سياسة إغراق العام بسيل من الدعايات المكتوبة والمسموعة والمرئية ، حيث تكون وجهة النظر الصهيونية الوحيدة أمام كل الناس .

ثانياً : دعاية الحركة (الأعمال والأفعال) :-

وهي تقوم باستغلال العلاقة البشرية نتيجة الدراسة العميقة للنفس البشرية ، وعوامل العنف الكامنة فيها ، وتأخذ مسارين داخلي يطبق داخل الكيان الصهيوني ، وخارجي يطبق خارجه .

ثالثاً : الإعلام الإسرائيلي وتأثيره في اتخاد القرار :-

إذا نظرنا إلى الإعلام كقناة اتصال فهو هنا قناة أتصال رئيسية ليس داخل المجتمع الإسرائيلي فحسب ، وإنما في المجتمعات الأخرى أيضاً ، فما من قضية إلا ولعب الإعلام دوراً أساسياً ومركزياً في الوصول إلى هدفه كالدور الذي لعبه في قضية الصهيونية فالإعلام كان لزاماً للحركة الصهيونية منذ بداية مسيرتها وقد نص في برنامج عمله على[1] :-

- تنظيم يهود العالم وربطهم ببعض في مؤسسات صهيونية .
- نشر الروح القومية ، والوعي بين يهود العالم وتنميتها .
- اتخاد الخطوات اللازمة للحصول على تأييد الحكومات المختلفة من أجل

تحقيق الهدف الصهيوني (خلق وطني قومي لليهود) .

- تطوير الاستيطان اليهودي بفلسطين بطريقة منتظمة عن طريق تشجيع

الهجرة .

المطلب الثاني : الصحافـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة

---

[1]. غازي السعدي ، الإعلام الإسرائيلي ، ط1 (عمان : الأردن ، دار الجليل للدراسات والابحاث الفلسطينية ، 1987م) ، ص11-12 .

ويقصد بالصحافة اليهودية ، الصحافة التي يمتلكها اليهود ويصدرونها خصيصاً لمخاطبة اليهود أنفسهم ، وتعود ملكية أوسع الصحف اليهودية أنتشاراً وأكثرها تأثيراً على الرأي العام إلى هيئات وجمعيات وشركات وأحزاب ، وهي صحافة خاصة ، أما الصحافة العامة فتستخدم الحركة الصهيونية ، الصحافة اليهودية لتعبئة الرأي العام اليهودي ، وتجنيده في خدمة الحركة الصهيونية ، ومن هنا فالصحف التي لا تمتلكها الحركة الصهيونية ، أو تساهم فيها فيتم السيطرة عليها بواسطة المحررين والكتاب الصهاينة ، أو عن طريق وسائل الضغط والإغراء (كاستخدام الإعلانات أو حجب الإعلانات عنها) ، عن طريق حملة من رسائل القراء تشن على آراء كاتب يتعاطف مع الصهيونية واستنكارا لمن لا يتعاطف[1].

فالصحافة معظم محرريها وموجهيها من اليهود أنفسهم المنتمين للفكر الصهيوني ، والمؤمنين به ، وهنا يتضح مدى تأثير الصهيونية في توجيه الرأي العام بالوجهة التي تتلاءم ومصالحهم كشعب له مميزاته وكطائفة دينية ذات أهداف بعيدة[2].

إن حرية الصحافة في إسرائيل ، أو حرية الكلمة بوجه عام ، تُعد خرافة ووهم بسبب ما يقوم به الرقيب العسكري من حذف وحظر ، ومصادرة لحق المواطن في المعرفة بدعوى حماية أمن إسرائيل ، وحرمان العدو من المعلومات .

ولا يوجد حقيقة ، ما يحمي حرية الصحافة إن أرادت جهة الإدارة أن تصادرها ، ففي الوقت الذي لا يجود فيه دستور ، فإن معظم التشريعات التي صدرت منذ قيام الدولة تعطي لجهة الإدارة صلاحية إيقاف نشر أو إذاعة الأخبار ، ومن هذه التشريعات مرسوم أمن الدولة الذي يعطي الرقيب العسكري حق منع نشر الأخبار

---

[1]. محمد عبد الحميد ، الصحافة العسكرية في مصر يوليو 1952م – أكتوبر 1973م ، دراسة تاريخية نقدية مقارنة ، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد 53 ، 1982م) ، ص8–15 .

[2]. المصدر نفسه ، ص15 .

التي تهدد أمن إسرائيل ، أو سلامة الجمهور ، أو كانت تهدد النظام العام ، وسواء أكان النشر في الداخل أو الخارج[1].

تسيطر الصحافة المستقلة على سوق الإعلام في الدولة العبرية بشكل شبه مطلق ، فصحف "يدعوت أحرنوت" و"معاريف" و"هارتس" تحتكر سوق الصحافة المكتوبة ، مع العلم أن صحيفة "يدعوت أحرنوت" وحدها تحتكر خمسين بالمائة من التوزيع ، تليها "معاريف" ، وتأتي صحيفة "هارتس" في المرتبة الثالثة هنا يتوجب الإشارة إلى أن صحيفة "هارتس" تعتبر صحيفة صفوة ، حيث دلت استطلاعات الرأي العام والدراسات على أن الذين يحرصون على قراءة الصحيفة هم من ذوي المؤهلات العلمية والثقافية الكبيرة ، مقارنة مع الصحف اليومية الأخرى[2].

وبإسرائيل قرابة 25 جريدة يومية ، و20 أسبوعية ، وقرابة 80 دورية ، يصدر غالبيتها العظمى بالعبرية ، لكن هناك ما يصدر بالعربية ، والإنجليزية والفرنسية ، كما أن هناك ما يقرب من 40 داراً للنشر ، وهناك محطة إذاعة محلية ، وأخرى موجهة تذيع على الموجات المتوسطة والقصيرة ، والقصيرة جداً ، فأما المحلية فتذيع بالعبرية والعربية ، وأما الموجهة فتذيع بخمس عشرة لغة منها العربية ، كما أن هناك محطة إذاعة خاصة بجيش الدفاع الإسرائيلي تسمى "غالي زحال" وتذيع بالعبرية فقط على الموجة المتوسطة والموجة القصيرة جداً[3].

وأخيراً فإنه على الرغم من القيود التي يفرضه القانون الإسرائيلي على حرية التعبير والصحافة في الدولة العبرية ، ومع استنفار وسائل الإعلام الإسرائيلية كتسويق مواقف المؤسسة الحاكمة في الدولة العبرية ، إلا أن الصحافة الإسرائيلية تلعب دوراً رقابيا هاماً في النظام السياسي الإسرائيلي .

---

[1] فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص154 .

[2]. صالح النعامي ، العسكر والصحافة في إسرائيل ، ط1 (القاهرة : دار الشروق 2005م) ، ص24-25 .

[3]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص153 .

إن قيام الصحافة بهذا الدور أدى إلى إسقاط حكومات في إسرائيل فمثلاً سقوط حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق رابين في العام 1977م كان بسبب تحقيق صحافي أعده الصحافي دان مرغليت في صحيفة "هارتس" ، والذي كشف فيه أن لزوجة رابين حساباً في أحد البنوك الأمريكية ، بخلاف ما تنص عليه القوانين الإسرائيلية ، وسقوط حكومة رابين أدى إلى تولي الليكود الحكم لأول مرة في إسرائيل[1].

كما أطاحت الصحافة كذلك بأقوى السياسيين في الدولة فمثلاً أرييه درعى زعيم حركة "شاس" السابق الذي وصف بأنه أحد أقوى السياسيين الذين عرفتهم الدولة العبرية ، أطاح به تحقيق أعده الصحافي مردخايجيلات في صحيفة "يديعوت أحرنوت" وأظهر فيه تورط درعى في عمليات فساد ، وكانت النتيجة أن تولت الشرطة التحقيق بناء على ما جاء في التحقيق الصحافي ، فتمت إدانة درعى وسجنه والقضاء على مستقبله السياسي وتوجيه ضربة كبيرة لحركة "شاس" التي تعتبر قصة نجاح كبيرة في السياسة الإسرائيلية[2].

وهناك الكثير من الأمثلة التي تؤكد أن الصحافة الإسرائيلية تلعب دوراً هاماً في مراقبة الشخصيات السياسية البارزة ، إن هذا الواقع جعل للصحافة الإسرائيلية تأثيراً حقيقياً وفعالاً على الحراك السياسي الداخلي والمجتمعي في الدولة العبرية ، فالصحافة في كثير من الأحيان تحدد الأجندة السياسية والمجتمعية للدولة[3].

المبحث الثالث

جماعات الضغط أو المصالح

---

[1]. صالح النعامي ، العسكر والصحافة في إسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص141 .

[2]. المصدر نفسه ، ص141-142 .

[3]. المصدر نفسه ، ص142 .

تقدم الحياة السياسية في إسرائيل بوجود العديد من جماعات الضغط أو المصالح ، التي تستهدف التأثير على السلطة السياسية في عملية صنع القرار السياسي ، بقصد تحقيق مصالحها وأهدافها .

ففي إسرائيل توجد العديد من هذه الجماعات ، والتنظيمات والتي تمارس الضغط على صانع القرار لتأييده أو معارضتها لقرارٍ ما يخص السياسة الداخلية أو الخارجية .

وتوجد جماعات الضغط أو المصالح داخل وخارج إسرائيل ، وفي هذه الدراسة نبين بعض هذه الجماعات التي تلعب دوراً هاماً في رسم معالم السياسة الإسرائيلية ، ومن أهمها ما يلي :-

المطلب الأول : اللـــــــــــــــوبي الإسرائيـــــــــــــــلي

أولاً : معنى كلمة اللوبي[1]:-

لوبي Lobby كلمة إنجليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية ، ولذا يقال مثلا : سأقابلك في لوبي الفندق ، أي في الردهة الأمامية ، وتطلق الكلمة كذلك على الردهة الكبرى في مجلس العموم في إنجلترا ، وعلى الردهة الكبرى في مجلس الشيوخ الأمريكي ، حيث يستطيع الأعضاء أن يقابلوا الناس ، وحيث تعقد الصفقات فيها ، كما تدور فيها المناورات والمشاورات ويتم تبادل المصالح .

وقد أصبحت الكلمة تطلق على جماعات الضغط "الترجمة الشائعة للمعنى المجازي لكلمة لوبي Lobby" التي يجلس ممثلوها في الردهة الكبرى ، ويحاولون التأثير على أعضاء هيئة تشريعية ما مثل مجلس الشيوخ أو مجلس النواب .

---

[1]. اللوبي اليهودي والصهيوني ، أو جماعات الضغط الصهيونية ، شبكة المعلومات الدولية ، http://www.dorar.net/enc/adyan/321 .

ثانياً : الهيكلية التنظيمية للوبي الصهيوني :-

يرتكز اللوبي الصهيوني على مئات التنظيمات والجمعيات اليهودية المتواجدة في كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في الولايات والمدن المتواجدة فيها جاليات يهودية قوية ، وتغطي هذه التنظيمات مجمل أوجه الحياة الاقتصادية والحياة العامة ، كما يرتكز هذا اللوبي على هيئات ومواقع عديدة غير يهودية ، ولكنها مؤيدة لإسرائيل ، وذلك لأسباب سياسية ودينية وفكرية .

ثالثا : اللوبي اليهودي والصهيوني : الأطروحة الشائعة :-

Jewish and Zionist Lobby : The Dominant Hypoyhesis

في يد من يمثلون مصالح الدولة الإسرائيلية ، ولا يستطيع أي دارس أن ينكر قوة اللوبي الذاتية التي يمكن تلخيص مصادرها فيما يلي[1]:-

1. يستند اللوبي اليهودي والصهيوني إلى قاعدة واسعة من الناخبين من أعضاء

الجماعة اليهودية .

2. توجد بين هؤلاء الناخبين نسبة عالية من الأثرياء ، يقدر أنهم يتبرعون بأكثر

من نصف مجموع الهبات الكبرى للحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي إضافة إلى مبالغ ضخمة لحملات الحزب الجمهوري .

3. من أسباب قوة اللوبي اليهودي والصهيوني ارتفاع المستوى التعليمي لأعضاء

الجماعات اليهودية .

4. الجماعة اليهودية جماعة منظمة لدرجة كبيرة ، وهذا يجعلها قادرة على

---

[1]. اللوبي اليهودي والصهيوني ، شبكة المعلومات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

مضاعفة قوتها ، وزيادة نفودها لدرجة لا تتناسب مع أعداد أعضائها .

رابعاً : اللجنة الإسرائيلية – الأمريكية (إيباك)[1]:-

كانت أولويتها في اللوبي مجرد زيادة المساعدة الأمريكية لإسرائيل ثم اتسع دورها ليشمل دورها الدعاية ضد أيِّ صفقة من السلاح مع الدول العربية ، والضغط على الكونغرس لتأييد أي قرار يتعلق بمصلحة إسرائيل ، فإيباك لم تعد مجرد أبرز وأهم أذرع اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة فحسب ، بل أصبحت توصف بأنها دولة داخل دولة بعد أن سيطرت على النظام السياسي الأمريكي ، عن طريق دفع شخصيات يهودية وغيرهم إلى مواقع صنع القرار داخل الولايات المتحدة ، وداخل الكونغرس بالذات .

حيث أصبحت هذه المنظمة تمتلك القدرة على التحكم في مجريات الحياة السياسية في أمريكا بما يخدم توجهاتها وأهدافها ، ومصالح الدولة العبرية ، فمنظمة إيباك كما يرى معظم المحللين أصبحت تلعب دوراً مهدداً ومسيطراً داخل الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني : الحركـــــــــــــة الصهيونيـــــــــة

أولاً : الهدف الايديولوجي للحركة الصهيونية :-

إن الهدف الايديولوجي الأساسي الذي ترتكز عليه الصهيونية فهي تعكس أيديولوجيتها الخاصة عبر الأحزاب التي تشكل أداة رئيسية في السيطرة على النظام السياسي بإسرائيل وخارجها حتى المعارضة منها ، إن الصهيونية تعتمد في وسائلها على اكتساب الرأي العام الإسرائيلي أكثر من اعتمادها على فرض سياسة الرأي الغالب في تلك اللحظة ، فالأيديولوجية المتبعة من قبلها هي ايديولوجية أحزابها ، وهي الوسيلة الفكرية التي بواسطتها تسيطر جماعة على الواقع من حولها وتسعى إلى تشكيله من جديد .

---

[1]. عبد المنعم علي الشيباني ، الانتخابات الأمريكية ، ودور جماعات الضغط ، دراسة منظمة إيباك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس ، 2009م ، ص241

من هنا نلاحظ بأن أغلب القادة السياسيين في أساسهم ينتمون إلى الفكر الصهيوني ، رغم اختلاف انتماءاتهم الحزبية وبالتالي فإنهم سيعيدون الفكر ، ويحققون رؤاه ، وهذه الأهداف مصاغة في إطار الايديولوجية الصهيونية[1].

ثانياً : تأثير الحركة على باقي جماعات الضغط أو المصالح :-

إن جمـــــــــاعات الضغط والمصالح تتمثل في النقابات بأنواعها وكذلك الهستروت ، والعسكريين ، والمنظمات والوكالة اليهودية ، وأخيراً حركات السلام ، وهي قوى غير رسمية فهي لا تعتبر من مؤسسات الدولة الرسمية ، ولكن دورها يعد فاعلا في الحياة السياسية ، وذلك بمشاركة المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار السياسي على مستوى مجتمعها من خلال هذه المؤسسات تكمن السيطرة الصهيونية ، وذلك بعد وسائل تتخذها للتأثير بالمجتمع من داخل هذه المؤسسات الاجتماعية كالتعليم ، حيث تستهدف زرع الأفكار العنصرية والاستيطانية والتوسعية في عقول الطلاب من خلال المواد الدينية والتاريخ والآداب ، والتدريب العسكري ، فالصهيونية تتخذ أشكالاً عدة في سبيل الوصول إلى مرادها[2].

ثالثاً : الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة :-

1. الاتحاد الصهيوني الأمريكي :-

هو المظلة التنظيمية التي تضم كل المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة ، وقد تم تأسيسه عام 1970م بناءً على قرار صادر عن المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين في عام 1968م يدعو إلى تقوية الحركة الصهيونية من خلال إنشاء منظمات أو اتحادات صهيونية قطرية في جميع بلاد العالم .

ويساند الاتحاد الصهيوني الأمريكي المجهودات الصهيونية في ميادين الشؤون الطائفية والعامة والتعليم والشباب والهجرة إلى إسرائيل ويعمل على تنمية الاهتمام بما يسمى الثقافة اليهودية بين أعضاء الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة ،

---

[1]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص23 .

[2]. عز الدين جلال ، وآخرون ، حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها ، إسرائيل في مفترق الطرق ، 2003م ، ص106-111 .

وعلى تعزيز التزامهم بالأهداف الصهيونية ، كما يعمل الاتحاد على التوجه إلى المجتمع الأمريكي غير اليهودي للدعاية لإسرائيل ، وتأكيد تطابق المصالح الأمريكية والإسرائيلية ، والرد بشكل فعال على النقد إليها ، وأخيراً توجيه أعضائه من خلال الحملات الإعلامية فيما يتعلق بالقضايا التي تمس إسرائيل أو الصهيونية[1].

2. المنظمة الصهيونية الأمريكية :-

ساعدت هذه المنظمة في تأسيس دولة إسرائيل ، ويتحدد دورها الآن في الدفاع عن إسرائيل ، وتتبنى هذه المنظمة سياسات تحالف الليكود الإسرائيلي ، وتتمسك بالسياسة الإسرائيلية الرسمية ، ويتركز نشاطها الآن في جباية الأموال لإسرائيل والدعاية لها والضغط من أجلها في الولايات المتحدة[2].

وأخيراً في مجال الدعاية والتأثير على الرأي العام الأمريكي ، فإن اللوبي الصهيوني بالمعنى المحدد للكلمة ، وبالمعنى العام ، نجح في جعله موالياً لإسرائيل بصورة عامة وهذا النجاح لا يرجع فقط إلى الدعاية المنظمة والمؤتمرات ، وإنما يرجع أيضاً لقدرة اللوبي الصهيوني على عقد تحالفات دائمة مع جماعات المصالح الأخرى ، مثل العمال والمرأة والمنظمات الدينية ، وتلك التي تمثل الأقليات الأخرى ، وجمعيات حقوق الإنسان ، واستخدام هذه الجماعات للتأثير على الرأي العام والكونغرس ، ولا يعمل اللوبي الصهيوني بالمعنى العام الشائع بشكل مستقل عن الحركة الصهيونية ، وإنما ينسق معها وعندما يثار موضوع مهم ، فإن قادة مؤتمر الرؤساء ولجنة الشؤون العامة يحتفظون باتصال وثيق مع العاملين في السفارة الإسرائيلية في واشنطن ومع المستويات العليا في الحكومة الإسرائيلية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن كلتا المنظمتين لديها القدرة على تنسيق أنشطتها مع الجماعات الصهيونية على المستوى العالمي من خلال المنظمة الصهيونية .

---

[1]. أحمد لبن ، الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة ، 3 مارس 2014م ، ص2 ، أنظر : في ذلك شبكة المعلومات الدولية http://almomenoon1.owno.com1t4315-topic .

[2]. أحمد لبن ، مصدر سبق ذكره ، ص5 .

الفصل الرابع

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية

المبحث الأول : القرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1967م

المبحث الثاني : القرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1973م

المبحث الثالث : القرار السياسي الإسرائيلي الخاص باتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية عام (1979 – 1977م)

عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل

تُعد عملية صنع القرار السياسي على درجة كبيرة من التعقيد والتداخل والتشعب ، إذ تؤثر عليها العوامل الشخصية والنفسية والثقافية للمشاركين فيها ، فضلاً عن البيئة الاجتماعية التي خرجوا منها .

وعلى الصعيد المحلي تؤثر عليها تفاعلات قوى الضغط والمساندة في المجتمع ، ومدى توفر المعلومات ، وصحة وسرعة تحليلها وتفسيرها ، أما على الصعيد الدولي فتؤثر البيئة الدولية ، ومدى تفاعل وتوازن القوى الدولية ، وإدراك صناع القرار لقدرات الدولة ووزنها ، والقوى الدولية المضافة لقوة الدولة من خلال التحالفات الإستراتيجية ، ولما كان القرار السياسي أداة من أهم أدوات تحقيق التوازن داخل النظام السياسي ، وإذا كانت السياسة الداخلية والسياسة الخارجية كل

منهما امتدادٌ للأخرى تؤثر فيها وتتأثر بها فإن كلاً من قرار السياسة الداخلية وقرار السياسة الخارجية يخضع لنفس المعايير ، بل ويكاد يصنع بنفس الأسلوب .

وعلى الرغم من انطباق هذه المبادئ العامة على أسلوب صنع القرار السياسي في إسرائيل ، فإن لهذه الدولة خصوصية تتمثل في أن القرار السياسي هو "قرار أمني" في المقام الأول ، فإذا عرفنا أن القرار السياسي هو خاتمة لتقابل مجموعة لا حصر لها من المتغيرات ، وبغض النظر عن جميع الاستفهامات أو التجريدات القطرية ، ودون أن يعني ذلك نوعاً من الحكم المسبق على حقيقة الوجود السياسي الإسرائيلي نستطيع أن نميز بين المتغيرات التي تتحكم في صنع القرار السياسي في المجتمع الإسرائيلي هي ثلاثة مجموعات من المتغيرات[1] :-

1. مجموعة تمثل المتغيرات الأصلية أي تلك التي تساهم بطريقة مباشرة في تشكيل القرار السياسي وصياغته .

2. مجموعة من المتغيرات نستطيع أن نصفها بأنها القوى المساندة أي بعبارة أخرى تلك القوى الباطنة التي تُمون المؤسسات أو العناصر التي تقوم بصياغة القرار بالطاقة والقدرة على المبادرة .

3. مجموعة من المتغيرات التي نستطيع أن نصفها بأنها القوى الضاغطة المانعة ، أي أنها لا تساهم في اتخاذ القرار ، وهي لا تمنع من اتخاذ القرار ولكنها تستطيع أن تقف عقبة في تنفيذ القرار في لحظة معينة .

صنع القرار السياسي في إسرائيل :-

يصعب تصور أن تقوم – أية حكومة – بصنع قرار سياسي من فراغ ، فلا بد أن يكون هناك حاجة ملحة لاتخاذ قرار ، حتى يتم صنعه واتخاذه ، ثم وضعه موضع التنفيذ ، تحقيقاً لهدف محددٍ وهذا لا يتعارض وقيام النظام السياسي بالتوقع

---

[1]. حامد عبد الله ربيع ، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص407 ، 408 .

، والتخطيط ، ووضع البدائل مسبقاً ، أو حتى تهيئة الظروف كي يصبح هناك ضرورة لاتخاذ قرار بعينه ، مرغوب فيه في توقيت اتخاذه[1] .

مراحل صنع القرار السياسي :-

تمر عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل بثلاث مراحل أساسية هي[2]:-

1. مرحلة الإعداد للقرار : وتشمل هذه المرحلة عملية اكتشاف الحاجة لصنع القرار ، وتحديد الأهداف المطلوبة والمتغيرات ، وتحديد البدائل ودراستها من قبل المختصين .

وترتبط هذه المرحلة في إسرائيل بدور جهاز المخابرات بشكل أساسي في القرارات الأمنية ، بالإضافة لدور مجموعة الخبراء والتكنوقراط .

2. مرحلة اتخاذ وصنع القرار وتمثل عملية اختيار بديل معين وتفضيله على البدائل والسياسات المطروحة بعد دراسة كافة البدائل .

وترتبط هذه المرحلة في صنع القرار الإسرائيلي بمجموعة من مراكز القوى وعلى رأسهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع ، ورئاسة المؤسسة العسكرية ، واللجنة الوزارية للأمن ولجنة الأمن والخارجية في الكنسيت .

3. مرحلة التنفيذ والمتابعة : وتبدأ هذه المرحلة مبكراً من خلال التحكم في توقيت القرار ثم عملية انتقال القرار إلى الأجهزة التنفيذية المسئولة عن تنفيذه وضمان المساندة والدعم له ، والنتائج المترتبة على اتخاذ القرار .

وترتبط هذه المرحلة بمجموعة من القوى العاملة خلال هذه المرحلة والتي تكمل بعضها بعضاً من حيث تأثيرها على سير القرار وهي[1]:-

---

[1] فوزي محمد طايل ، النظام السياسي في إسرائيل ، ط2 (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992م) ، ص234 ، 235 .

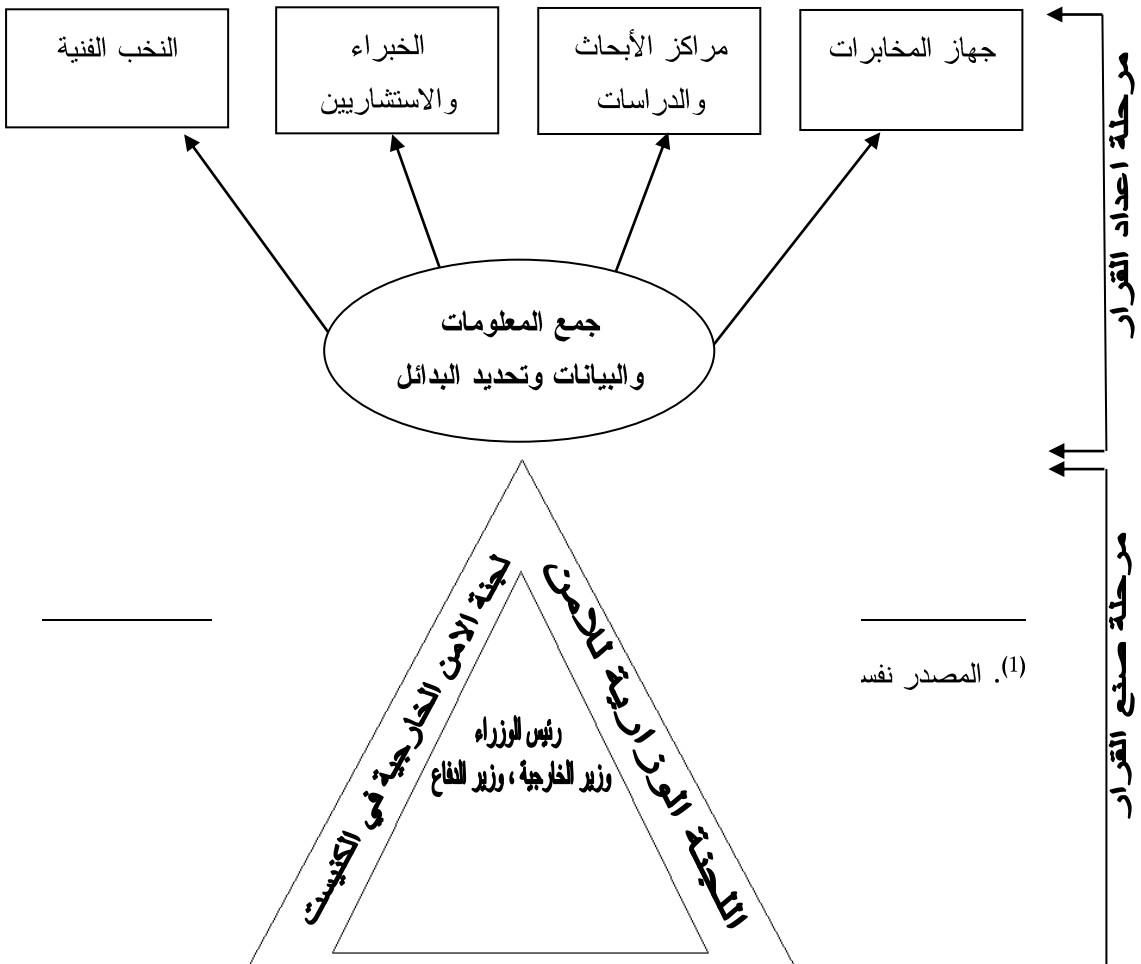
[2] نظام بركات ، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل ، ط1 (عمان : دار الجليل للنشر ، 1983م) ، ص160 .

أ. القوى الكابتة أو المانعة : ومثال ذلك الدور الذي تقوم به مراكز القوى المعارضة في إسرائيل ، والرأي العام .

ب. القوى المساندة : مثال ذلك دور المؤسسات غير الرسمية المؤيدة للحكومة مثل الهستدروت ، والبيروقراطية الحزبية للائتلاف الحكومي .

جـ. القوى المنفذة للقرار : وتشمل مجموعة التكنوقراط بالوزارات المعنية سواء في المجال السياسي أو العسكري أو الاقتصادي وغيرها من ذات العلاقة .

ومما سبق يمكن تصور نموذج لصنع القرار السياسي في إسرائيل كما في الشكل رقم (3) :-[1]



[1]. المصدر نفس

(1) . نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص161

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل لثلاثة قرارات متعلقة بالسياسة الخارجية الإسرائيلية ، وذلك في ثلاث مباحث رئيسة وهي كما يلي :-

المبحث الأول

القرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1967م

بدأت هذه الأزمة من يوم 7 ابريل 1967م واستمرت حتى 16 مايو ، وكانت بداية تصعيد الموقف إسقاط ست طائرات ميج سورية فوق مرتفعات الجولان ، التي أقامت لها القوات الجوية الإسرائيلية كميناً ، وفي نفس اليوم اتخذت الوزارة الإسرائيلية قرارها بالاستعداد لشن غارة انتقامية محدودة .

اجتمع "ليفي إشكول" رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، مع "اسحاق رابين" رئيس الأركان العامة يوم 15 مايو ، وكان القرار هو رفع درجة استعداد القوات الإسرائيلية العاملة ، توجيه بعضها إلى الجبهة المصرية ، وفي اجتماع أخر بين رئيس الوزراء ورئيس الأركان يوم 16 مايو كان القرار هو التعبئة الفورية لقدر محدود من قوات الاحتياط .

وسيتم التركيز في هذا القرار السياسي الإسرائيلي بدراسة وتحليل جوانب هذا القرار من حيث الآتي :-

المطلب الأول : البيئة العامة والظروف الموضوعية للقرار

عند دراسة وتحليل أي قرار سياسي لابد من معرفة المتغيرات العامة والموضوعية التي تؤثر في عملية صنع واتخاذ القرار ، ونظرة صانعي القرارات لها ، وعند دراستنا للقرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1967م يتم تحليل وتفسير البيئة العامة والظروف الموضوعية لذلك القرار والتي تشمل الآتي :-

أولا : الوضع السياسي :-

يمكن وصف الحياة السياسية في إسرائيل وخاصة في مرحلة ما قبل حرب 1967م ، بأنها تميزت باستقرار المؤسسات السياسية وغياب أي تحد حقيقي داخلي لشرعية الدولة وسلطتها ، وساد نوع من الاستقرار الحكومي رغم حداثة الكيان الإسرائيلي ، كما تميزت هذه المرحلة بتأكيد سيطرة الأحزاب على الحياة السياسية ، وساعد الخطر الخارجي في تكتل القوى السياسية والأحزاب ، وخلق لديها مرونة للتكتل والانسجام بحيث أكدت طبيعة النظام الإسرائيلي في تلك المرحلة مبدأ وجود الحكومة الائتلافية وعجز أي من الأحزاب عن تشكيل الحكومة بمفرده[1].

ثانياً : الوضع الجغرافي :-

---

[1]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص162 ، 163 .

كان وضع إسرائيل الجغرافي الفريد عنصراً من أهم العناصر في الإستراتيجية والنفسية في حرب 1967م ، وكان واضحاً من مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة في الأصل أن إسرائيل لا يمكنها الدفاع عن نفسها بالصورة الكلاسيكية ، وحين كتب موشه دايان عن القضية قبل حملة سيناء عبر عن ذلك بوضوح إذ قال[1]:-

"إن ثلاثة أرباع شعب إسرائيل يسكن في السهل الساحلي الممتد من الشمال من حيفا ، والى الجنوب من تل أبيب ، ويبلغ معدل اتساع هذه المنطقة الكثيفة بالسكان ما لا يزيد عن أثنى عشر ميلاً بين البحر المتوسط والحد الأردني ، كما أن مقر القيادة الإسرائيلية العامة في السهل الساحلي يقع ضمن مرمى البصر الواضح من التلال التي تميز الحد الأردني ، ثم أن طرق البلاد وخطوطها الحديدية الرئيسية معرضة لغارات سهلة وسريعة ، وهكذا فإن عبارة "سلامة الحدود" لا معنى لها في إطار جغرافية إسرائيل ، البلاد كلها حد ، ثم إن انتظام الحياة القومية كله يتأثر بأي نشاط معادي من أرض الدول المجاورة" .

ثالثاً : الوضع الاقتصادي[2]:-

إن النمو الاقتصادي الضخم الذي عرفته إسرائيل في عام 1964م ، انخفض بحدة في أواخر تلك السنة بسبب انتهاج سياسة اقتصادية جديدة ، أي اعتماد سياسة نقدية ومالية هادفة لأحداث إبطاء مصطنع في اقتصاد إسرائيل .

فإذا عرفنا أن الإنتاج القومي الإسرائيلي الإجمالي كان ينمو بمعدل 11.4% بين عام 1950م وفي عام 1965م ، فإنه قد انخفض إلى 7% عام 1965م ثم انخفض إلى نحو 1% عام 1966م .

---

[1]. أبراهام وغنر ، القرار الإسرائيلي ، دراسة للقرار الإسرائيلي في حربي 1967 ، 1973م ، ط1 (بيروت : دار القدس ، 1978م) ، ص52 – 63 .

[2]. أبراهام وغنر ، القرار الإسرائيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص67 .

ومع أن التزايد في الإنتاج القومي الإجمالي تسارع عام 1967م ، بحيث ارتفع مجدداً إلى 7% تقريباً في العام نفسه ، فإن تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة على صانعي القرارات الإسرائيليين ، وعلى الشعب كان حاسماً ، وبارتفاع عدد العاملين عن العمل من 40000 إلى 100000 ، ازداد الضغط الشعبي الشديد على حكومة كانت شعبيتها تتضاءل بصورة متزايدة ، وبوجه عام كان الشعب يزداد استياء مع تطور الأحداث ، ويزداد انتقاداً بصورة عامة لتدابير حكومة اشكول في جميع المجالات .

رابعاً : الوضع العسكري :-

يصعب التصديق بوجود شعب في العصور الحديثة أشد إحساساً من الإسرائيليين من الإسرائيلي على سباق التسلح ، وذلك من أجل بقائها ، ومنافسة لجيرانها العرب مجتمعين ، ولذلك ارتفعت نفقات إسرائيل الدفاعية خمس مرات فيما بين 1950 ، 1966م ، وخير دليل على سباق إسرائيل على التسلح ، صفقة الأسلحة السرية بينها وبين ألمانيا ، والتي بموجبها كان على ألمانيا أن تعطي إسرائيل أسلحة مجانية من 1959م إلى عام 1964م ، وبقيت الصفقة التي عقدها بيريز وبن غوريون باسم إسرائيل سرية إلى تسرب خبرها عام 1965م مما أدى إلى أزمات في إسرائيل ، والدول العربية .

كانت الأسلحة من ألمانيا الغربية إلى إسرائيل تمثل بالنسبة للعرب قفزة لإسرائيل من حيث الكمية مما سبب تخوفاً كبيراً .

وكان العنصر الثاني الذي أسهم في إقلاق العرب نوعياً في طبيعته ، إذ أنه تركز حول جهل الوضع بالنسبة لقدرة إسرائيل الذرية[1].

أما بالنسبة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية ، فيبدو أن المتحكم الأساسي فيها هو الرقعة الجغرافية الضيقة ، إذ عندما كانت إسرائيل في موقف عسكري ضعيف حتى 4 يونيو 1967م ، حيث كانت المدافع الأردنية تهدد قلب إسرائيل ، وكان السوريون يسيطرون على هضبة الجولان ويهددون المستعمرات الإسرائيلية

---

[1]. أبراهام وغنر ، مصدر سبق ذكره ، ص63 – 65 .

الشمالية ، والطائرات المصرية لم تكن تبعد إلا دقائق معدودة عن أهدافها من قواعدها في سيناء ، بينما كل ذلك كان قائماً فإن الإسرائيليين تبنّوا إستراتيجية الضربة الوقائية ، وذلك لضمان عدم التعرض لهجوم مفاجئ يهدد وجود دولتهم ، وهذا ما قاموا به فعلاً في هجومهم يوم 5 يونيو 1967م[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن الإسرائيليين وضعوا أمامهم عدة مواقف واحتمالات ، واعتبروا أن تجاوز احدها أو مجموعة منها سببٌ من أسباب الحرب ، ومن بين تلك المواقف والاحتمالات ، قيام تحالف عسكري بين كل من سوريا ومصر على وجه الخصوص ، أو أن تقوم احدهما أو كلاهما بحشد قواتها على الحدود ، كذلك فإن الإسرائيليين ، يعتبرون أن إغلاق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية عملٌ من أعمال الحرب ، كما أنهم ينظرون إلى أية محاولة وحدوية قد تقوم بين الأردن وسوريا على أنها محاولة لتطويق إسرائيل في سبيل القضاء عليها .

والإسرائيليون حسّاسون جداً له لموضوع توازن القوى في المنطقة ، وخاصة بينهم وبين العرب ، وتبدو هذه الحساسية في مراقبتهم الشديدة للتسلح العربي ، سواء هذا التسلح في دولة عربية مجاورة أو بعيدة ، وهم مستعدون لشن حرب وقائية إذا ما شعروا أن التوازن قد يتغير لصالح العرب[2].

ومن خلال هذا الوضع العسكري الذي كانت عليه إسرائيل ، رأت عدداً من الايجابيات التي تعطيها البادرة على شن حرب وقائية رادعة من أولى هذه الايجابيات شبكة التجسس الإسرائيلية التي كانت توصف على أنها الأفضل في العالم ، لما تقوم به من دور تحذيري في وقت مبكر لصانعي القرارات الإسرائيليين .

والأمر الايجابي الثاني هو التخطيط والخبرة بالنسبة لما يسميه الإسرائيليون بعملية حرب اعتراضية رادعة ، أو ما يدعونه بالضربة الوقائية الرادعة .

---

[1]. سالم حسين البرناوي ، التوازن العربي – الإسرائيلي 1975– 19854م ، ط1 (بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1990م) ، ص20 .

[2]. سالم حسين البرناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص20 ، 21 .

ومن الايجابيات العسكرية الأخرى ، خطوط المواصلات الإسرائيلية الداخلية ، ثم القدرة على تعبئة جيشها من المواطنين بسرعة ، يضاف إلى ذلك أن الإسرائيليين اعتمدوا التدريب المتفوق والمعنويات المتفرقة للتعويض عن عدد من الفروقات الأخرى

خامساً : الظروف الدولية والخارجية :-

تميزت مرحلة ما قبل حرب 1967م بتأكيد نظام الاستقطاب الثنائي في أزمة الصراع العربي الإسرائيلي ، والانحياز الكامل لأطراف النزاع[1].

الجانب الإسرائيلي مع المعسكر الغربي بما فيها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، والجانب العربي وبخاصة أطراف النزاع الرئيسية سوريا ومصر مع الاتحاد السوفييتي (السابق) وبشكل أقل مع الصين ، وامتازت هذه الفترة في الوقت نفسه بتزايد دور دول عدم الانحياز في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن كانت مشاركتها لا تزال ضعيفة ، وبالمقابل كانت نظرة إسرائيل للأمم المتحدة نظرة شك وعدم ثقة نتيجة الإدانات المتكررة من هذه المنظمة الدولية للاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية والسورية .

المطلب الثاني : مجموعة صانعي القرار ، واهم نتائج ذلك القرار

تمثل عملية صنع القرار في جميع الحالات نتيجة عن عمل مجموعة من الأشخاص ، سواء كانت هذه المجموعة تتخذ وضعاً رسمياً أم أنها تمثل قوى حقيقة بغض النظر عن موقعها في السلطة ، وتعد عملية تحديد وحدة صنع القرار السياسي من أهم مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية ، فاشتراك مجموعة معينة في اتخاذ القرار السياسي وتشكيلها لماكنة السياسة الخارجية لدولة ما لا يعني بالضرورة مساهمة جميع أفراد هذه المجموعة بنفس المستوى في اتخاذ القرار مع أن مجموعة اتخاذ القرار الرسمية تبقى مسئولة دوماً عنه .

أولا : مجموعة صانعي قرار حرب 1967م :-

---

(1). نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص163 ، 164 .

تشكلت مجموعة صانعي القرار في أربعة مجموعات فرعية[1]:-

مجلس الوزراء (وحدة القلب في اتخاذ القرار) ، وكانت مكونة من ثمانية عشر وزيـــــراً ، هم أعضـــــاء الـــــوزارة الائتلافيـــــة المشكلـــــة في 12 ينايـــــر 1966م مـــــن خمسة أحزاب ، أما المجموعة الفرعية الثانية فقد كانت الساسة من خارج الوزارة ، والثالثة قوامـــــها عدد من النخبة البيروقراطية (فنيون – خبراء) ، والمجموعة الرابعة كانت نخبة من العسكـــــريين (رئيس الاستخبارات العسكرية – رئيس العمليات – رئيس الأركان العامة) .

اتصفت الفترة التي سبقت حرب 1967م بنوع من الاستقرار في القيادة الإسرائيلية والاتجاه نحو الجماعية في اتخاذ القرارات ، وكان ليفي أشكول خلال هذه الفترة يمثل قمة هموم السلطة باعتباره زعيماً لحزب الماباي ورئيساً للحكومة الإسرائيلية[2].

واعتمـــد لـــيفي أشكول على مجموعـــــة من الـــوزراء من حـــزب الماباي على رأســـــهم غولدامائيروبنحاسسابير ، واعتمد في الوقت نفسه على يغئال آلون نائب رئيس الوزراء واسحاق رابين رئيس الأركان لتغطية عجزه في المجال العسكري ، وشكلت هذه المجموعة وحدة اتخاذ القرارات في بداية سنة 1967ف .

ولكن حينما تأزمت الأوضاع في بداية شهر مايو سنة 1967ف بدأت الأنظار تتجه نحو إدخال عناصر جديدة إلى القيادة الإسرائيلية وضرورة توسيع وحدة اتخاذ القرار بتوسيع الحكومة وتشكيل حكومة ائتلاف وطني أو بتوسيع اللجنة الوزارية للأمن[3].

---

[1]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكر ، ص240 .

[2]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص164 .

[3]. المصدر نفسه ، ص164 .

وبحدوث هذا التأزم داخل مجموعة صانعي القرارات بحيث عجزوا عن اتخاذ أي قرار ، واجه أشكول وضعاً عسكرياً قلقاً وتدهوراً سريعاً في ثقة الرأي العام ، ولما بدا له أن ساعده العسكري الأيمن الجنرال رابين يتردد ، اضطر أشكول إلى القيام بتعديلات هامة في مجموعته ، معيداً دايان إلى مركز بارز ، وقد عبر دايان عن ذلك بقوله آنذاك "أن إدخالي إلى الحكومة الإسرائيلية كلف ثمانين ألف جندي مصري"[1].

اتخذ رئيس الوزراء ليفي أشكول في 30 مايو 1967م قراره بعد مشاورات مع أعضاء الوزارة ، ومع آخرين من خارجها ، وقرر إرسال الجنرال مئير أميت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإبلاغها بالقرار وتأكيد موقفها ، قبل عقد العزم نهائياً على الدخول في الحرب .

وقد كانت نصيحة اجتماع يوم30 مايو لرئيس الوزراء أن يشكل وزارة موسعة تعبر عن الوحدة الوطنية ، كي تتحمل مسئولية تنفيذ القرار[2].

وكانت مهمة الوزارة الجديدة وضع القرار الذي تم التوصل إليه يوم 30 مايو وذلك بالقيام بهجوم واسع النطاق يوم الخامس من يونيو ، ووضعت موضع التنفيذ ، وتم إبلاغ كلٍّ من الرئيس الأمريكي جونسون ، والرئيس الفرنسي ديغول بالقرار الإسرائيلي .

وكان القرار النهائي الذي اتخذه ليفي أشكول هو المبادأة والعمل فوراً على تنفيذ القرار[3].

ثانياً : البيئة النفسية لدى صانعي القرار :-

---

[1]. أبراهام وغنر ، مصدر سبق ذكره ، ص73 .

[2]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص242 ، 243 .

[3]. المصدر نفسه ، ص243 .

ساد جو نفسي من الخوف بسبب عدم مشاركة دولة كبرى كما حدث عام 1956م ، بيد أن الميل إلى اتخاذ المخاطرة المحسوبة جعل "أللون" و"غولدامائير" يعضدان فكرة أن تعيش إسرائيل أو تبيد .

وبينما كان البعض يرى علامات الهلاك ، فإن الجنرال اسحاق رابين رئيس الأركان رأى أنه يمكن تحقيق المفاجأة لاستحالة أن ينسق العرب مع بعضهم البعض لتوجيه ضربة إلى إسرائيل .

وعلى الجانب الأخر اعتمد الإسرائيليون كثيراً على دراساتهم الدقيقة لسلوك القيادة السياسية والعسكرية المصرية ، وعلى ظروفها النفسية ، وردود أفعالها المعتادة في الأزمات ، وقد أفادت إسرائيل من تصرفات القيادة المصرية خلال أزمة عام 1956م وأزمة فبراير 1960م .

ثالثاً : أهم نتائج القرار الإسرائيلي في حرب 1967م :-

مثلت حرب يونيو 1967م خطأً فاصلاً في حياة المجتمع الإسرائيلي والمنطقة ككل ، وتركـــــــــت مجموعة من الآثار والنتائج على الصعيد الداخلي والدولي ، ولكن الذي سنشـــــــير إلى بعض النتائـــــج على الصعـــــيد الداخلي والتي كان من أهمها ما يلي[1] :-

1. ساد الحياة السياسية نوع من الاستقرار وانطفأت حدة الخلافات الأيديولوجية .

2. تأكدت المواقف المتشددة والميل لليمين بازدياد نفوذ القوى الدينية .

3. أثرت الحرب في نقل مركز الثقل في الحياء السياسية إلي الشئون الخارجية والأمن

4. زادت شعبية زعماء إسرائيل ، وحصل مخططو السياسة الخارجية في إسرائيل وصانعو القرارات علي التأييد السياسي بأكثر من 80% وأصبحوا ثميلون قيادات قومية وينظر لهم بنوع من الاحترام والتقدير.

---

[1]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص166 .

أيضا كانت حرب حزيران 1967ف بمثابة الحد الفاصل في تاريخ إسرائيل ، والتي كان من أبرز نتائجها ما يلي[1]:-

1. التغير الجذري الذي حققته في وضع إسرائيل الأمني ، فقد حققت لها الأراضي الإضافية التي استولت عليها من الشرق والشمال والجنوب .

2.إضافة إلي ذلك أبعدت مناطقها ذات الكثافة السكانية عن أمكنة تواجد الجيوش العربية .

3. أسفر هذا التغير في وضع إسرائيل الأمني عن مضاعفات عسكرية وسياسية ونفسية مهمة :-

أ. فعلي الصعيد العسكري ، تحررت إسرائيل من ضرورة كانت قد أصبحت تقليدية ، القيام بحرب وقائية أو المبادرة بالهجوم في حال حدوث أزمة .

ب. أما علي الصعيد السياسي ، فلأول مرة تحصل إسرائيل علي ما يتيح لها المساومة لانتزاع اعتراف العرب بها والتفاوض علي إنهاء النزاع .

جـــ. أما من الناحية النفسية فقد أعطي إسرائيل شعوراً بالغبطة والنشوة والحيوية في تحقيق إعقاب نصر لم تكن إسرائيل تحلم به قبل نشوب الحرب .

المبحث الثاني

القرار السياسي الإسرائيلي في حرب 1973م

---

[1]. صموئيل روبرتز ، الصقور والحمائم في الكيان الصهيوني ، "الأحزاب والصهيونية والسياسية" ، ط1 (بيروت ، دار الحمراء للطباعة والنشر ، 1992ف) ، ص38-39 .

تولت أزمة أكتوبر 1973م عم النتائج التي أسفرت عنها أزمة يونيو 1967م ، فمن الجانب الإسرائيلي أدت (حرب الاستنزاف) التي بدأتها مصر في شهر مارس 1969م ، وقبول الحكومة الإسرائيلية لمبادرة (روجرز) في شهر أغسطس 1970م ، إلي انحلال حكومة الوحدة الوطنية[1] .

تعتبر أن هذه الأزمة قد بدأت مشابهة تماما لازمة عام1967م ، ففي 13سبتمبر 1973م حدثت معركة جوية بين سوريا وإسرائيل أدت إلي سقوط ثلاث عشرة طائرة سورية وواحدة إسرائيلية ، بسبب كمين نصبته القوات الجوية الإسرائيلية ، فادي هذا حسب وجهة النظر الإسرائيلية إلي زيادة ضغط التهديد القادم من الجبهة الشمالية ، وبدت المؤشرات تدل علي قرب حدوث أزمة .

في كانون الثاني 1973م قامت مصر، ثم سوريا من بعدها إلي درجة أدني ، بسلسلة من التعبئة والمناورات في منطقة الضفة الغربية من القناة وفي مرتفعات الجولات .

وكانت تلك المناورات مرفقة بسلسلة من التهديدات من قبل مصر بتحرير سيناء المحتلة ، وكانت إسرائيل تري تلك التحركات هادفة إلي إضعاف الاقتصاد والمعنويات فيها[2].

وسيتم في هذا القرار الإسرائيلي تحليل جوانب ومضمون البيئة العامة التي ثم في إطارها اتخاذ وصنع القرار، كما يتم التطرق إلي معرفة مجموعة صانعي القرار، والنتائج التي ترتبت علي اتخاذ هذا القرار علي الصعيدين المحلي والدولي .

المطلب الأول : البيئة العامة والظروف الموضوعية للقرار

---

[1]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص245 .

[2]. المصدر نفسه ، ص246 .

تمثل أهم المتغيرات العامة والظروف الموضوعية للقرار الإسرائيلي في أكتوبر 1973م إلي الآثار والنتائج التي تركتها حرب يونيو1967م علي كافة الأصعدة الداخلية والدولية ، والتي علي رأسها رأي صانع القرار الإسرائيلي اتخاذ قرار الحرب في أكتوبر 1973م ، وتشمل أهم هذه المتغيرات والظروف الموضوعية عند دراسة هذا القرار ما يلي :-

أولا: الوضع السياسي :-

من ناحية النظام السياسي والحزبي كان حزب العمل لا يزال يسيطر علي الحكومة الائتلافية في إسرائيل خاصة بعد خروج المعارضة اليمينية من الحكومة سنة 1970م اثر مبادرة روجرز في المنطقة ، وادي ذلك إلي ضعف وتقهقر المعارضة اليمينية ، واستقرار الحكومات الإسرائيلية والتي كانت تتمتع بأغلبية بسيطة في الكنيست ، ولكنها استطاعت المحافظة علي هذه الأغلبية وتدعمها من خلال النظام الائتلافي[1] .

اشتد القلق في إسرائيل حين أعلن الرئيس المصري أنور السادات أن عام 1971م هو عام الحسم ، ولكن بانقضاء العام وبعدم وقوع أي هجوم قوي الاعتقاد في إسرائيل بعدم احتمال وقوع الحرب .

ولما انقضت سنة 1972م هادئة نسبياً بدأ قلق إسرائيل من انفجار القتال يخف بصورة متزايدة وصارت جميع الأعمال العربية تقريبا تعتبر عادية بصورة عامة

وفي الثاني من تشرين الأول 1973م يمكن أن نعتبر الأزمة الفعلية بدأت بإعلان وكالة الصحافة المصرية أن حالة عالية من التأهب في القوات المصرية قائمة فعلا علي طول قناة السويس ، ومن وجهة نظر عملية لم يكن الإنذار مختلفا من عدد لا يحصي من حالات التأهب ، ذلك علي الأقل اعتقاد العسكريين الإسرائيليين لأنهم طلبوا من عدد من الصحف الإسرائيلية أن تخفف من لهجتها في وصف الوضع محاولة لتجنب زيادة التوتر في إسرائيل .

---

1. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص167 .

وفي ذلك الوقت كانت رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير في النمسا لإجراء مباحثات حول إغلاق النمسا مراكز انتقال اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي (السابق)[1] .

ثانيا : الوضع الاقتصادي:

من ناحية الوضع الاقتصادي ، فقد مثلت تلك المرحلة تَحَسُّناً ونمواً مضطرداً في الاقتصاد الإسرائيلي ، وتزايد عدد المهاجرين اليهود إلي فلسطين وزادت الأيدي العاملة بعد توقف حرب الاستنزاف في بداية السبعينات من القرن الماضي والتي كانت تشغل هذه الطاقة البشرية من خلال استدعائها للخدمة في الجيش[2] .

ومن ناحية أخري حصلت إسرائيل علي أيدي عاملة رخيصة من المناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلي حصولها علي البترول من صحراء سيناء لسد العجز في هذا المجال ، وكذلك استطاعت إسرائيل خلال هذه الفترة توسيع انفتاحها علي كل من أفريقيا واسيا ، كما أدي الاستقرار السياسي والأمني في إسرائيل إلي زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية فيها[3].

ثالثا : الوضع الجغرافي والاستراتيجي :

توفر لإسرائيل عمق استراتيجي كبير من الاتجاهات الإستراتيجية الثلاثة، باحتلال أراضي تعادل ثلاثة إضعاف مساحتها ، وقد أدي الاسترخاء العسكري واليأس الذي ساد البلاد العربية ، في أعقاب حرب 1967م ، إلي ارتفاع مقابل في الروح المعنوية لدي الإسرائيليين ، إلي درجة بلغت حد الغرور ، خاصة بعد نجاح إسرائيل في بناء (خط بارليف) علي قناة السويس ، وامتلاك إسرائيل لأسلحة متفوقة كماً ونوعاً علي الدول العربية المحيطة بها جميعاً .

---

[1]. أبراهام وغنز ، مصدر سبق ذكر ، ص175 .

[2]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكر ، ص167 .

[3]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص245 .

من ناحية أخري فان حدود إسرائيل كانت في الفترة التي سبقت حرب أكتوبر 1973م ، تمثل وضعاً نموذجياً من ناحية أمنية حيث كانت القوات الإسرائيلية علي ضفة قناة السويس وأصبحت القوات المصرية بعيدة عن التجمعات اليهودية في فلسطين وشكلت صحراء سيناء منطقة عازلة للحيلولة دون أي حرب مفاجئة تهدد إسرائيل ، بالإضافة إلي سيطرة إسرائيل علي هضبة الجولان السورية والضفة الغربية وقطاع غزة[1] .

رابعا : الوضع العسكري :-

كانت تصريحات الرئيس المصري أنور السادات منذ العام 1971م تدور علي أن مصر هي التي ستختار وقت المعركة القادمة ومكانها ، كانت تؤخذ علي أنها بلاغة إنشائية عربية عادية ، لكن تزايد كميات الأسلحة المقدمة من السوفيات إلي العرب ، كان يسبب القلق المتزايد في تل أبيب .

وعلي كل حال ، كان هناك بعض القلق بصدد الكمية والنوعية للأسلحة الجديدة المقدمة للعرب منذ العام1969م ، ومما كان يثير قلقاً خاصاً لدي قوات الدفاع الإسرائيلية تقديم كميات كبيرة من الصواريخ المتطورة المضادة للطيران سام 6 وسام 7 ، وقد دلت أحداث 1973م فيما بعد أن هذه المخاوف كانت في محلها[2].

وبالإضافة إلى الاهتمام بالصواريخ المضادة للطيران ، كان هناك قلق متزايد بشأن الدبابات والمدرعات والمعدات البرمائية التي يمكن استخدامها في محاولة لعبور قناة السويس ، أيضاً وجود بعض القلق في إسرائيل بصدد تغير نوعية القوة البشرية والقيادة العسكرية عند العرب .

---

[1]. أبراهام وغنر ، القرار الإسرائيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص164 .

[2]. المصدر نفسه ، ص164-165 .

ومن ناحية العتاد ، كانت القوات الدفاعية الإسرائيلية مجهزة تجهيزاً كافياً قبل اندلاع حرب 1973م[1].

فإنه يمكن ملاحظة أن حكومة نيكسون بالولايات المتحدة قامت بالدور الرئيسي لإمداد إسرائيل بالأسلحة بعد القرار الفرنسي بوقف بيع الأسلحة لإسرائيل ، كما حاولت أن تحتفظ بتوازن التسلح في الشرق الأوسط ، فالقرار الأمريكي لتصدير الأسلحة لإسرائيل بما قيمته 2.2 بليون دولار أثناء حرب أكتوبر 1973م يمثلُ رداً على الشحنات السوفياتية للعرب ، يمكن أن ينظر إليه كامتداد لهذه السياسية[2].

خامساً : الظروف الإقليمية والدولية :-

فيما يتعلق بالظروف الإقليمية ، وخصوصاً على الصعيد العربي فقد كان هناك توجه لتنسيق المواقف بين كلٍ من مصر وسوريا ، وتعاطف عربي متزايد مع دول المواجهة ، أما على صعيد دول العالم الثالث بدأ التخوف من النفوذ الإسرائيلي يثير بعض القلق ، بعد أن بدأت هذه الدول في إدراك خطر الترابط بين الوجود الإسرائيلي والدول الاستعمارية بشكل عام .

أما فيما يتعلق بالظروف الدولية في هذه المرحلة والتي سبقت حرب 1973م : فقد استغلت إسرائيل نتائج حرب 1967م استغلالاً دعائياً ، أقنعت الشعب الأمريكي بأن إسرائيل حليف لا يضارع في منطقة الشرق الأوسط فزاد ارتباط الدولتين .

المطلب الثاني : مجموعة صانعي القرار ، واهم نتائج هذا القرار

تركزت القوة الحقيقة في النظام الإسرائيلي في الفترة التي سبقت حرب أكتوبر (تشرين أول) في يد غولدامائير رئيسة الوزراء والتي فرضت نفسها على كافة صانعي القرار والقوى السياسية ، أستبد الغرور بالقيادة الإسرائيلية إلى درجة

---

[1]. أبراهام وغنر ، مصدر سبق ذكره ، ص164 ، 165 .

[2]. المصدر نفسه ، ص165 .

اعتناقهم كما أطلقوا عليه "الفكرة" (هاكنسبتسيا) ، ومضمونها أن العرب ليس بمقدورهم شن حرب شاملة ضد إسرائيل ، لأن من البديهي حسب تقدير القيادة الإسرائيلية – أنهم لن يكسبوها ، فبمقدور القوات الإسرائيلية أن تحطم الهجوم ، وأن تسير في اتجاه القاهرة ودمشق .

أولا : مجموعة صانعي قرار حرب 1973م :-

من أهم شخصيات هذه المجموعة موشي ديان ويغتال ألون وبنحاس سابير وآبا أيبان وإسرائيل غاليلي وحاييم بارليف وشمعون بيريز وشلومو هليل وغيرهم ، وكان عدد هذه المجموعة يزيد وينقص حسب رغبة غولدامائير وطبيعة الموضوع المعروض للبحث ، وكان يطلق على هذه المجموعة قيادة المطبخ[1].

ومن الجدير بالملاحظة بخصوص طبيعة القيادة الإسرائيلية في هذه المرحلة وجود عدد كبير من العسكريين بعد الدور البارز الذي قام به العسكريون في حرب يونيو 1967ف ، وقد أصبح العسكريون يشاركون بفاعلية في الاجتماعات السياسية في هذه الفترة ويكونوا مراكز قوة حقيقية في النظام السياسي ، وكان على رأس هؤلاء القادة الذين تمتعوا بنفوذ واسع في المجال الأمني ورسم السياسات الخاصة بالمناطق المحتلة كل من موشي ديان ويغتال آلون واللذين كانا يسعيان لخلافة غولدامائير في رئاسة الوزارة[2]، أتخذ قراراً يوم 5 أكتوبر يوضع القوات المسلحة الإسرائيلية في أقصى درجات الاستعداد اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً وعند الظهر صدق مجلس الوزراء المصغر على هذا القرار ، ومنح وزير الدفاع سلطة استدعاء الاحتياط إذ لزم الأمر ، وكانت المجموعة الاستشارية تتكون من رئيس الأركان العامة ، ورئيس الاستخبارات العسكرية[3].

أن التغيرات الجذرية في الوضع الأمني نتيجة لحرب الأيام الستة ولدت عدداً من المعتقدات التي ظلت رائجة في إسرائيل حتى انفجار حرب تشرين الأول

---

[1]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص169 .

[2]. المصدر نفسه ، ص169 .

[3]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص249 .

(أكتوبر) 1973م ، وأولها إيمان بقدرة قوات الدفاع الإسرائيلية على مواجهة أي هجوم يقوم به العرب وإنزال الضربات المدمرة بالعدو مما يجعل هذا الهجوم انتحارياً[1].

ومن مركز خط بارليف عند قناة السويس ،وفي مرتفعات الجولان كان أي هجوم عربي غير محتمل في أفضل حال ، أن التعبئات والإنذارات العديدة التي دعا إليها المصريون والسوريون كانت تؤخذ على أنها للاستهلاك العربي المحلي وحسب ، وتلبية للضغط المتزايد على الرئيس المصري أنور السادات للقيام بعمل حاسم ، وبينما كان هنالك شعور بأن مصر قد تحاول القيام بعمل محدود لتخفيف الضغط المحلي ، فإن القتال على نطاق واسع كان غير متوقع في المستقبل القريب .

وبإيجاز إنَّ الإنذارات والتعبئات من قبل الدول العربية ، لا سيما من مصر وسوريا بالدرجة الأولى صارت تعتبر جزءاً من سير الأحداث العادي ولم تعد تعكس مستوى مستقلاً من أزمة كما في السابق وهكذا فإن الاستخبارات الإسرائيلية ظلت تؤمن معلومات دقيقة بالنسبة لهذه التطورات ، لكنها صارت تفسرها على أنها مد وجزر أكثر منها أزمة ، أدركت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية قبل فجر يوم 6 أكتوبر أن مصـــــــــر وسوريا ستهـــــــــاجمان إســـــرائيل قبل غروب شمس ذلك اليوم ، ومع ذلك ففي اجتماع "وزارة المطبخ" صباح السادس من أكتوبر اتخذت رئيسة الوزراء قرارين :-

الأول :التعبئة العامة لقوات الاحتياط .

الثاني : عدم الموافقة على القيام بضربة استباقية .

فوضت "وزارة المطبخ" رئيس الأركان العامة ، مساء السابع من أكتوبر باتخاذ قرار لتوجيه ضربة مضادة ، وفي الثامن من أكتوبر تقرر التركيز على الجبهة الشمالية (مع سوريا) لقربها من قلب إسرائيل ، وصدقت رئيسة الوزراء

---

[1]. أبراهام وغنر ، مصدر سبق ذكره ، ص168 .

مساء العاشر من أكتوبر بعد اجتماع لوزارة المطبخ على قرار رئيس الأركان بتوجيه ضربة مضادة إلى سوريا[1].

في مجال الشؤون الخارجية أُلغيت اللجنة الوزارية للأمن والدفاع عملياً ونقلت مهمتها إلى مجموعة صغيرة تضم مائير ، وعدداً صغيراً من المساعدين المقربين ، وتدعي الحلقة المصغرة سنة 1973م وتضم كلاً من غولدا مائير رئيسة الوزارة ، وإسرائيل جليلي وزير بلا وزارة ، وموشه ديان وزير الدفاع ، وبيغال ألون نائب رئيسة الوزارة ، وكثيراً ما كانت اجتماعات هذه المجموعة تضم أعضاء آخرين في الحكومة كوزير المالية بنحاس سابير ، ووزير الخارجية آبا أيبان ورئيس الأركان دايفيداليعازار

وبوجه عام كانت مائير تعتمد إلى درجة قصوى على جليلي ، ثم على دايان بالدرجة الثانية ، وعلى إثر نشوب حرب يوم الغفران عام 1973م ، والأخطاء المنسوبة في تلك الحرب إلى جليلي ودايان ، اخذ الوزيران ألون وايبان يلعبان دوراً استشارياً أكثر أهمية في هذه المجموعة الصغيرة ، قررت رئيسة الوزراء مساء الثاني عشر من أكتوبر قبول اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية بوقف إطلاق النار ، كما اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي ليلة 21–22 أكتوبر ، وكان قرار رئيسة الوزراء قبول وقف إطلاق النار الذي تقترحه القوتان العظميان .

وبناء على موافقة إسرائيل هذه تم تمرير القرار رقم 338 في 22 أكتوبر 1973م ، بمجلس الأمن ، وكان القرار يدعو إلى وقف إطلاق النار خلال 12 ساعة من صدوره ، ووقف كل النشاطات العسكرية[2].

ثانيا : البيئة النفسية لدى صانعي هذا القرار :-

إن عاملا رئيسياً في البيئة النفسية هو الفروق التي توجد دائما بين شخصيات صانعي المقررات البارزين ، كما رأينا ذلك في أزمة 1967م ، ولما كان الكثيرون من المعنيين بالمقررات عام 1967م هم أنفسهم المعنيون أيضا بأزمة

---

[1]. أبراهام وغنر ، مصدر سبق ذكره ، ص168–169 .

[2]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص250–252 .

1973م ، وفي المراكز ذاتها في أحيان كثيرة ، فإن الكثير من الفروق الملحوظة في تلك القضية هي ذاتها في هذه القضية ، إلا أن تغييرات رئيسية حدثت بالنسبة للشخصيات ، فمن الهام إذا أن نلحظ هنا تأثيرها على البيئة النفسية[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن كثيراً من صانعي القرار سنة 1973م هم أنفسهم صانعوا القرار سنة 1967م ، ولكن الخلاف الأساسي كان غياب ليفي أشكول ذي الشخصية المعتدلة والمترددة ، وحلول غولدامائير في منصب رئيس الوزراء بما تحمله من شخصية قوية تمتاز بالتعصب والحسم في المواقف وطغت شخصيتها على مراكز القوى الأخرى[2].

ولكن خلف غولدامائير كانت هناك مجموعة من القيادات المستقلة والتي تتنافر فيما بينها وبرزت خلافاتها الشخصية ووجهات نظرها بصورة واضحة على الصعيد الداخلي والخارجي ، وساهمت حرب يونيو 1967م والأحداث التي تلتها في تدعيم فئة "الصقور" في القيادة الإسرائيلية تمثله بالدور المتزايد لموشي ديان وشمعون بيريز بما يمثلانه من غلبة (للنظرة البنغوريونية) في مجال الصراع العربي الإسرائيلي[3].

كان لحرب يوم الغفران التأثير الكبير على السياسة الإسرائيلية وخاصة في الشؤون الخارجية ، فقد أعادت الحرب تشكيل البيئة الفكرية النفسية (السيكولوجية) وأثرت تأثيرا عميقاً في المناخ الفكري والسياسة الداخلية .

لم تتخلص إسرائيل من صدمة الأيام الأولى التي تلت الحرب ولم تستعد ثقتها بنفسها ، تعمقت الصدمة لدرجة حول الفوضى وأصبح التردد والتذبذب معروفاً بشكل واسع انتشر شعور بالاعتماد الكلي على الولايات المتحدة ، إلى جانب شعور بالنقص في قيادات إسرائيل ومؤسساتها ، فضربة يوم الغفران توجهت

---

[1]. أبراهام وغنز ، مصدر سبق ذكره ، ص171-172 .

[2]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص170 .

[3]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص170 .

إلى كبرياء إسرائيل وثقتها بنفسها وكانت صدمة لاستقلاليتها ، فهي تبقى علامة فارقة في النفسية الإسرائيلية[1].

نال كل من مائير وديان حصة الأسد من اللوم ، فاعتبرت مائير مسؤولة عن قضايا الدولة كافة ، أما ديان فهو شخصية إسرائيل العسكرية ، تدنت شهرته ،وقللت محاولاته لإبعاد المسؤولية عنه من قيمته في نظر الجمهور ، واعتبره الرأي العام مسؤولاً عن فشل ما يسمى بالذكاء إذ أنه لم يسد النصيحة للسيدة مائير بشأن الاستعداد غير اللائق للدولة والقوات المسلحة ، ووضعت أمام بيته الأخطاء الإستراتيجية والتكتيكية خلال القتال ، لم يستطيع دايان النكران إنه شغل منصب وزير الدفاع لست سنوات سبقت السادس من أكتوبر 1973م ، فتحمل كامل المسؤولية عن حالة الجيش والتقصير في الأداء[2].

ثالثا : أهم نتائج القرار الإسرائيلي في حرب 1973م :-

إذا تحدثنا عن حرب 1973م من وجهة النظر الإسرائيلية البحتة نجد لورانس ماير المؤرخ العسكري الإسرائيلي يصف أحداث هذه الحرب وتداعياتها بقوله :-

قبل حرب 1973م ، كان التعبير عن الإعجاب تجاه العسكريين عاماً في إسرائيل ولسبب انتصارات إسرائيل العسكرية في الماضي ، لقيت شخصيات عسكرية مثل رابين ودايان وشارون ومردخاي جور كل الاحترام والتقدير ، ومن وجهة نظر الجيش الإسرائيلي فإن حرب 1967م كانت بمثابة مثل كلاسيكي عن الاستخبارات الدقيقة والإستراتيجية الصحيحة والتكتيكات البارعة .

---

[1]. صموئيل روبرتز ، مصدر سبق ذكره ، ص149 .
[2]. المصدر نفسه ، ص149-150 .

وكنتيجة لحرب 1967م اقترب الإسرائيليون وجيش الدفاع الإسرائيلي من الظن بأنهم الذين لا يقهرون وكان لديهم ثقة مطلقة في استعدادات العسكريين وقدرتهم على منع أية حرب قادمة[1].

إن تصريحات الرئيس المصري أنور السادات منذ العام 1971م عن أن مصر هي التي ستختار وقت المعركة القادمة ومكانها كانت تؤخذ على أنها بلاغة إنشائية عربية عادية ، لكن تزايد كميات الأسلحة المقدمة من السوفيات إلى العرب كان يسبب القلق المتزايد في تل أبيب .

ومما كان يثير القلق بصدد الكمية والنوعية المقدمة للعرب لدى قوات الدفاع الإسرائيلية هي الصواريخ المتطورة المضادة للطيران سام 6 ، وسام 7 ، والتي أثبتت فعاليتها العالـــية ، وقد دلت أحداث 1973م فيما بعد أن هذه المخاوف كانت في محلها .

وبالإضافة إلى الاهتمام بالصواريخ المضادة للطيران ، كان هنالك قلق متزايد بشأن الدبابات والمدرعات والمعدات البرمائية التي يمكن استخدامها في محاولة عبور قناة السويس ، كذلك كان هنالك أيضا بعض القلق في إسرائيل بصدد تغير نوعية القوة البشرية والقيادة العسكرية عند العرب[2] .

الأسباب التي أدت إلى هزيمة إسرائيل في حرب 1973م :-

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى هزيمة إسرائيل على يد العرب في حرب 1973م إلى ما لي[3] :-

1. اعتماد الجيش الإسرائيلي على نحو أكثر على قوته العسكرية وأدت مشاعر
2. الثقة الزائدة بالذات إلى عدم أخذ مؤشرات المواجهة مع العرب مأخذ الجد.
3. كان المفهوم السائد في إسرائيل حتى قبيل ساعات اندلاع الحرب يتمحور

---

(1). محمد محمود المصري ، الدولة العبرية والبحث عن هوية ، ط1 (القاهرة مكتبة مدبولي ، 2004م) ، ص123-124 .

(2). أبراهام وغنر : مصدر سبق ذكره ، ص164 .

(3). محمد محمود المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص124-127 .

حول فكرة واحدة ، وهي أن العرب لن يحاولون البدء في حرب جديدة مع إسرائيل ما لم يكونوا قادرين على تحدي التفوق الجوي الإسرائيلي وهو أمر بعيد المنال.

4. يرى معظم المحللين الإسرائيليين ،أن الخلل الاستخباراتي العسكري الإسرائيلي

يعود وراء انتصارات القوات العربية صبيحة السادس من أكتوبر ، والى الثقة المفرطة في النفس التي اكتسحت إسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر 1967م .

5. مشكلة إسرائيل الأساسية ناشئة عن حقيقة أن دفاعها كان يعتمد اعتماداً كبيراً

على جيشها الاحتياطي ، أما مصر فستخدم جيشاً نظامياً كبيراً ، تحركه كي تسبب تعبئات إسرائيلية تساعد في زعزعة الاقتصاد الإسرائيلي ، وبتحريك جيشها النظامي كانت مصر تسعى لتسبب تعبئات إسرائيلية متتابعة لزعزعة الاقتصاد الإسرائيلي .

ولما نفذت إسرائيل تعبئة جزئية في أيار مايو 1973م رداً على الأعمال العربية من غير أن تنفجر الحرب ، أثير في إسرائيل فقد شديد ، إذ أن التعبئة كلفتها أربعين مليون ليرة إسرائيلية وعلى هذا الضوء كانت إسرائيل تتردد بصورة متزايدة في إعلان التعبئة رداً على ما كان يعتبر تكتيكاً عربياً نفسياً .

6. اعتماد غولدامائير رئيسة الوزراء في تلك الفترة على مجموعة صغيرة من

الوزراء سميت الحكومة المصغرة ، وهي المجموعة التي كانت تحضر اجتماعات الحكومة ، كما كانت مائير تثق بهم وتعمد عليهم ، وعلى اثر اندلاع الحرب انفجرت الفوارق الشخصية العميقة ،داخل الحكومة وخارجها حول الحرب وسيرها ونتائجها ، لكن ذلك كان على كل حال ، بعد وقوع الحرب.

أما على صعيد الحياة السياسية في إسرائيل فيمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي[1]:-

---

[1]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص171-172 .

1. الهزة العنيفة التي أصابت هيبة القيادة التاريخية الإسرائيلية خاصة المتعلقة بقيادة غولدامائير ،وموشي ديان واتهام هذه القيادة بالعجز عن مجابهة الأحداث .

2. أدت الحرب إلى زيادة الصراع السياسي بين مراكز القوى وتبادل الاتهامات بالتقصير أثناء الحرب ، ومحاولة بعض القيادات استغلال هذا الجو لأغراض انتخابية

3. زادت الحاجة للائتلاف الحكومي نتيجة عجز حزب العمل في السيطرة على القيادات المؤتلفة معه ، واضطراره للتخلي عن بعض الوزارات الهامة .

4. ازدياد التقارب بين القيادات الحاكمة والمعارضة ، وفي نفس الوقت تزايدت قوة القيادات اليمينية في المعارضة ومشاركتها بفاعلية في الحياة السياسية وتعاظم قوتها على الصعيد الشعبي .

5. في المجال العسكري أدت الحرب إلى اهتزاز الثقة بالقيادات ومراكز القوى في المؤسسة العسكرية خاصة تلك التي كانت تشكل رمزاً لهذه المؤسسة مثل موشي ديان وظهر صراع مرير بين الجنرالات والقيادات السياسية .

ولعل أبرز نتائج هذه الحرب يمكن أن تمثله الاتجاهات والمؤشرات التالية [1]:-

1. من الوجهة النفسية ، أن الساعات الأولى لاجتياح القوات العربية لخطوط التماس الإسرائيلية ، وتحقيق ضربات موجعة عززت الجانب النفسي لدى المواطن العربي ، فقد تحولت حالة الإحباط إلى حالة من الابتهاج والزهو ، فقد ساهمت

---

[1]. محمد محمود المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص128-129 .

قدرة الجيوش العربية المساندة بقرارات سياسية على تعزيز الثقة بالنفس لدى الجندي العربي والقادة العسكريين .

2. وفي المقابل مع المؤشر السابق ، تراجع إلى حد كبير الحلف والغرور

العسكري الإسرائيلي واختفت مقولة "جيش إسرائيل الذي لا يقهر" سيما حين تحطم خط بارليف الدفاعي الذي كان يعتقد ، قبل الحرب إن موازين القوى العربية مجتمعة لن تتمكن من اختراقه .

3. فرضت هذه الحرب أمرا دولياً واضحاً لتفعيل قرارات الأمم المتحدة من جديد ،

فأصبح الحديث الدولي منصباً على ضرورة عدم ضم أراضي الغير بالقوة ، وأهمية تطبيق إسرائيل لجميع القرارات السابقة الخاصة بالأراضي العربية المحتلة عام 1967م.

وفي هذا المؤشر إذكاء لزوال الحلم التوسعي الذي ظل يراود العقلية الإسرائيلية منذ أكثر من خمسة عشر عاماً .

وفي رأي الباحث أن القرار الإسرائيلي في هذه الأزمة أي أزمة 1973م ، الذي كان يختلف كل الاختلاف عن القرار الإسرائيلي في أزمة 1967م ، حيث تميزت فترة عام 1967م ، في إسرائيل باستقرار المؤسسات السياسية وساد نوع من الاستقرار الحكومي ، أما من ناحية القرارات فقد اتصفت هذه المرحلة بالاتجاه نحو الجماعية في اتخاذ القرارات ، كما أسمت هذه الفترة بالتمثيل المتوازن لمعظم الأحزاب والاتجاهات الفكرية في القيادة الإسرائيلية .

أما بالنسبة للقرار الإسرائيلي في حرب 1973م ، فقد كانت هذه المرحلة تتسم بسيطرة حزب العمل على الحكومة الائتلافية ، حيث كانت أغلب القرارات المتخذة قبل الحرب ، وأثناء الحرب من قبل مجموعة مصغرة كانت تعتمد عليها رئيسة الوزراء في هذه الفترة ، وهي غـــولدامائير ، وبعض العســـــكريين الذين تعتمد عليهم أيضاً وتثق بهم .

أيضا تميزت الفترة السابقة لحرب أكتوبر 1973م بسيطرة روح الغطرسة على القيادة الإسرائيلية ، والثقة الزائدة بالنفس والشعور بالعظمة ، وذلك من خلال ما تتمتع به من قوة عسكرية كبيرة قادرة على مواجهة أي عدوان خارجي متى ما استدعت الظروف ذلك ، ولديهم مقولة "الجيش الذي لا يقهر" ، دليلاً على الثقة الزائدة والغرور لدى صانع القرار في إسرائيل بهذه المعطيات ، والتي من خلالها تتخذ القيادة الإسرائيلية أو صانع القرار ، قراراً بالحرب أو لا .

المبحث الثالث

القرار السياسي الإسرائيلي الخاص بعقد اتفاقية

السلام مع مصر (1977-1979م)

كان عام 1974م عاماً مخيباً لأمال الرئيس السادات ، حيث إنه وبعد ارتفاع معنويات الرئيس اثر زيارة لرئيس نيكسون له في يونيو من تلك السنة ، اضطر هذا الأخير إلى تقديم استقالته ومغادرة البيت الأبيض في أغسطس نتيجة لوصول مسألة الووترجيت مرحلة حرجة للغاية بالنسبة للرئيس تيكسون .

أما بالنسبة للرئيس فورد الذي خلف نيكسون ، فقد اهتم أولاً باسترجاع ثقة المواطن الأمريكي في الرئاسة ، ومحاولة تخليص الرئيس والحزب الجمهوري من

الشوائب التي علقت بهما ، ومع ذلك فإن الطريق إلى استئناف مبادرات أمريكية في المنطقة كانت مفتوحة وسهلة[1].

بدا د. هنري كيسنجر عمله بالمنطقة بما أطلق عليه في حينه دبلوماسية الخطوة – خطوة ، ففي مارس 1975م حين استأنف د. كيسنجر دبلوماسيته هذه ، كان يفترض أن العرب أو على الأقل المعتدلين منهم ، وخاصة مصر ، وكذلك الإسرائيليين ، أو المعتدلين منهم ، راغبون في تحقيق تسوية سليمة للمشكلة .كان د. كيسنجر يعتمد في دبلوماسيته تلك على عدة معطيات لعل أهمها الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الولايات المتحدة للدول العربية المعنية خاصة مصر وسوريا والأردن ، ومباركتهم لأية خطوة تتخذها أمريكا لحل القضية الفلسطينية[2] .

تتسم دراسة هذا القرار من حيث معرفة الظروف الموضوعية له سواء كانت داخلية أو خارجية ، وأيضاً الظروف السياسية والاقتصادية ، ومعرفة صانعي هذا القرار في هذه الفترة ، علماً بأن هذا القرار يختلف عن القرارين السابقين ، من حيث كونه قراراً يمثل عملية مفاوضات وتسوية سياسية مع الدول العربية وبخاصة مصر ، والمتمثلة في اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ، أما القراران السابقان فكانا قراراي حرب

وعند دراسة هذا القرار السياسي في إسرائيل ، تتطلب المرحلة معرفة الظروف التي تم ذكرها سابقاً ، والممتثلة فيما يلي :-

المطلب الأول : البيئة العامة والظروف الموضوعية للقرار

عند تحليلنا لهذا القرار علينا التعرف على الظروف التي رافقت تطبيق هذا القرار وهو عقد الاتفاق الإسرائيلي المصري ، وتوقيع اتفاقية السلام ، ويتضمن ذلك ما يلي :-

أولا : الوضع السياسي :-

---

[1]. سالم حسين البرناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص31-32 .

[2]. المصدر نفسه ، ص32 .

تتوجت هذه المرحلة بوصول الليكود للحكم لأول مرة في تاريخ إسرائيل بعد أن بقي في صفوف المعارضة زهاء ثلاثين سنة ، وكان لوصول مناحيم بيغن للسلطة أثره في توحيد صفوف التكتل والظهور بمظهر التماسك والوحدة مقابل التفكك والانشقاقات في التجمع العمالي ، واستطاع أن يشكل وزارة تتمتع بأغلبية واضحة في الكنيست بعد نجاحه في كسب الأحزاب الدينية والحركة الديمقراطية للتغيير لصالحه[1].

بوصول مناحيم بيغن إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية عام 1977م بدأ التحرك الفوري نحو عقد اتفاق سلام مع مصر ، خطط له في توافق مع الحكومة الإسرائيلية الدكتور هنري كيسنجر ، الذي كان قد سار تجاه ذلك خطوات منذ العام 1973م ، بل قبل ذلك عندما كان مستشاراً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية للأمن القومي[2].

ثانيا : الوضع الاقتصادي :-

شكل تشابك الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد العالمي من جهة ، وابتعاده عن الاقتصاد الزراعي – الاستيطاني العسكري ، وتحولات المجتمع الإسرائيلي نحو مجتمع مدني من جهة أخرى ، الديناميكية التي جعلت إسرائيل تتجه إلى تسوية في بداية المفاوضات ، لقد تم تغيير بنية الاقتصاد الإسرائيلي إلى حد بعيد بمساهمة فعل وتأثير التحولات المالية من جانب واحد ، أي التحولات القادمة من الخارج ، وبخاصة الاستثمارات والمعونات بعد العام 1967م وقد ساهمت هذه في تَقَلُّصٍ تدريجي في سيطرة الدولة على الاقتصاد لصالح مصالح اقتصادية خاصة ، أدى

---

[1]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص174 .

[2]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص254 .

هذه التغيير الاقتصادي إلى تغيير السياسة الاقتصادية طيلة العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، وتجلى ذلك في تكثيف الخصخصة ، وتثبيت أسعار تداول العملة وإطلاق حرية تداولها ، وتقليل مساهمة الدولة الاقتصادية في المشاريع الاقتصادية الخاسرة ، وتقليص في ميزانية الأمن وتقليص العجز في الميزانية ، وقد ساهم السلام مع مصر في تعزيز هذه التطورات[1].

بعد حرب أكتوبر 1973م ، وإبان مرحلة الهجرة الثالثة (1974–1979م) انخفضت إعداد المهاجرين إلى إسرائيل نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها : تراجع عدد المهاجرين السوفيت اليهود ، وارتفاع حركة الهجرة المعاكسة نتيجة حرب أكتوبر ، وقد كان العدد الأكبر من مهاجري هذه المرحلة من إيران بسبب ظهور بوادر الثورة الإسلامية ثم سقوط الشاه ووصول الخميني إلى سدة الحكم في إيران عام 1979م[2].

ثالثا : الوضع العسكري :-

اعتادت القوى المؤيدة للسلام مع الشعب الفلسطيني على اختلاف شروطه أن تتهم ميزانية إسرائيل العسكرية بالمسؤولية عن الأزمات الاقتصادية ، هكذا اعتاد اليسار الإسرائيلي ، والحزب الشيوعي الإسرائيلي بشكل خاص على ترديد أتهام حجم ووزن المصرفات العسكرية من مجمل الميزانية بالأزمات الاقتصادية المتكررة .

والحقيقة أن للحالة الأمنية علاقة مباشرة بأوضاع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق تطوره تتجاوز مسألة النفقات العسكرية ، وكانت ميزانية الأمن تشكل عقبة

---

[1]. عزمي بشارة ، من يهودية الدولة في شارون دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية ، ط1 (القاهرة ، دار الشروق ، 2005م) ، ص147 .

[2]. عبد الفتاح محمد ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص44 .

كأداء أمام النمو في المرحلة المذكور حتى العام 1980م ، ولكن ميزانية الأمن بحد ذاتها لم تعد هي المشكلة الأساسية ، وبخاصة بعد السلام مع مصر ، ومع ازدياد حجم مجمل الناتج المحلي[1].

انخفضت مصروفات الأمن بالأرقام المطلقة بالدولار من 13.3 مليار دولار العام 1975م من ضمن 39.6 مليار مجمل الناتج في ذلك العام إلى 11.1 مليار في العام 1985م من ناتج قدره 53.8 مليار ، في حين بلغت المصروفات العسكرية العام 1980م ما يقرب من 22.5% ، وبالمقارنة تراوحت النسبة في السنوات التي سبقت حرب أكتوبر 1973م ، والسنوات الأولى التي تلتها بين 25% إلى 33% من مجمل الناتج ، هذا الانخفاض الناجم عن السلام مع مصر[2].

رابعا : الوضع الجغرافي والاستراتيجي :-

فقدت إسرائيل الحاجز المائي المتمثل بقناة السويس وأصبحت قواتها في وضـــع متداخـــل ومتشابك مع القـــوات المصـــــرية في الجنوب والقوات السورية في الشمال ، ويفصل بين هذه القوات مجموعة من المراقبين الدوليين الذين حلوا في المنطقة بموجب اتفاقات فك الاشتباك الأولى والثانية[3].

في الاتفاق بين إسرائيل ومصر ، قسمت سيناء ، أو بالتحديد مساحة خمسة وثلاثين كلم شرق القناة إلى ثلاثة مناطق ، تمركزت في أحداها القوات الدولية ، وهي المنطقة الواقعة في منتصف المنطقتين الأخريين ، أما المنطقتان الأخريان وهما اصغر مساحة من الأولى ، فالجزء الشرقي منها احتلته قوات إسرائيلية ، والغربي منها وضعت فيه قوات مصرية محدودة العدد والتسليح ، وقد اتفق على وضع بعض أجهزة الإنذار المبكرة في المنطقة المتوسطة ، وأن يكون بها ما لا

---

[1]. عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص145 .

[2]. المصدر نفسه ، ص146 .

[3]. نظام بركات ،مصدر سبق ذكر ، ص173 .

يزيد عن مائتي أمريكي مدني ، وبرجي مراقبة أحدهما للمصريين والأخر للإسرائيليين[1].

خامسا : الظروف الدولية والخارجية :-

تركزت سياسة الحكومات التي يقودها حزب العمل بشكل خاص الإقليمية أن تلبي مطالب معظم العسكريين للأحزاب المتحالفة ، أقل العمل في سياسة التسوية أن يرضي الولايات المتحدة ويبقي الخيار مفتوحا للسلم النهائي ،ــ ورغبت الحكومات العمالية بمقايضة الأرض بالسلام ، وأجرت حكومات مائير ورابين مفاوضات غير مباشرة وقامت بانسحابات من الجولان وسيناء بإشراف الوسيط الأمريكي[2].

استهدف بيغن استرضاء الولايات المتحدة والسادات بعرضه وتكراره أن كل شيء قابل للمفاوضات ، عن ما ينجز السلام المصري ويقايض بسيناء من أجله ، كل التنازل يكون قد أقيم ، وجه بيغن انتباهه ومشي شامير على خطاه بتوجيه الانتباه والاهتمام لتخفيف الضغط الخارجي والداخلي كي يؤمن التنازل الذي يريده في الضفة الغربية ، فباشر بإقامة مستوطنات جديدة والتهيؤ لغيرها .

آمن بيغن وشامير أن ميزان الضغوط المتصارعة على الضفة الغربية والمواضع الفلسطينية سوف تسمح بنهج أشد صقورية من ميزان الموضوع الذي يخص سيناء خلال المفاوضات مع مصر[3].

تعتقد أن الأمريكيين والإسرائيليين متفقون بشأن حقيقة هامة وهي أن مصر كانت المحرك الرئيسي للعداوة العربية تجاه إسرائيل ، وإنهم أي الأمريكيون والإسرائيليون ، يعتقدون أنهم إذا ما نجحوا في تحييد مصر ، فإن بقية الدول العربية ستكون سهلة المنال ، ولهذا السبب نعتقد أن د. كيسنجر وجه دبلوماسيته المكوكية نحو الرئيس السادات .

---

[1]. سالم حسين البرناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص33-34 .

[2]. صموئيل روبرتز ، مصدر سبق ذكره ، ص168 .

[3]. المصدر نفسه ، ص168-169 .

وقد تحقق للدكتور كيسنجر النجاح عندما توصل إلى إقناع كل من المصريين والإسرائيليين إلى عقد اتفاق سبتمبر 1975م ومن وجهة النظر الأمريكية ، فإن ذلك الاتفاق كان علامة بارزة في نجاح السياسة الأمريكية في المنطقة ،وخاصة أنهم حققوه دون أن يجعلوا للروس أي فضل فيه[1].

المطلب الثاني : مجموعة صانعي القرار ، واهم نتائج ذلك القرار

عند دراستنا وتحليلنا لهذا القرار ، وهو القرار الذي يختلف عن القرارات السابقة والتي كانت قرارات حرب ، أما هذا القرار فهو قرار سلام مع دولة كانت إسرائيل تعتبرها دولة عدوة لها ، ولهذا كله ولمعرفة هذا القرار وكيف تم تنفيذه يتطلب منا معرفة صانعي هذا القرار ، وأهم النتائج التي تمخضت عن هذا القرار .

أولا : مجموعة صانعي هذا القرار :-

أحدث وصول الليكود للحكم سنة 1977م تحولاً كبيراً في شخصيات صانعي القرار في إسرائيل ، إذ أدى وصول مناحيم بيغن للسلطة ومعه مجموعة من مراكز القوى من الليكود والأحزاب المؤتلفة معه إلى تراجع مراكز القوى التقليدية في حزب العمل إلى الظل لأول مرة في إسرائيل والى جانب مناحيم بيغن كانت هناك مجموعة القيادات الحزبية والرسمية ، على رأسهم عازار وايزمن وزير الدفاع ، وموشي ديان وزير الخارجية والذي انضم إلى الليكود بعد فوزه بالانتخابات ، وأرئيل شارون ، والذي يعتبر نفسه مسؤولاً عن تحقيق سياسة الاستيطان الإسرائيلي في المناطق العربية المحتلة ، ويوسف بورغ وزير الداخلية الإسرائيلي ورئيس الوفد الإسرائيلي لمباحثات الحكم الذاتي ، واسحاق شامير رئيس الكنيست والذي انتقل فيما بعد ليصبح وزيراً للخارجية بعد استقالة موشي ديان .

---

[1]. سالم حسين البرناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص32-33 .

وحين بدأت المباحثات المصرية الإسرائيلية عقب زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات للقدس سنة 1977م اعتمد مناحيم بيغن على كل من موشي ديان وعازار وايزمن لإعداد المقترحات الإسرائيلية بهذا الشأن[1].

لم يكن اختيار بيغن لكل من موشي دايان ، وعازار وايزمن لقيادة المجموعة السياسية والعسكرية في المفاوضات ، مبنياً على أساس حزبي إذ نجدهما وقد تركا الوزارة بمجرد أن حققا المهمة ، بل كانت الكفاءة والقدرة على حمل المسئولية معه في تنفيذ هذا القرار ، هما معياري الاختيار[2].

وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد شكل الوفد الإسرائيلي لمباحثات الحكم الذاتي برئاسة يوسف يوزع وزير الداخلية ، وضم مجموعة كبيرة من الاستشاريين من وزارة الخارجية والدفاع ، وكان من أشهر أعضائه موشي ديان وزير الخارجية ، وآرئيل شارون رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان وبخصوص صانعي القرار في هذه المرحلة يجب عدم إغفال الدور الذي تقوم به جماعة غوش امونيم المتطرفة كمجموعة ضغط على القرارات الحكومية خاصة تلك المتعلقة بمصير المناطق المحتلة كما يجب الأخذ بعين الاعتبار دور القيادات الدينية ، وبعض قيادات المعارضة مثل شمعون بيريز ، واسحق رابين في التأثير على القرارات السياسة[3].

ثانيا : البيئة النفسية لدى صانعي هذا القرار :-

لعبت العاطفة العامة والنفسية دوراً هاماً في السياسة الخارجية منذ تأسيس هذه الدولة ، هذه العوامل بالحقيقة مهمة ليس لأن إسرائيل ديمقراطية ، بل لأن

---

[1]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص175-176 .

[2]. فوزي محمد طايل ، مصدر سبق ذكره ، ص255 .

[3]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص176 .

الرأي العام يلعب دوراً بارزاً وان قواد إسرائيل يشاركون الشعب بمجموعة من الأحاسيس والاتجاهات العاطفية[1].

تركزت معظم تصورات صانعي القرار في إسرائيل في هذه المرحلة على إمكانية الانسحاب من صحراء سيناء مقابل السلام ، وبالمقابل هناك رفض واضح من الجميع لأي انسحاب من الضفة الغربية ، فهذا موشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلي مستعد للانسحاب من سيناء ولكنه يرفض الانسحاب من الضفة الغربية باعتبارها أرضاً محررة ، وهي تمثل ارض الأجداد ، ولن تنسحب إسرائيل منها بأي شكل من الأشكال[2].

يلاحظ أن معظم مراكز القوى وصانعي القرارات في إسرائيل في هذه المرحلة رأوا بأن السلام أصبح هو الوسيلة الأجدى لتحقيق الأهداف الإسرائيلية في السيطرة على المنطقة بعد فشل المنطق العسكري في ذلك ، فهذا شمعون بيريز زعيم المعارضة في تلك المرحلة ، يرى بأن على إسرائيل أن تعمل على تحقيق نوع من المصالح المشتركة مع العرب ، وان أي اتصال معهم يجب أن يؤدي للاعتراف بإسرائيل كجزء من المنطقة ، وأن يساعدها ذلك في مد نفوذها إلى المنطقة العربية[3].

وتمثل هذه الأفكار أراء مناحيم بيغن ومراكز القوى الأخرى المسؤولة عن قرار قبول مبادرة الرئيس المصري ، والمساهمة بفاعلية في الاتفاقيات التي تلتها ، والتي عبر عنها بيغن في برنامج الحكومة ، والتصريحات اللاحقة وتعهد بعد الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وحتى مقابل معاهدة سلام ، وفي الوقت نفسه ترى هذه المجموعة ضرورة تشجيع سياسة الاستيطان الإسرائيلي في هذه المناطق لأسباب أمنية وإيديولوجية في نفس الوقت .

---

[1]. صموئيل روبرتز ، مصدر سبق ذكره ، ص190 .

[2]. نظام بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص177 .

[3]. المصدر نفسه ، ص177 .

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الفعال الذي تمارسه القيادات الدينية وما تحمله من أفكار متعصبة في توجيه الحكومة ، وفرض مفاهيمها على صانعي القرارات في إسرائيل ، وقد عبر موشي ديان عن ذلك في تبريره لتقديم استقالته من الحكومة "بأن المفهوم الذي يسير الحكومة هو مفهوم المفدال"[1].

ثالثا : القرار السياسي الإسرائيلي في عقد اتفاق سلام مع مصر (1977-1979م) واهم نتائج هذا القرار :-

المفاوضات غير المباشرة مع مصر من خلال الوسيط الأمريكي بعد حرب 1973م قادتها الحكومة التي كانت على رأسها حزب العمل ، فعدم مقدرة حزب العمل على انجاز السلام أو إنهاء الطلبات الخارجية بالتنازل سبب ازدياد النقمة على الحزب وسياسته ، ازدادت هذه النقمة والاشمئزاز خلال المفاوضات على اتفاقيات سيناء الثانية أثناء ذلك ازدادت قوة الليكود وتنامت الثقة به بشكل ثابت[2].

أجرت حكومات مائير ورابين مفاوضات غير مباشرة ، وقامت بانسحابات من الجولان وسيناء بإشراف الوسيط الأمريكي ، واستهدف بيغن استرضاء الولايات المتحدة والسادات بعرضه وتكراره أن كل شيء قابل للمفاوضات أما التأجيل غير المحدد بتمديد السلطة الإسرائيلية على الضفة الغربية وخطة الحكم الذاتي ، كان يقصد منها أهداف متعددة ، مهاونة المتشددين ومنع حدوث أيَّ أزمة في العلاقات مع الولايات المتحدة مع إبقاء الاتجاه نحو السلام مفتوحاً ، وتنازل بيغن عن كل سيناء كي يغري السادات بالصلح المنفرد .

زيارة السادات للقدس ومفاوضاته مع بيغن وخطابه في الكنيست ، واعترافه العلني بإسرائيل ، أثمرت تنازلات إسرائيلية كل ذلك لم يكن ممكناً كما يعتقد سابقاً .

الهزة السياسية التي حدثت في 17 مايو 1977م ، وأعقبتها الهزة الثانية في 20 يونيو من السنة ذاتها ، أحدثت تغييراً أساسيا في سياسة إسرائيل في الضفة الغربية ، إذ استطاع المدافعون عن ارض إسرائيل غير المجزاة أن يفرضوا على

---

[1]. المصدر نفسه ، ص177-178 .

[2]. صموئيل روبرتز ، مصدر سبق ذكره ، ص161 .

حكومة بيغن سياسة الاستيطان الثانية بمعارضتهم العنيدة لأي تنازل في الضفة الغربية[1].

ما فعله بيغن حيال هذا الموضوع هو تعديل سياسة إسرائيل تجاوباً مع الاعتبارات الدولية ، كان هذا واضحاً في خطة الحكم الذاتي التي جعلها إحدى حجر زاوية في إجابته على مبادرة السادات للسلام .

تركزت سياسة بيغن الإستراتيجية على اتجاهين[2]:-

الاتجاه الأول : قام بالانسحاب من صحراء سيناء من أجل السلام مع مصر ، **والاتجاه الثاني** : تحدد بالاحتفاظ غير المحدد للمستوطنات في الضفة مع تعميم سياسة الحكم الذاتي على أبناء الضفة ، ومع الاستعداد لبدء مفاوضات الحكم العسكري بين مصر وإسرائيل طرح بيغن في مايو 1979م ، مشروعاً للحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، ويثار فيه إلى انسحاب الحكم العسكري ، بعد تشكيل سلطة الإدارة الذاتية ، على أن تتولى أجهزة الأمن الإسرائيلية مسئولية الأمن الداخلي ، وانسحاب قوات الجيش الإسرائيلي ، وتمركزها في مناطق محددة من أقاليم الحكم الذاتي ، مع كفالة حق الاستيطان للإسرائيليين في تلك المناطق ، وحق إسرائيل في فرض سيادتها عليها بعد انقضاء سنوات الحكم الذاتي الخمس[3].

وفي إطار هذا التصور لليكود للحكم الذاتي ، وصلت المفاوضات بين مصر وإسرائيل بشأنه إلى طريق مسدود ، بعد فترة طويلة من المباحثات (مايو 1979 – مارس 1982م) ، وأغلق ملف الحكم الذاتي بعد أن أعلنت القيادة المصرية الجديدة ، عقب اغتيال الرئيس السادات ، بعدم أحقية احد في التحدث

---

[1]. صموئيل روبرتز ، مصدر سبق ذكره ، ص161-162 .

[2]. المصدر نفسه ،ص162 .

[3]. حسنين توفيق إبراهيم ، انتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل ، ط1 (القاهرة : مركز التنمية البشرية والمعلومات ، 1989م) ، ص103 .

باسم الفلسطينيين ، واستمر هذا التصور ،الذي طرحه مناحيم بيغن للحكم الذاتي العامل الحاكم لرؤية الليكود لهذه المسألة بعد ذلك[1].

* مواقف بعض الشخصيات الإسرائيلية من عملية السلام مع مصر ، وأراء بعض الأحزاب السياسية والدينية فيها :-

*** ارئيل شارون :-**

عين شارون وزير للزراعة في حكومة بيغن الأولى العام 1977م بعد فشل مغامراته في خوض الانتخابات في قائمة منفردة لم تحظ إلا بمقعدين في البرلمان ، وكان لابد لشارون أن يستخدم وزارة الزراعة لغرض تقدمه السياسي الشخصي ،كما استخدم الجيش قبل ذلك .

عندما اجتمعت حكومة إسرائيل يوم 20 تشرين الثاني 1977م لسماع تقرير من رئيسها مناحيم بيغن ، استمع شارون لأول مرة إلى مضمون اجتماعه السياسي الأول مع السادات في القدس كما سمع يوم 13 كانون الأول 1977م في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن لأول مرة عن برنامج السلام الإسرائيلي الذي قدم لمصر ، بما في ذلك موضوع الإدارة الذاتية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد تنازل شارون في نهاية الجلسة عن موقفه المعارض في بدايتها للتنازل عن سيناء بكاملها مقابل سلام كامل[2].

وفي يوم 3 كانون الثاني 1978م ، نجح شارون بإقناع الحكومة أن توافق على خطة استيطانية تضمنت 3 مستوطنات جديدة في الضفة الغربية ، والمرحلة هي مرحلة مفاوضات متقدمة مع مصر ، وبعد قرار الحكومة بثلاثة أيام في يوم 6 كانون الثاني ، استيقظ العالم عن إنباء استيطان إسرائيلي واسع في شمال سيناء ، وثارت أزمة سياسية في المفاوضات مع مصر ، وقد أنكرت حكومة إسرائيل هذه الإنباء .

---

[1]. المصدر نفسه ، ص103.

[2]. عزمي بشارة ،مصدر سبق ذكره ، ص347-349 .

وعندما طلب من شارون أن يتدخل في مفاوضات كامب ديفيد مع مصر بالاتصال مع بيغن لإقناعه بالتنازل عن المستوطنات في سيناء ، بما فيها يميت ، إذ كانت هذه هي العقبة الوحيدة ، وكل ما عداها متفق عليه – فعل ذلك ، شارون رافضاً بالكامل عندما لا يكون مشاركاً ، ومرن عندما يشارك في عملية صنع القرار .

وينطبق ذلك حتى على المراحل الأولى من حياته السياسية ، فقد عارض اتفاقيات فصل القوات بين مصر وإسرائيل ، وقد اشتهر عن شارون في حينه أنه يعتبر هنري كسنجر اخطر وزير خارجية لإسرائيل[1].

*** رؤية بعض الأحزاب في إسرائيل لعملية السلام مع مصر[2] :-**

1. حزب الليكود :-

إن مشروع الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه خلال مباحثات كامبد ديفيد لا يشمل أي صلاحيات تنفيذية أو سياسية ، وهو لا يعتبر بمثابة اعتراف ذاتي ، ويتصور الليكود تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي في إطار مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المعنية ، وبخاصة مصر والأردن ويربط تسوية المشكلة الفلسطينية بترتيبات الإدارة الذاتية التي تضمنتها اتفاقيات كامب ديفيد ، ولليكود تصور وتفسير محدد للحكم الذاتي ، يفرغه من أي مضمون حقيقي ، وقد طرح هذا التصور مناحيم بيغن منذ العام 1977م .

2. حزب العمل :-

طرح حزب العمل إمكانية التوصل إلى حل وسط يتم بموجبه مقايضة بعض الأرض بالسلام ، وذلك في إطار اقتسام الأراضي المحتلة بين إسرائيل والعرب بحيث تتخلى إسرائيل عن قطاع غزة ، والمناطق ذات الكثافة السكانية

---

[1]. المصدر نفسه ،ص350 .

[2]. حسنين توفيق إبراهيم ،مصدر سبق ذكره ، ص104-106 .

العالية من الفلسطينيين في الضفة الغربية ، وتحتفظ بالمناطق ذات الكثافة السكانية والمرتبطة بأمن إسرائيل .

لم يتضمن برنامج حزب العمل أي إشارة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ، ولم يقر الانسحاب الشامل إلى حدود ما قبل 1967ف ، ولم يتضمن أي اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

3. من الأحزاب اليمينية المتطرفة حزب هاتحيا :-

كان حزب هاتحيا في سنة 1979ف قد حدد أهدافه في إعادة النظر في اتفاقيات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ، وعدم الانسحاب من الأراضي التي تحتفظ بها إسرائيل ،وفرض السيادة عليها ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بإرسالهم إلى العربية السعودية وبقية دول النفط العربية .

4. من الأحزاب الدينية حزب المفدال :-

أما حزب المفدال فيطالب في رؤيته بأرض إسرائيل الكبرى ، والعودة إلى أرض الأجداد ، والحفاظ على نقاء الدولة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتدعيم وتشجيع الاستيطان في الأراضي المحتلة ، ورفض الانسحاب منها ، وضمها إلى دولة إسرائيل .

*** نتائج قرار اتفاقية السلام الإسرائيلية – المصرية :-**

المتابع لنتائج اتفاقية كامبد ديفيد دون الغوص في الظروف الدولية والإقليمية التي سبقتها ، يمكنه أن يدركُ بعداً سياسياً جغرافياً واحداً لا رديف له ، إلا وهو الانسحاب الكامل من مساحة جغرافية تعادل إضعاف مساحة إسرائيل ، فشبه جزيرة سيناء عادت كاملة حتى أن مدينة طابا الإستراتيجية ذات البعد الجغرافي المتاخم لحدودها المائية الدولية تم التنازل عنها لاحقاً ، هذا التحول

الدراماتيـــــكي التاريخي قد اسقط وللأبد مساحات الحلم التوراتي أي ارض إسرائيل الكبرى[1] .

من أهم بنود الاتفاق هو عدم اللجوء إلى استخدام القوة بين مصر وإسرائيل ، ونص الاتفاق كذلك على أن هذا الاتفاق هو خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم ، وهو لا يشكل اتفاق نهائي للسلام[2].

وقد ســــــبب ذلك الاتفاق المصري – الإسرائيلي خلافات حادة في الوطن العربي ، فقد استنكرته سوريا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وحتى الملك حسين ، أقرب أصـــــدقاء أمريكا في المنطقـــــــة ، لم يجـــــد فيه أيِّ إيجابيات تصلح لإقامة سلام دائم ، حل عادل للقضية الفلسطينية ، الدارس لبنود ذلك الاتفاق ، قد يخرج بانطباع أن القصد منه هو إطالة الوجود الإسرائيلي في سيناء وليس العكس ، كما أن هذا الاتفاق لم يذكر شيئا خاصاً بالقضية الأهلية ، وهي القضية الفلسطينية ، والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان والضفة والقطاع[3] .

إذا كان من اليسير علينا تبرير سياسة الإسرائيليين واضطرارهم لتوقيع اتفاق سيناء للظروف الدولية والمحلية المحيطة بهم فإننا نجد إن المعارضين لاتفاق سيناء يدللون على صحة موقفهم بالقول أنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة قد أعلنت أي منهما عن عزمها على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وان الهدف الأساسي للاتفاق هو محاولة عزل الفلسطينيين والقوى العربية الأخرى[4].

نستنتج مما سبق من هذا القرار ، وهو قرار السلام مع مصر ، والذي يختلف عن باقي القرارات السابقة التي كانت في حالة أزمة ، وهي حالة الحرب مع

---

[1]. محمد محمود المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص130 .

[2]. سالم حسين البرناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص34 .

[3]. المصدر نفسه ، ص33 .

[4]. المصدر نفسه ، ص34 .

العرب ، يتضح لنا أن صانع القرار في إسرائيل اعتمد على مجموعة سياسية وعسكرية في تنفيذ هذا القرار ، وهي اتفاقية السلام مع مصر ، والانسحاب من سيناء .

بوصول الليكود إلى الحكم في إسرائيل عند هذه المرحلة بعد أن كان في المعارضة فترة طويلة قاربت الثلاثين سنة ، وبعد تعرض إسرائيل لهزيمة أكتوبر 1973م ، وحصول أزمات اقتصادية كبيرة ، وفقدها لطعمة الانتصار في حرب 1967م وما كان لها من نتائج ايجابية لذا صانع القرار في إسرائيل ، والتفاف الشعب الإسرائيلي حول هذه القيادة ، وما تمتعت به من ثقة كبيرة ، إلا أنها قد انسكرت هذه الهالة والثقة الزائدة في حرب أكتوبر 1973م .

عندما وصل الليكود للحكم بزعامة مناحيم بيغن في سنة 1977م ، عقد اتفاقية سلام مع مصر بزعامة الرئيس أنور السادات ، وما كان لزيادته للقدس ، واعترافه بإسرائيل ، من جانب واحد مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء والأراضي المحتلة ، إلا أنها قد رفضت من جانب الكثير من العرب وبخاصة من سوريا والأردن ، لأنها لم تتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها عام 1967م ، كما كان لهذا القرار الإسرائيلي هو حصول الاعتراف الضمني بها ، مقابل الانسحاب من الأرض ، وهي سيناء ، ألا أن الانسحاب كان شكلياً ، نظراً لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقطاع في تلك المرحلة ، والذي كان الدور الكبير فيه للأحزاب الدينية ، والأحزاب اليمينية المتطرفة في ذلك ، وهي تشجيع سياسة الاستيطان ، وإقامة المستوطنات في كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967م .

الخاتمـــة

من خلال هذاالبحث لعملية صنع القرار في إسرائيل يتضح لنا أن هذا النظام ، يعتمد على مجموعة من المتغيرات والاعتبارات والتي تتوفر لدى صانع القرار في عملية صنع القرار السياسي ، وفي رسم معالم الحياة السياسية وخصوصاً الاعتبارات الأمنية ، والتي تشكل العامل الأول في وجود وبقاء هذه الدولة .

إن زيادة عوامل الخطر والتهديد الخارجي ، يدفع بصانع القرار في إسرائيل إلى النظر ما يتوفر له من إمكانيات داخلية والتي تتمثل في الاستقرار ، والامكانيات الاقتصادية والعسكرية والتجهيز السريع ، ودعم المجتمع للحكومة ، وما تتلاقه من الخارج ، وخصوصاً من مساعدات مالية وعسكرية سواءً من الولايات المتحدة أو اللوبي اليهودي ، والتي تمثل العامل الأساسي في تحديد صانع القرار في إسرائيل لعملية السياسة الداخلية أو الخارجية .

ويتسم النظام السياسي في إسرائيل بأنه نظاماً برلمانيا ، يشبه النظام الانجليزي إلى حد بعيد ، فتظل الحكومة هي صاحبة الكلمة العليا في صنع القرار ، وما يتمتع به رئيس الوزراء من صلاحيات واسعة وخصوصاً في أوقات الحروب والأزمات خير دليل على ذلك ، كما تميزت عملية صنع القرارات في إسرائيل على مجموعة من القيادات التاريخية والذين يمثلون أصحاب الهجرة الأولى إلى إسرائيل ، والتي لاقت نوع من القبول والاحترام من المجتمع الإسرائيلي أمثال ليفي أشكول ، غولدامائير ، أسحاق رابين ، يغئال ألون ، وخصوصاً في أحداث أزمة حرب

يونيو 1967م كما يمكن وصف هذا النظام عند اتخاذ وصنع أغلب القرارات فيه يعتمد على القيادات التي توصف بأنها قيادات كاريزمية .

ولا يمكن أن نغفل للدور التي تقوم به اللجان الوزارية في الكنيست ، وخصوصاً اللجنة الوزارية الأهم في إسرائيل والتي يتسم عملها بالسرية وهي لجنة الأمن والخارجية وخصوصاً ما يتعلق عملها وأهتمامها بالسياسة الخارجية لإسرائيل وعادة ما يكون رئيس الوزراء هو الذي يشرف على أعمالها ، والتي تعتبر قراراتها ملزمة ، لأنها تعمل على تنفيذ مصالح إسرائيل الخارجية كما يتضح الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية ، من عملية الضغط على صانع القرار في عملية الإسراع في تنفيذ القرار ، وخصوصاً القرارات التي تتعلق بأمن إسرائيل ، والتي تعمل من خلالها على التوسع والاحتلال ، وذلك بالقيام بالتجهيز السريع والاستدعاء للاحتياط إذا لزم الأمر ، والقيام بالضربة الخاطفة ويعتمد هذا النظام على تنفيذه لأغلب القرارات المصيرية ، وذلك لبناء الحلم التوسعي لدولة إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر كما يدعي اليهود ، هو الدعم الخارجي وخصوصاً من الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة من مساعدات ومنح مالية ، واقتصادية وعسكرية لا تنقطع حتى الوقت الراهن ، وكذلك من الحركة الصهيونية ، واللوبي الصهيوني كجماعات ضغط لها الدور الأساسي والأكثر تأثيراً على صناع القرار في إسرائيل ، وخصوصاً ما يتعلق بتحديد ورسم السياسة الداخلية والخارجية .

الاستنتاجات

1. اعتماد صانع القرار في إسرائيل على جملة من الاعتبارات والمتغيرات الهامة

سواء كانت داخلية أو خارجية عند عملية اتخاذ وصنع القرار ، وخاصة إذا كان يتعلق بالاعتبارات الأمنية ، ولكي تحافظ على وجودها ككيان استيطاني في المنطقة .

2. تعمل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على التغلب على صعوبة الموارد

الاقتصادية ، وخاصة في أوقات الحروب والأزمات ، وذلك يتبنى صانع القرار في إسرائيل لأسلوب الحرب الخاطفة ، أو الهجوم المفاجئ ، لأن الاستمرار في الحرب طويلة قد تستنزف كل موارد إسرائيل المحدودة .

3. ينطلق التوجه الأمني في إسرائيل في مجمله من افتراض أساسي أن العرب لم

يسلموا بوجود إسرائيل ، وبالتالي فهناك حاجة دائمة لإقناعهم بالحرب ، أو على الأقل الاستمرار باستخدام القوة .

4. تشكل العوامل الديموغرافية والجغرافية الأثر الكبير في تحديد أولويات السياسة

الخارجية عند صنع القرار في إسرائيل ، وذلك لقلة سكانها مقارنة بالعرب ، واعتمادها على أسلوب الهجرات التي تأتيها من يهود الخارج ، وأيضاً لصغر وضيق مساحتها الجغرافية وافتقارها إلى حدود طبيعية ، وتجمع سكانها وصناعاتها في مراكز محدودة ، وطبيعة الأراضي الصحراوية لمعاركها ، وقرب مدنها من الاستهداف من قبل العرب ، فدائما تلجأ إلى أسلوب الحرب الوقائية ، وذلك ما تلعبه الحكومة من سرعة تعبئة الموارد والقوة العسكرية في وقت واحد .

5. تمثل شخصية رئيس الوزراء في إسرائيل ، الشخصية القوية والتي تلعب دوراً

أساسياً في اتخاذ القرارات على كافة المستويات وخاصة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن .

6. تتسم الحكومات الإسرائيلية بأنها حكومات ائتلافية ، نظراً لعجز أيٍّ من

الأحزاب الفائزة في الانتخابات على الحصول على الأغلبية المطلقة في الكنيست وهي 61 مقعداً ، مما يضطر الحزب الفائز لدخول في ائتلاف مع بقية الأحزاب لغرض تشكيل الحكومة ، وهذا ما تتصف به أغلب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، نظراً لوجود عدد كبير من الأحزاب في إسرائيل .

7. تمثل لجنة الأمن والشؤون الخارجية ، من أهم اللجان الوزارية الدائمة ، والتي

تتصف أعمالها بطابع من السرية بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي ، ويشرف على هذه اللجنـــــــــة رئيس الوزراء ، وهي مكلفـــــــة بدراسة الأوضاع الأمنية وشؤون السياسة الخارجية ، باتخاذ القرارات المناسبة ، وقراراتها ملزمة وتتمتع بنفس قوة قرار مجلس الوزراء .

8. السلطة التشريعية العليا في إسرائيل محصورة عند الكنيست ، والذي منه

تستمد جميع مؤسسات الدولة سلطاتها وصلاحياتها ، ومن الظواهر الغريبة في هذا النظام ، أي النظام البرلماني الإسرائيلي والتي تختلف عما هو مألوف في الأنظمة البرلمانية الغربية ، هو أنه في إسرائيل يمتلك الكنيست حق حل نفسه بنفسه .

9. تلعب المؤسسة العسكرية والعسكريين في إسرائيل كجماعة ضغط على

السلطة السياسية ، وذلك بهدف تحقيق مصالحها وأطماعها ومنها استخدام القوة العسكرية بهدف التوسع والسيطرة والاستيطان ، وهذا كله يتم عن طريق الجيش الإسرائيلي ، حيث يمارس دوراً فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية ، على وضع جعل أحد الباحثين الإسرائيليين (إسرائيل شاحاك) يصف المجتمع الإسرائيلي بأنه (جيش له دولة وليس دولة لها جيش) .

10. تتركز أغلب القرارات السياسية ، وخصوصاً المتعلقة بالسياسة الخارجية

الإسرائيلية ، وخاصة في أوقات الحروب والأزمات عند مراكز القوة الحقيقية رئاسة الوزراء ، ووزارة الدفاع ، ورئاسة الأركان ، والتي يطلق عليها أحياناً بمجلس الوزراء المصغر ، أو قيادة المطيح في أحياناً أخرى ، ومن أمثلة هذه القيادات والتي ترتبط بفترة هذه الدراسة كلاً من ليفي إشكول ، غولدامائير ، بنحاسسابير ، إسحاق رابين ، مناحيم بيغن ، موشي ديان ، يغئال ألون ، والتي تمتعت بنوع من التقدير والاحترام في المجتمع الإسرائيلي وقد وصف بعضها بأنها تمثل القيادات التاريخية في تلك المرحلة وخاصة في أزمة يونيو 1967م .

11. أن ما حصلت عليه إسرائيل من مساعدات خارجية ودعم خارجي في شكل

منح وهبات وتسهيلات وقروض ، وخصوصاً من الحليف الاستراتيجي الرئيسي ، والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات اقتصادية وعسكرية ، والتي ساعدت في تهيئة الظروف الداخلية والخارجية لدىّ صانع القرار على اتخاذه أغلب القرارات عندما تكون الظروف مناسبة لذلك ، حيث بدأ من منتصف الستينات الدعم الأمريكي في التزايد إلى أن وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد إدارة كلينتون 1993م إلى حد ليس له مثيل في العلاقات الدولية المعاصرة .

12. اعتماد الدولة الإسرائيلية على المعونات الخارجية منذ قيامها حتى اليوم ،

منها على سبيل المثال التعويضات التي حصلت عليها إسرائيل من حكومة ألمانيا الغربية ، بداية من مطلع الستينات من القرن الماضي والتي تم فيه تزويد إسرائيل بطريقة سرية ، وبواسطة فرنسية والتي كان أغلبها إمداد إسرائيل بالمساعدات العسكرية ، وقد قدرت إجمالي تلك المساعدات حتى عام 1996م بنحو 60 مليار دولار .

أيضاً ما تحصلت عليه إسرائيل من الجاليات اليهودية في الخارج على شكل تبرعات ومنح وهدايا واستثمارات مباشرة إلى الاقتصاد الإسرائيلي وقد قدرت ما يقرب من مليار دولار سنوياً .

13. من أهم المؤسسات السياسية غير الرسمية ، والتي تساهم بشكل كبير كقوة

ضغط وتأثير على رعاية مصالح الدولة الإسرائيلية في الخارج ، من خلال الدعم والمساندة التي توفرها لإسرائيل هما على سبيل المثال لا الحصر ، الحركة الصهيونية ، واللوبي الصهيوني ، وهما الأكثر نفوذاً وقوة من حيث ما يوفرونه من دعم للحكومات الإسرائيلية ، وخاصة في تشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل والمساعدات الاقتصادية وتقديم المنح والتسهيلات ، والدعاية لإسرائيل في الخارج ، والدعوة لإقامة العلاقات مع هذه الدولة باعتبارها دولة وليدة في عالم غريب عنها .

أو إنها مهددة دائما من جيرانها ، وهذا ما تقوم به الحركة الصهيونية ، واللوبي في الخارج .

14. بالرغم مما يقال عن الديمقراطية في هذه الدولة ، وما تعرضه من صورة

إيجابية عن تطبيقها لأسلوب الحكم ، ووجود الفصل والاستقلالية في السلطات الثلاث ، فإن ما تقوم به الحكومات الإسرائيلية ، واستخدامها للآلة العسكرية المتوفرة لها ، والمتمثلة في المؤسسة العسكرية والعسكريين من أساليب الاستيطان ، والاحتلال للأراضي ، والقمع والتهديد في فلسطين ، وخوضها للحروب حتى اليوم ضد الدول العربية ، فهو الأسلوب الذي تلجأ إليه في سبيل المحافظة على بقاءها ووجودها .

وأيضاً استخدامها لأسلوب التمييز العنصري ضد العرب الإسرائيليين أي المقيمين داخل إسرائيل ، وكذلك وصل التمييز في المواطنة حتى بين اليهود أنفسهم وخاصة بين اليهود الشرقيين ، واليهود الغربيين بالرغم مما يقال عن التجانس الكبير في مختلف الطوائف بالمجتمع الإسرائيلي .

15. إن ما تقوم به الصحافة والرأي العام وتتبنها لقضايا الفساد في العديد من

المجالات الاقتصادية والمالية ، والتي كانت أغلبها تلاحق قيادات الحكومات الإسرائيلية ، أمثال أرئيل شارون ، وبنيامين نتنياهو ... الخ .

وكلها كانت قضايا فساد ورشوة وتزوير والتي لازالت حتى هذا اليوم يتهم فيها أبرز رموز النظام الإسرائيلي ، وقيادات عسكرية وسياسية ، وأن قضاياهم وملفاتهم في المحاكم التي تلاحقهم بهذه الاتهامات والتي تمثل زيف الديمقراطية الإسرائيلية والتي تدعى بها على أنها تمثل أعلى صور الديمقراطية المطبقة في العالم .

16. تكمن الاستراتيجية الشاملة لدى إسرائيل ليس في خدمة تحقيق أهداف السياسة الخارجية كما هو الحال في معظم الدول ، ولكن في إسرائيل تضع سياستها الخارجية في خدمة مفهومها الأمني .

17. ندرة الموارد البشرية هي العامل الفعال وراء عدم احتفاظ إسرائيل بجيش نظامي كبير العدد والاعتماد على عملية الحشد للموارد البشرية ، وعدم استمرار حشد الموارد البشرية لمدة طويلة وتبني أسلوب الحرب الخاطفة خارج حدود الدولة .

18. تلعب الشخصيات السياسة الإسرائيلية الدور الكبير في عملية صنع واتخاذ القرار ، وخصوصاً القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية ، ومن أهم هذه الشخصيات والقيادات والتي يطلق عليها بالقيادات الكاريزمية ، والتي تمارس الدور الكبير والمؤتمر في اتخاذ أغلب القرارات وخاصة القرارات المتعلقة بالحروب والأزمات ، ومن أمثلة هذه الشخصيات ، غولدامائير ، موشي ديان ، إسحاق رابين ، ليفي أشكول ، يغئال ألون ، أرئيل شارون وغيرهم ، وقد تمتعت بعض هذه الشخصيات بقدر من المكانة الكبيرة والتقدير وخاصة في أعقاب حرب 1967م إلا أنه أغلبها أتهم بالتقصير وعدم الخبرة في أعقاب هزيمة إسرائيل في حرب 1973م ، ولكن لحق التقصير واللوم على العسكريين دون السياسيين .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم : سورة البقرة ، الآيتان : 6 ، 7 .

ثانياً : الموسوعات :-

1. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الخامس ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1990م .

2. نادية محمود مصطفى ، إسرائيل من الداخل ، خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل ، القاهرة ، المجلد الأول ، 2003م .

ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة :-

1. أسامة جمعة الأشقر ، إسرائيل (الرؤساء ، رؤساء الكنيست ، رؤساء الحكومات) منذ الإشاد حتى عام 2006م ، دمشق ، صفحات للدراسات والنشر ، 2007م .

2. أحمد خليفة ، دليل إسرائيل العام ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1997م .

3. أدري دافيس ، إسرائيل دولة الفصل العنصري ، ترجمة إسماعيل دبيج ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الرشيد ، 2004ف .

4. إبراهام وغنر ، القرار الإسرائيلي ، دراسة للقرار الإسرائيلي في حزبي 1967-1973م ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار القدس ، 1978م .

5. أسامة الغزالي حرب ، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987م .

6. إبراهيم درويش ، النظام السياسي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978م .

7. إبراهيم حمد محمد ، تاريخ ونظريات العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، غزة ، الجامعة الإسلامية ، 1990م .

8. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، الطبعة الخامسة ، الكويت ، منشورات دار السلاسل ، 1989م .

9. بسيوني إبراهيم حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993م .

10. ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2005م .

11. جمال علي زهران ، السياسة الخارجية لمصر ، القاهرة ، مكتبة مدبولي بلا سنة نشر .

12. جاسم يونس الحريزي ، دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي ، الطبعة الأولى ، دراسات استراتيجية ، العدد 81 ، 2003م .

13. حامد عبد الله ربيع ، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي ، بلا طبعة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1978م .

14. حسنين توفيق وآخرون ، انتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مركز التنمية البشرية والمعلومات ، 1989م .

15. حسين أبو النمل ، الاقتصاد الإسرائيلي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988م .

16. خليل إبراهيم حسونة ، الإرهاب الأمريكي ، بلا طبعة ، مصراتة ، دار الجامهير للنشر والتوزيع والإعلان ، 1986م .

17. زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية ، بلا طبعة ، مالطا ، منشورات ELGA ، 1994م .

18. سالم حسين البرناوي ، التوازن العربي الإسرائيلي 1975-1985م ، بلا طبعة ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1990م .

19. صالح النعامي ، العسكر والصحافة في إسرائيل ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الشروق ، 2005م .

20. صموئيل روبرتز ، الصقور والحمائم في الكيان الصهيوني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الحمراء للطباعة والنشر ، 1992م .

21. عاصم أحمد عجيلة ، النظم السياسية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، دار النهضة المدنية ، 1992م .

22. عبد الفتاح محمد ماضي ، الدين والسياسة في إسرائيل ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1999م .

23. عبد الحميد متولي ــ تظام الحكم في إسرائيل ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، منشاة المعارف ، 1979م .

24. عطا محمد صالح زهرة ، الكنيست ، السلطة التشريعية في إسرؤائيل ، الطبعة الأولى ، القاهرة .

25. عزمي بشارة ، من يهودية الدولة حتى شارون ، دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الشروق ، 2005م .

26. غازي السعدي ، الإعلام الإسرائيلي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية ، 1987م .

27. فوزي محمد طايل ، النظام السياسي في إسرائيل ، الطبعة الثانية ، المنصورة ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992م .

28. كامل أبو جابر ، نظام دولة إسرائيل ، إطار القرار السياسي ، بلا طبعة ، مهد البحوث والدراسات العربية ، 1973م .

29. كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، بلا طبعة ، الكويت ، دار المطبوعات ، 1985م .

30. لويد جنس ، ترجمة محمد بن أحمد وآخرون ، تفسير السياسة الخارجية ، بلا طبعة ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمارة شؤون المكتبات ، 1989م .

31. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، بلا طبعة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1983م .

32. محمد زاهي المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1994م .

33. محمد محمود إبراهيم ، الجغرافيا السياسية ،أسس وتطبيقات ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1979م .

34. محمد محمود المصري ، الدولة العبرية والبحث عن الهوية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2004م .

35. محمد نصر مهنا ، الحكم والإدارة في إسرائيل ، بلا طبعة ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، بلا سنة نشر .

36. محمد صلاح سالم ، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2002م .

37. محمد مجدوب ، صدام الأصوليات ، الاعتراف الإسرائيلي من خلال التسوية ، الطبعة الأولى ، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، الأمانة العامة مكتبة الخبرة العامة ، 1984م .

38. محمد السيد سليم ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، بلا طبعة ، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980م .

39. محمد ربيع ، أزمة الفكر الصهيوني ، الطبعة الثانية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979م .

40. محمد عبد العزيز ربيع ، المعونات الأمريكية لإسرائيل ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990م .

41. محمد ماجد خشبة ، نظم دعم القرار ، بلا طبعة ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية البشرية ، 1995م .

42. نظام بركات ، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الجليل للنشر ، 1983م .

43. هشام محمود الإقداحي ، النظم السياسية المعاصرة ، بلا طبعة ، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ، 2009م .

44. يوسف عبد الله صانع ، الاقتصاد الإسرائيلي ، بلا طبعة ، بيروت ، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، 1966م .

45. يهودا بن مائير ، ترجمة مصطفى الرز ، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل ، بلا طبعة ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1996م .

رابعاً : الدوريات (الصحف والمجلات) :-

1. أحمد إبراهيم محمود ، الأمن في ظل التسوية ، اتجاهات الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية .

2. إبراهيم كاخيا ، الجديد في التسلح الإسرائيلي 1982 – 1988م ، تسليح القوات البرية ، القسم الأول ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 31 ، يناير ، 1990م .

3. بكره مصبـــــاح تنيره ، الســـــــلام والأمـــــــن في استراتيجية الصراع العربي الإسرائيلي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 92 ، ديسمبر ، 1997م .

4. جهاد عودة ، صنع السياسة الخارجية في العالم الثالث ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 93 ، 1988م .

5. فايز سارة ، الجيش الإسرائيلي ، "الخلفية ، الواقع ، المستقبل" ، دراسات استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 28 ، بلا سنة نشر .

6. محمد عبد العزيز ربيع ، قدرات إسرائيل العسكرية والسياسية ، المعنى والمتطلبات ،مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 79 ، فبراير ، 1988م .

7. محمد السيد سلـــيم ، مفهـــــوم القرار السياسي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، العدد 93 ، 1991م .

8. مصطفى علوي ، بيئة القرار وصنعه ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي السنة السابعة ، بيروت معهد الانماء العربي ، العدد 37 ، 1991م .

9. محمد عبد الحميد ، الصحافة العسكرية في مصر يوليو 1952م أكتوبر 1973م ، دراسة تاريخية نقدية مقارنة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد 53 ، 1982م .

10. نهلة ياسين ، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، 1983 – 1988م ، مجلة

الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 35 ، يناير ، 1991م .

خامساً : الرسائل العلمية :-

1. عبد المنعم علي الشيباني ، الانتخابات الأمريكية ، ودور جماعات الضغط ، دراسة منظمة إيباك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس ، 2009م .

سادساً : شبكة المعلومات الدولية :-

1. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، المملكة المتحدة نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية .

2. سياسة وحكومة إسرائيل ، شبكة المعلومات الدولية 2004/9/14 م

http://www.google.com

3. اللوبي اليهودي الصهيوني ، أو جماعات الضغط الصهيونية ، شبكة المعلومات الدولية .

http://www.dorar.net/enc/adyan/321

4. أحمد لبن ، الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة ، 3 مارس 2014ف ، أنظر في ذلك شبكة المعلومات الدولية ،

http://almomenoon1.owno.com1t4315-top